البنك الأهلي
ahlibank

التقرير السنوي
2020

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
امير دولة قطر

صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

المحتويات

المحتويات

المؤشرات المالية	06
التصنيفات الائتمانية	07
تقرير مجلس الإدارة	08
أعضاء المجلس	10
كلمة الرئيس التنفيذي	14
الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة	16
الخدمات المصرفية للشركات	20
الخدمات المصرفية الدولية	22
إدارة الخزينة والاستثمار	24
تكنولوجيا المعلومات	26
الموارد البشرية	28
المسؤولية الاجتماعية للبنك	30
إدارة المخاطر	32
تقرير الحوكمة	38
الهيكل التنظيمي للبنك	82

البيانات المالية الموحدة

تقرير محقق الحسابات المستقل	86
بيان المركز المالي الموحد	90
بيان الدخل الموحد	91
بيان الدخل الشامل الموحد	92
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	94
بيان التدفقات النقدية الموحد	98
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	100

المؤشرات المالية

إجمالي الموجودات 2020
47,555,265 ر.ق

صافي الأرباح 2020
680,060,377 ر.ق

الف ريال قطري	2020	2019	2018	2017	2016	2015
صافي الأرباح	680,060	675,233	665,566	639,712	631,748	647,720
إجمالي الموجودات	47,555,265	43,914,880	40,402,892	39,883,400	38,165,210	32,298,955
مجموع القروض	33,512,690	31,591,106	27,515,381	28,936,299	26,861,405	24,044,609
مجموع المطلوبات	41,280,198	37,956,168	34,902,261	34,589,556	33,305,011	27,758,600
حقوق المساهمين	6,275,067	5,958,712	5,500,631	5,293,844	4,860,199	4,540,355
العائد على متوسط الموجودات	1.50%	1.66%	1.73%	1.70%	1.84%	2.06%
العائد على متوسط حقوق المساهمين	11.33%	11.85%	12.61%	12.63%	13.61%	15.06%
نسبة التكلفة إلى الدخل	25.63%	27.37%	28.10%	30.57%	30.69%	29.02%
نسبة كفاية السيولة	17.70%	18.01%	18.24%	16.94%	15.62%	16.25%

التصنيفات الائتمانية

تصنيفات فيتش 2020

التصنيف لاحتمال تخلف مصدر السندات على المدى الطويل	A
التصنيف لاحتمال تخلف مصدر السندات على المدى القصير	F1
تصنيف الدعم	1
تصنيف جدوى البنك	-BBB

تصنيفات موديز 2020

التصنيف لاحتمال تخلف مصدر السندات على المدى الطويل	A2
التصنيف لاحتمال تخلف مصدر السندات على المدى القصير	Prim-1
تصنيف القوة المالية	baa3

هيكل المساهمين 2020

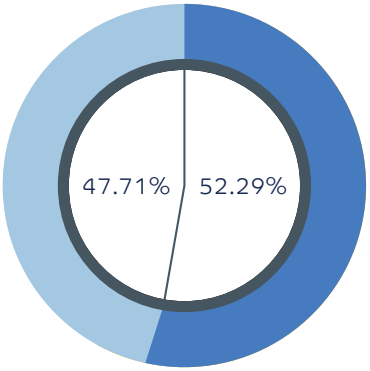

الشركات القطرية والأفراد وآخرون

جهاز قطر للإستثمار

نسبة كفاية السيولة

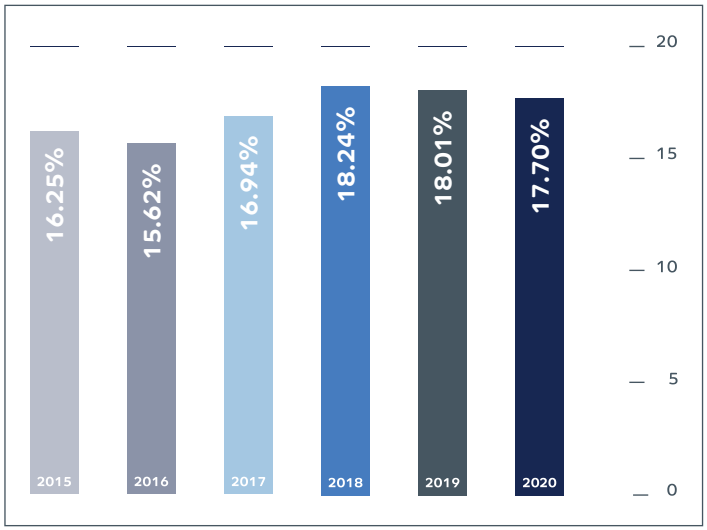

تقرير
مجلس الإدارة

المساهمون الأعزاء،

بالنيابة عن مجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ع.ق.، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

في العام 2020، استمر البنك في تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تحقيق أداء مالي مستقر، وهو ما انعكس على نتائج السنة المالية 2020 التي اتسمت بالثبات والاستقرار على الرغم من أن سنة 2020 كانت مليئة بالصعوبات والتحديات.

كما يسرني أن أعلن عن تحقيق نتائج إيجابية للبنك في العام 2020 حيث بلغ الربح الصافي 680.06 مليون ريال قطري مقارنة بـ 675.3 مليون ريال قطري في العام 2019، كما نمت القروض والسلف بنسبة 6% مقارنة بشهر ديسمبر 2019 حيث بلغت 33,513 مليون ريال قطري. وقد انخفضت الإستثمارات بنسبة 5.94% مقارنة بشهر ديسمبر 2019 حيث بلغت 7,074 مليون ريال قطري، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال الإجمالي في ديسمبر 2020 نسبة جيدة بلغت 17.69%، مما يعكس المركز المالي القوي للبنك.

ونتيجة أدائنا الثابت في العام 2020، ومع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على حقوق المساهمين وعلى استقرار المركز المالي للبنك وتوقعات السيولة والميزانية العمومية، فقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% (0.15 ريال قطري لكل سهم) كتوزيع أرباح لسنة 2020.

كما انه وتنفيذاً لاستراتيجية البنك المتمثلة في تحسين التمويل المستقر، فقد اتم البنك الأهلي بنجاح عملية الإصدار الرابعة لسندات بقيمة 500 مليون دولار امريكي في أسواق سندات الدين العالمية وذلك من ضمن برنامج السندات متوسطة الأجل بقيمة 2 مليار دولار امريكي بسعر عائد ثابت 1.875% وهو ما يعبر عن ثقة المستثمرين الدوليين في دولة قطر والمؤسسات المالية القطرية.

كما يسعدني أن أعلن أنه وكشهادة اخرى على أداء البنك فإن وكالة موديز قد أكدت على التصنيف الائتماني للبنك الأهلي عند A2 / P1. كما أكدت وكالة فيتش الدولية على التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك الأهلي عند «A».

كما استمر البنك في تطوير اعماله من مختلف الأصعدة والاعتماد على التكنولوجيا لتقديم خدمات مميزة للعملاء، حيث تم تحديث نظام الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت والجوال، كما قام البنك بإطلاق منصاته على وسائل التواصل الاجتماعي بحيث يكون دوماً في قلب المجتمع.

كذلك كان للتقطير أولوية لدى البنك، حيث يتم العمل بشكل مستمر على زيادة نسبة الموظفين القطريين واستقطاب الكوادر القطرية.

لقد ارتكز نجاح البنك على كفاءة وتفاني وجهود موظفينا وإخلاصهم، وكذلك على ثقة عملائنا وعلى الدعم غير المحدود من المساهمين الذين نعتبرهم أسس نجاحنا.
وانطلاقاً من ايمان مجلس الإدارة بأن حوكمة الشركة يشكل عنصر رئيسي لضمان الإدارة السليمة للبنك لما فيه صالح كافة الأطراف المعنيين، فقد اتخذ مجلس الإدارة الخطوات اللازمة لضمان امتثال البنك مع قواعد الحوكمة ومع متطلبات الإفصاح والتقارير المالية التي وضعتها بورصة قطر.

أود أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري لمجلس الإدارة، ولفريق الإدارة التنفيذية ولموظفي البنك على النتائج التي تحققت خلال العام 2020 والتي لم يكن من الممكن تحقيقها لولا الجهود المخلصة التي بذلوها.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، لقيادته الرشيدة للدولة، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني وسعادة وزير المالية وسعادة وزير التجارة والصناعة لتوجيهاتهم الكريمة وسياساتهم الحكيمة. ونولي بالشكر سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، ونائبه سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدالله آل ثاني وكافة العاملين بمصرف قطر المركزي على دعمهم المتواصل في كافة المجالات لقطاع البنوك.

وختاماً، نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا إلى مزيدٍ من التقدم والإزدهار بما يعود بالنفع على وطننا ومجتمعنا وتراثنا، وعلى النحو الذي يرضي عملاءنا ويحقق مصالح المساهمين.

فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أعضاء المجلس

الشيخ / فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005، ويرأس مجلس الإدارة منذ العام 2011. حاصل على بكالوريوس مالية – جامعة سوفولك، بوسطن – الولايات المتحدة الأمريكية.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويملك
(25,725,840) سهماً
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: غير تنفيذي

الشيخ / جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2014، ونائب رئيس المجلس منذ 26/08/2020، وهو عضو في مجلس إدارة شركة محمد بن حمد القابضة (قطر). يحمل شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بليموث في لندن، المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020
نائب رئيس مجلس الإدارة ويمثل مؤسسات عبر الشرق التي تملك (25,725,777 سهماً)
ويملك شخصياً (25,782,873) سهماً.
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: غير تنفيذي

الشيخ / ناصر بن علي بن سعود آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 1997، ونائب رئيس المجلس من عام 2013 وحتى 31/05/2020، وقد استقال من منصبه كعضو مجلس إدارة بتاريخ 31/05/2020 وأعيد تعيينه كعضو مستقل بتاريخ 29/07/2020 بعد أن تم الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي. وهو حالياً عضو في مجلس إدارة بنك ترست (الجزائر)، شركة ترست للتأمين (الجزائر)، شركة ترست للتأمين (ليبيا)، ترست للاستثمارات، عمان لإعادة التأمين، الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين، مركز التجارة العالمي (قطر)، وشركة الصاري التجارية (قطر). وهو حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020
عضو مجلس الإدارة، كان يملك بتاريخ استقالته
(25,940,292) سهماً
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: تنفيذي

الشيخ / فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2015، وهو حاصل على بكالوريوس مالية – جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم.
يمثل شركة المها كابيتال التي تملك (47,549,859) سهماً
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: مستقل – غير تنفيذي

أعضاء المجلس

الشيخ / سلمان بن حسن آل ثاني

عضو مجلس إدارة البنك الأهلي منذ مايو 2017. يشغل حالياً منصب المدير المالي في مؤسسة قطر ويشرف على وظائف المالية والاستراتيجية والمخاطر. يحمل شهادة جامعية في الدراسات المصرفية والمالية من جامعة قطر.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم.
يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك
(1,159,092,930) سهماً كما في 31 ديسمبر 2020.
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2017
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.
الوضعية: غير تنفيذي

السيد/ ناصر عبداللطيف العبدالله[1]

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 05/03/2020. ويشغل حالياً منصب مسؤول أول، الدخل الثابت- الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل في جهاز قطر للاستثمار.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم.
يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك
(1,159,092,930) سهماً كما في 31 ديسمبر 2020.
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2020
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.
الوضعية: غير تنفيذي

[1] تم تعيين السيد ناصر العبدالله بدلًا من الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني بموجب كتاب جهاز قطر للاستثمار بتاريخ 05/03/2020

السيد/ فيكتور نظيم رضا آغا

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005 . حالياً المدير العام لوكالة السد للسفر، والمدير العام لشركة السد للصرافة - الدوحة، وعضو مجلس إدارة شركة الدوحة للتأمين، وعضو مجلس إدارة شركة الماجدة للاستثمار العقاري.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم.
يمثل شركة الماجدة للاستثمار العقاري والتي تملك (26,741,137) سهماً.
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: مستقل – تنفيذي

السيد/ أحمد عبد الرحمن ناصر فخرو

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 1995.
عضو مجلس إدارة شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام – الدوحة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2021
منصب مسؤول أول، الدخل الثابت- الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل في جهاز قطر للاستثمار عضو مجلس الإدارة ويملك (72,787,701) سهماً.
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: تنفيذي

كلمة الرئيس التنفيذي

يسعدنا أن نقدم لكم التقرير السنوي للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، فعلى الرغم مما حمله العام 2020 من تحديات وظروف استثنائية بسبب التداعيات السلبية التي سببتها جائحة كورونا COVID-19 والظروف الإقتصادية والمالية الأخرى، إلا أن البنك قد اتخذ التدابير الإحترازية اللازمة للتقليل من المخاطر الناشئة عن الجائحة سواء لعملاء البنك أو صحة وسلامة الموظفين .

هذا وقد أظهر البنك أداءً ثباتاً ومتميّزاً خلال العام، حيث تم تطبيق إستراتيجيات البنك على جميع الأصعدة، فقد أبدى البنك تميزاً في الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تحقيق تطور ملحوظ في مجال التكنولوجيا وخاصة الرقمية.

هذا وقد تمكنا من إثبات قوتنا وصلابتنا خلال العام 2020 أكثر من أي وقتٍ مضى على الرغم من عدم بلوغنا النمو الذي كنا نسعى إليه . وما كان لنا أن نحقق ذلك لولا توفر الركائز الاستراتيجية للبنك، والتي تم إرساؤها طيلة السنوات الماضية، خاصة وأنها تُعد من أبرز مزايا البنك التنافسية ، في حين ساهم انتشار عملياتنا في مختلف مناطق قطر عبر فروعنا المتعددة وشبكة أجهزة الصراف الآلي الواسعة في مواصلة تقديم الخدمات لعملائنا من دون توقف أو انقطاع حتى في فترة التحول إلى العمل عن بُعد.

ونتيجة لهذه الجهود، واصل البنك تحقيق العديد من الإنجازات الهامة وتحسين الأداء المالي، حيث بلغ الربح الصافي 680.1 مليون ريال قطري في سنة 2020 مقارنة بمبلغ 675,2 مليون ريال قطري في 2019 ، فضلًا عن زيادة أعمال البنك ونجاحه في عملية الإصدار الرابعة لسندات بقيمة 500 مليون دولار في أسواق سندات الدين العالمية، وهو دليل آخر على ثقة المستثمرين المحليين والعالميين بالبنك الأهلي وبالمؤسسات المالية في دولة قطر.

هذا وقد وصل معدل العائد على متوسط الموجودات (ROAA) ومعدل العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى نسب ثابتة بمعدل 1.5% و 11.3% على التوالي، بالرغم من الزيادة في حجم الميزانية العمومية وقاعدة حقوق المساهمين، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال في ديسمبر 2020 نسبة جيدة بلغت 17.7%، مما يعكس المركز المالي القوي للبنك.

هذا وارتفع إجمالي الأصول في العام 2020 من 43,915 مليون ريال قطري إلى 47,555 مليون ريال قطري مسجلًا نمواً بنسبة 8.3% مقارنة بالفترة ذاتها في ديسمبر 2019. وارتفعت القروض والسلفيات من 31,591 مليون ريال قطري إلى 33,513 مليون ريال قطري مسجلة نمواً بنسبة 6.1% مقارنة بشهر ديسمبر 2019. كما ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة 18% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019.

إضافة إلى ما ذُكر، واصل البنك الأهلي اعتماد سياسة متحفظة في تكوين مخصصات خسائر القروض من خلال زيادة صافي المخصصات من 131.97 مليون ريال قطري في العام 2019 إلى 247.64 مليون ريال قطري لعام 2020. وقد تم تكوين مخصصات إضافية كإجراء احترازي لمواجهة التداعيات التي سببتها جائحة كورونا COVID-19 والتحديات الاقتصادية.

وفي عام 2020، تم إطلاق برنامج "الرابح" بهيكل جوائز جديده تصل فيه قيمة الجائزة الكبرى إلى 2,022,000 ريال قطري، وهو ما يؤكد دائماً على أهمية غرس وتشجيع ثقافة الادخار لدى المواطنين والمقيمين، سيما أن فرص ربح العملاء تزداد بزيادة إيداعاتهم واستمراريتها وزيادة فترة الإحتفاظ بها، وهو ما يعطي العملاء فرصة لإحداث تغيير رئيسي في حياتهم وتحقيق أحلامهم المستقبلية.

فضلًا عن ذلك، حرصنا خلال هذه السنة على مواصلة الاستثمار في تعزيز تطوير أنظمة الإبلاغ عن التحويلات أو المعاملات المشبوهة والارتقاء بأنظمة الأمن السيبراني والحوكمة، وذلك بهدف حماية معلومات وبيانات عملائنا ومكافحة الاحتيال والتزوير.

ومن ضمن الإنجازات التي حصل عليها البنك الأهلي، جائزة "أفضل بنك في إدارة الخزينة في قطر 2020" من قِبل مجلة جلوبال بانكنج أند فايننس ريفيو. كما واصل البنك الأهلي التمتع بالحصول على تصنيفات ائتمانية أعلى من فئة A2 من وكالة موديز للتصنيف الائتماني. كما جاء تصنيف وكالة فيتش لتصنيف الإصدار الافتراضي على المدى الطويل في البنك في الفئة "أ".

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس إدارة البنك الأهلي وأعضاء اللجنة التنفيذية على التوجيه والدعم الدائم، ولموظفينا على جهودهم الدؤوبة وسعيهم الدائم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بالتزامن مع التغلب على التحديات الكبيرة التي نواجهها ومساهمتهم في تحقيق هذا الأداء المتميز للعام 2020. كما أود أن أشكر جميع عملائنا ومساهمينا على ثقتهم الغالية بالبنك الأهلي.

حسن أحمد الافرنجي
الرئيس التنفيذي

الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة

”أطلق البنك الأهلي منصة مصرفية حديثة ومتطورة رقمية وعبر الجوال تتميز بمظهر وإحساس جديدين مع واجهة سهلة الاستخدام توفر لعملائنا خدمة مصرفية شخصية ومرنة وآمنة.“

أحمد شحاتة
نائب الرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة بالإنابه

لا يمكن إنكار أن عام 2020 كان عاما صعبا بسبب الآثار السلبية التي نشأت عن انتشار جائحة الفيروس التاجي (Covid-19). ومع ذلك ، فإن الأداء الثابت للخدمات المصرفية الشخصية للبنك الأهلي ومرونته في التصدي للعقبات المختلفة هما دليل آخر على كفاءة موظفينا وقوة استراتيجيتنا التي اعتمدها البنك على مدى السنوات الماضية، بالإضافة إلى جودة خدماتنا وعروضنا ومنتجاتنا والتي كانت باستمرار الرابط الوثيق الذي يعزز العلاقة الجيدة مع عملائنا، مما ساهم في انتعاش كبير في حجم المبيعات عبر جميع منتجاتنا خاصة في الربع الرابع من السنة حيث تجاوزت التوقعات معدلات الاستحواذ من جراء جائحة كورونا (Covid-19)، حيث نمى دخل رسوم التأمين المصرفي بنسبة 11 ٪، من خلال تقديم العديد من حلول التأمين على الحياة والاستثمار لعملاء الخدمات المصرفية للافراد والخدمات المصرفية الخاصة من خلال شريكنا شركة MetLife.

وتأكيداً منا على أهمية العمل الجماعي وعلى أن موظفين وعملاء البنك هم الدعامة الأساسية ومصدر قوة البنك، فلم يكن بالإمكان تحقيق أي إنجاز لولا الجهود العظيمة التي بذلها موظفي البنك وتفانيهم في عملهم، وهذا ما أهّلهم للحصول على مكافآت نظير ولائهم وعطائهم المستمر في البنك الأهلي والذي أثمر بقصص نجاح متعدده للبنك ساهمت بشكل فعال ليكون البنك الأهلي في قلب المجتمع القطري.

لم يقف البنك الأهلي مكتوف الأيدي في مواجهة الإنعكاسات الناجمه عن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) والذي شكل ضغطا كبيرا تسبب في فقدان العديد من الوظائف و هبوط الأرباح، بل وعلى الفور كان البنك الأهلي رائدا في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية التنمية الوطنية في قطر، وبمجرد تحديد ملامح الأزمة، تم تنفيذ سلسلة من التدابير الفورية لمساعدة العملاء على إدارة أعمالهم وشؤونهم المالية، شملت هذه التدابير خطط الدفع ببطاقات الائتمان بدون فوائد، وإعفاء من رسوم التحويل، وإعفاءات الحد الأدنى للرصيد لعملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأكثر من ذلك تم تصميم خدمات محددة أخرى لمساعدة العملاء في إدارة أموالهم وأعمالهم التجارية.

كما حرص البنك الأهلي على تكييف خدماته مع القيود الجديدة وإجراءات الحجر الصحي، خاصة بعد تغير سلوك العملاء وميلهم نحو اللجوء لحلول أخرى لإتمام معاملاتهم المصرفية، إثر ذلك قام البنك بإطلاق منصة مصرفية حديثة متطوره على الإنترنت والهاتف المحمول بحلة جديده، تمتاز بمرونه مع واجهة سهلة الاستخدام

الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة

توفرلعملائنا تجربة مصرفية أكثر شخصية وآمنة من خلال تعزيز وجوده في قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة مثل فيسبوك وانستجرام ولينكد ان لضمان استمرارية التواصل مع عملائه.

علاوة على ذلك، شهدت الفترة التي تلت انتشار جائحة فيروس كورونا (Covid-19) اعتماد البنك على 20٪ فقط من إجمالي موظفيه في الفروع المختلفة للالتزام بالتباعد الاجتماعي. وقد سعى البنك الأهلي إلى زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 85 جهاز صراف آلي في عام 2021؛ كما تم توزيع 72 جهاز صراف آلي حاليا في مواقع رئيسية مختلفة في قطر، تقوم أجهزة الصراف الآلي بجميع المعاملات المصرفية مثل: السحوبات النقدية، والودائع النقدية والشيكات، ودفع الفواتير، والتحويلات، وإصدار أو تغيير الارقام السرية لبطاقاتها من خلال شبكة أجهزة الصراف الآلي الخاصة بنا، مع رؤية لتوفير أعلى مستويات الخدمة، بالإضافة إلى حلول دفع جديدة وآمنة توفر راحة أكبر لعملاء البنك.

كما قرر البنك تأجيل جميع أقساط قروض التجزئة دون فرض أي رسوم تأجيل لمدة شهرين، خلال عام 2020 متمثلة بأقساط شهر مارس وأبريل، بهدف طمأنة العديد من العملاء، وخاصة المتضررين من الأزمة الصحية العالمية، كما قدم البنك الأهلي تسهيلات تمويلية لشراء أسهم في الاكتتاب العام في كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي.

كما شهد عام 2020 إطلاق برنامج للجوائز "الرابح" بهيكله الجديد، وهو أقدم البرامج وأكثرها شعبية في دولة قطر، حرص هذا البرنامج دائما على أهمية غرس وتشجيع ثقافة الادخار بين المواطنين بشكل عام، بالإضافة إلى عملائه على وجه الخصوص، خاصة وأن فرص أرباح العملاء تزداد مع ودائعهم وزيادة فترة الاحتفاظ، مما يؤدي بدوره إلى وجود اختلاف كبير في حياتهم ومساعدتهم على تحقيق أحلامهم الشخصية والعائلية.

وقع البنك الأهلي وفيزا الدولية في عام 2020 شراكة استراتيجية حصرية مدتها خمس سنوات لدعم قطاع المدفوعات الرقمية المتنامي في قطر، ومن شأن هذا التعاون أن يسهم في إدخال مجموعة من منتجات الدفع المعتمدة على البطاقات، فضلا عن تطوير حلول تقنية متقدمة لتحسين تجربة الدفع لعملاء البنك، كما ستوفر الشراكة حلولا عالمية المستوى لقاعدة عملائها المتنامية لإثراء خبراتهم.

وعلى صعيد آخر، أطلق البنك الأهلي بطاقة "فيزا إنفينت" الإئتمانية، التي توفر لحاملي البطاقة أسلوب حياة جديد يناسب احتياجاتهم الخاصة ومزايا استثنائية، يأتي إطلاق هذه البطاقة الراقية ضمن مصلحة العميل ومكافأته. كما يواصل البنك تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي توقعات العملاء وفقا لوضعهم وخصوصيتهم وبالتالي تعزيز مكانة البنك في السوق القطرية.

إضافة إلى ذلك، ولتعزيز استخدام بطاقة فيزا الائتمانية، احتفل البنك الأهلي باليوم الوطني لدولة قطر عندما أطلقوا استخدام بطاقة الائتمان الذي بدأ بإعطاء حاملي بطاقات فيزا الائتمانية ما يصل إلى 10 ٪ استرداد نقدي عند الاستخدام.

تتمثل استراتيجية البنك للإستحواذ على بطاقات الائتمان بشكل أساسي في جذب العملاء ذوي الدخل المرتفع لاسيما عملاء الخدمات المصرفية بريميوم والخاصة، وإصدار بطاقات إئتمان خاصة وباقات ترحيبية و المعالجة الاحتياطية الذكية (STIP) على بطاقات فيزا الإئتمانية وباقات سفر فضلًا عن شراكات جديدة خاصة ببطاقات الإئتمانية.

كما أضافت الشراكة مع شركة التوفيق للسفريات، إحدى أكبر وكالات السفر والسياحة الرائدة في دولة قطر، نصائح وملخص تجارب السفر، وبموجب هذا التعاون يمكن لحاملي بطاقات البنك الأهلي استبدال نقاط بيرل بتذاكر عبر العديد من شركات الطيران التي يختارونها من خلال فروع الشركة.

وفي العام نفسه، أبرم البنك الأهلي اتفاقية شراكة مع شركة الميرة، حيث سيتمكن حاملو بطاقات الائتمان في البنك من تبادل نقاط مكافآت بيرل مقابل نقاط مكافآت ميرة في برنامج الولاء الخاص به.

ولتوفير خيارات أوسع للعملاء، أقام البنك الأهلي شراكة مع العديد من متاجر الأزياء والمأكولات والمشروبات

ومتاجر لايف ستايل تمكن العملاء من تبادل نقاط اللآلئ الخاصة بهم للحصول على قسائم المكافآت من منافذ عالمية مثل: فيرجن ميجا ستور و ماسيمو دوتي و بوجي و زارا هوم و أوكيليس بالإضافة إلى بول كافيه و إيتالي والعديد من متاجر التجزئة الأخرى.

كان عام 2020 حافلا بالإنجازات بالنسبة للخدمات المصرفية الخاصة من خلال تقديم أفضل المنتجات والخدمات التي تلبي المتطلبات المالية لعملاءها لقد استخدمنا تقنيات جديدة وأدوات اتصال لخدمة عملائنا بشكل أفضل من أجل ضمان بيئة آمنة وصحية مع الحفاظ على إستمرارية هذه العلاقة وتعزيزها على الرغم من أن عام 2020 كان عاما صعبا على الصعيد العالمي والمحلي، إلا أن الخدمات المصرفية الخاصة استمرت في الأداء بشكل جيد، مما جعل عام 2020 واحدا من أكثر السنوات ربحية.

النظرة المستقبلية

إننا في البنك الأهلي نولي عملائنا الإهتمام الكامل ونسعى لخدمتهم من خلال تقديم أفضل الخدمات لهم ومواصلة تطوير منتجاتنا بطريقة مبتكرة معتمدين على القنوات الإلكترونية المتطورة والمنصات الرقمية التي تسمح لنا بتلبية جميع متطلباتهم، كما نسعى جاهدين لتطوير كفاءات موظفينا وعملياتنا ومنتجاتنا وتقنياتنا. نحن نركز على بناء أهدافنا على أسس قوية وتوفير محافظ متنوعة وحلول متميزة بناء على احتياجات وأهداف عملائنا، ومن خلال نظرتنا إلى المستقبل سنواصل تطوير العمليات التشغيلية وتقديم مجموعة واسعة من منتجات البيع بالتجزئة لتمكين عملائنا من تنويع محافظهم الاستثمارية، كما سنقوم بخطه لتشيكل عمليات الاستحواذ الرقمية وتحسين تجربة العملاء وتعزيز قدرات موظفينا لتطوير الخدمات المصرفية للأفراد لعام 2021.

الخدمات المصرفية للشركات

”استمرار البنك في تمويل المقاولين العاملين في المشاريع الحكومية، مكننا من المساهمة في كتابة فصل جديد ستشرق به صفحات تاريخ قطر.“

أحمد م. نون
نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للشركات

حافظ البنك الأهلي خلال العام 2020 على قوّة أدائه في ظل التحدّيات والتقلّبات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19. مما عزّز من متانة العلاقة الوطيدة التي تجمعنا بعملائنا. ومن أهم الدلائل على ذلك هو حرص البنك الأهلي على توفير السيولة والتزامه بكافّة تعهّداته، ليبقى شريكًا رائداً لعملائه من الشركات ومحرّكًا فاعلًا للسوق المحلي القطري.

وقد عمل البنك الأهلي بكل ما أوتي من كفاءة على التصدّي لجميع المخاطر والعقبات للعام 2020 خاصة مع تغيّر سلوك العملاء وتراجع أداء أغلب القطاعات الاقتصادية، وذلك عبر اعتماد حلول واستراتيجيات جديدة ومبتكرة تتلاءم مع وضعية السوق المحلي، فضلًا عن وضع نماذج جديدة يتم بموجبها تقديم أفضل الخدمات المصرفية للشركات، على غرار ما تم اعتماده من قبل بنك قطر المركزي وبنك قطر للتنمية، وذلك للتصدي إلى أقصى حد ممكن للتداعيات السلبية التي فرضتها جائحة كوفيد 19.

وشملت هذه الإجراءات: قروض خاصة بأسعار فائدة مدعومة، وتأجيل سداد القروض وخفض معدلات الفائدة للقطاعات المتضررة، إضافة إلى تنفيذ برنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد 19 (عبر بنك قطر للتنمية) ودعم المؤسسات الصغيرة.

وفي الوقت الذي تعرضت فيه قطاعات الضيافة والسفر والتجزئة للكثير من التراجع، واصل قطاع المقاولات تسيير أعماله خاصة تلك التي تقع في نطاق مشاريع كأس العالم 2022 في قطر، لذا فقد استمر البنك في تمويل أكبر المشاريع الحكومية كمساهمة في كتابة فصل جديد ستشرق به صفحات تاريخ دولة قطر.

أما من جانب نظرتنا المستقبلية الواعدة للعام 2021، فإننا نتطلّع للمزيد من عمليات التمويل للمشاريع بمختلف القطاعات خاصة مع عودة الحياة إلى شكلها الطبيعي ورفع الحصار المفروض على دولة قطر.

الخدمات المصرفية الدولية

”واصل البنك تنفيذ استراتيجياته الطموحة، مما ساهم في تحقيق العديد من الإنجازات الهامة وتحسين الأداء المالي، فضلًا عن زيادة أعمال البنك.“

تريفور بايلي
رئيس إدارة الخدمات المصرفية الدولية

كانت إدارة الخدمات المصرفية الدولية ولا تزال المرآة التي تعكس تطلّعات البنك الأهلي لدى أصحاب المصالح الخارجيين، حيث أثبتت الإدارة في العام 2020 تفوّقها مرّة أخرى في الحفاظ على وتيرة التنمية للبنك، لتعزز بذلك مكانتها وثقة المستثمرين الدوليين في كفاءاتها.

وعلى الرغم من الوضع الصحي العالمي والقيود التي فرضها انتشار جائحة كورونا (كوفيد 19-) والتي كانت سبباً في إلغاء معظم المعارض والحملات الترويجية الدولية، تمكّن البنك من القيام بسلسلة من الاجتماعات الدولية الافتراضية -عبر الهاتف- جمعته مع كبرى المؤسسات المصرفية في العالم.

ونتيجة لهذه الجهود، واصل البنك تنفيذ إستراتيجياته الطموحة، مما نتج عنه تحقيق العديد من الإنجازات الهامة وتحسن الأداء المالي، فضلًا عن زيادة أعمال البنك ونجاحه في عملية الإصدار الرابعة لسندات بقيمة 500 مليون دولار في أسواق سندات الدين العالمية، وهو دليل آخر على ثقة المستثمرون المحليين والعالميين بالبنك الأهلي وبالمؤسسات المالية في دولة قطر.

استطاع البنك الأهلي المضي قدماً نحو تحقيق أحد أهدافه الاستراتيجية الرئيسية، حيث وضع معياراً ناجحًا في أسواق سندات الدين العالمية بدعم من قبل البنوك المنظمة وهم بنك باركليز، ميزوهو سيكيوريتيز،QNB كابيتال وبنك ستاندر شارترد. كان الإقبال على السندات قوياً من قبل مستثمرين عالميين وهذا ما أدى إلى تنوع جغرافي جيد، حيث حصل مستثمرو أوروبا على نسبة (34%) ومستثمرو آسيا على نسبة (32%) ومستثمرو المملكة المتحدة على نسبة (24%) ومستثمرو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نسبة (10%). ونتيجة لذلك تمكن البنك من إتمام عملية إصدار الشريحة الرابعة لسندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في أسواق سندات الدين العالمية وذلك من ضمن برنامج السندات متوسطة الأجل (EMTN) بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. كما بلغ مُعدَّل العائد (كوبون) على السندات 1.875% بعد تسجيل فائض في الاكتتاب بما يزيد عن 3 مرات من قبل أكثر من 122 مستثمراً في أوروبا وآسيا والمملكة المتحدة والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يثبت الثقة التي يضعها المستثمرون العالميون في دولة قطر والوضع المالي الثابت للبنك الأهلي.

وكمثال آخر على أدائنا المتميز، حافظ البنك الأهلي بالحصول على تصنيفات إئتمانية أعالية من فئة A2 وAg من وكالة موديز ووكالة فيتش على التوالي ، كلاهما مع نظرة مستقبلية مستقرة.

إلى جانب ذلك في عام 2020، نجح البنك الأهلي في تمديد مدة التسهيلات الثنائية الملتزم بها بقيمة 50 مليون دولار أمريكي و250 مليون دولار أمريكي حيث تم تمديد كل منها لغاية يوليو 2022 ونوفمبر 2023 على التوالي.

كما واصلنا في 2020 تعزيز مبادراتنا المهمة (اعرف عميلك (KYC) ومكافحة غسيل الأموال بالتعاون مع إدارة الالتزام في البنك الأهلي.

وأخيرًا، فإننا نحرص بانتظام على التواصل مع مختلف المستثمرين الدوليين، كما نتعاون داخليًا مع الإدارات الأخرى ونعمل سويًا لاستدراك الفرص المستقبلية الواعدة في الأشهر المقبلة، من أجل الاستمرار في دعم نمو البنك.

النظرة المستقبلية

في إطار الخدمات المصرفية الدولية، سنسعى لإعطاء الأولوية لمتطلبات التمويل المستقرة طويلة الأجل للبنك وذلك بهدف دعم حاجات العملاء وتلبية المسؤوليات التنظيمية فيه. وسينجز هذا الأمر وفقا للأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبنك ضمن ”استراتيجية الميزانية العامة“.
وسنضمن بالمقابل تمتع البنك بمكانة قوية وراسخة للتغلب على ظروف السوق الأكثر صعوبة والتي يواجهها العالم حالياً بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19-).

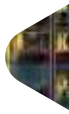

إدارة الخزينة والاستثمار

”لقد أدت استراتيجية إدارة السيولة الاستباقية والديناميكية لإدارة الخزينة دورًا فعالًا في قدرة البنك على تجاوز التداعيات غير المسبوقة لفيروس كوفيد 19، وأكدت على قدرتنا على دعم عملائنا بأفضل ما في وسعنا مع المساهمة في تحقيق أداء مالي متميز في العام 2020.“

ديريك كووك
رئيس إدارة الخزينة والاستثمار

شهد العام 2020 أحداثاً استثنائية، حيث أدى تفشي وباء كوفيد 19 إلى إحداث تغيير جذري في المشهد الاجتماعي والمالي على مستوى العالم. ولم تكن قطر في منأى عن هذه الأزمة، مما وضع إدارة الخزينة والاستثمار بالبنك الأهلي في الطليعة لمواجهة هذا التحدي غير المسبوق.

هذا وقد أثبت النهج الديناميكي الذي اعتمدته إدارة الخزينة تجاه إدارة السيولة و التدفق النقدي دوره الفعّال في تمكين البنك من اجتياز الاضطرابات السوقية غير المتوقعة الناجمة عن الوباء. كما ساهم تركيزنا على تنوع المطلوبات في التخفيف من مخاطر التركز إلى حد كبير، وضمان أن يكون البنك في وضع جيد للاستجابة للأزمة غير المتوقعة.

وتماشياً مع الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى دعم الاقتصاد المحلي، تعاونت الإدارة مع باقي الأقسام الداخلية لدعم عملاء البنك خلال هذه الفترة الصعبة من خلال ضمان توفير التمويل الكافي لدعم النمو في الميزانية العمومية .

تمكنت إدارة الخزينة من الاستفادة بنجاح من علاقاتها القوية المكونة من شركائها الدوليين لتعزيز قاعدة ودائع غير المقيمين، وتحسين تنوع مصادر السيولة للتمويل على المديين القصير والمتوسط، والحصول على أسعار تنافسية.

واصل القسم تركيزه على تطوير نشاط العملاء لدعم جهودنا في تنمية قاعدة ودائع العملاء والدخل من الرسوم. هذا ونجحت الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في توسيع قاعدة العملاء النشطة بفضل جهودنا المستمرة لتوسيع منتجات وحلول الخزينة، وبالتالي إنشاء أدوات خاصة تلائم احتياجات عملائنا.

وقد ساعد ذلك على توفير سيولة مثالية للبنك، وتحسين كفاءة الخزينة في مصروفات الفوائد مع تحقيق نمو بارز في إيرادات الصرف الأجنبي و الرسوم الأخرى.

على الرغم من التحديات التي أثرت على الأسواق العالمية، أثبتت المحفظة الاستثمارية للبنك في الأوراق المالية القابلة للتداول صلابتها من خلال تحقيق نتائج قوية في عام 2020. وقد أدت الإدارة الاستباقية للمحفظة والاستخدام الفعال للسيولة إلى تجاوز المحفظة أهداف الأداء لتسجل نتائج استثنائية وقوية

لقد ساعد نجاح إدارة الخزينة والاستثمار في أداء مهامها على تحقيق نتائج مالية قوية للبنك طوال هذا العام، بينما واصلنا خلق فرص جديدة بهدف تحقيق طموحاتنا وتطلعاتنا المستقبلية.

وتقديراً لهذه الإنجازات، حصد البنك الاهلي جائزتي "أفضل بنك في إدارة الخزينة في قطر 2020" و"أفضل 100 جائزة عالمية مقبلة 2020 - الخزينة" من قبل مجلة جلوبال بانكنج أند فايننس ريفيو.

النظرة المستقبلية

ضمنت القيادة القوية والإجراءات الاستباقية من الحكومة ومصرف قطر المركزي استمرار قوة ومرونة الاقتصاد القطري. هذا وتبدو التوقعات للعام 2021 واعدة مع عودة الظروف الاقتصادية إلى طبيعتها تدريجياً خاصة بعد بدء حملة التلقيح ضد فيروس كوفيد 19 وتحسن الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية.

هذا ويظل الالتزام المستمر بالاستثمارات في البنية التحتية الرئيسية ضمن خطط الرؤية الوطنية 2030 محوراً رئيسيًا ومحركاً اقتصاديًا هاماً، خاصة وأنه يفصلنا اليوم أقل من عامين عن كأس العالم لكرة القدم قطر 2022 كما ستستضيف قطر الألعاب الآسيوية الحادية والعشرين في العام 2030.

لا تزال إدارة الخزينة والاستثمار تركز على تحقيق أهدافها وغاياتها في العام 2021، وستواصل التعاون مع جميع الأقسام والإدارات الداخلية وكذا أصحاب المصلحة لتقديم أداء مالي مثمر لمساهمينا.

تكنولوجيا المعلومات

”بهدف إنجاح مشاريع التحوّل الرقمي، يتعيّن علينا إشراك موظفين من جميع أقسام البنك في كل مرحلة. لأن الناس عادة ما يبذلون جهوداً إضافية ويبادرون للتغلّب على العديد من العقبات عندما يشعرون بأنهم طرف فعّال في هذه المسيرة وأن لديهم أدواراً متكافئة في المشروع“.

سوريش كومار
رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات

فرض تفشي الجائحة بشكل غير المسبوق في العام 2020 العديد من التحديات الجديدة في طريقة تسيير البنك لعملياته. وقد كان دعم قسم تكنولوجيا المعلومات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية فريق عمل البنك الأهلي في تمكين غالبية موظفي البنك من مواصلة العمل عن بُعد من دون التأثير سلباً على جودة الخدمات المقدمة لعملائنا.

عندما دعت الحاجة إلى ذلك، وضع قسم تكنولوجيا المعلومات إستراتيجية فعالة وآمنة لجميع موظفي الأقسام المهمة في البنك للعمل عن بُعد. وشمل ذلك وضع منصة جديدة تضمن تواصل أداء مهام البنك عن بعد وشراء أجهزة كمبيوتر محمولة وتدريب المستخدمين بسرعة على الانضمام إلى هذه المنصة. بالتزامن مع ذلك، قمنا بإجراء تغييرات على الشاكلة المتعارف عليها للقروض كما تم إطلاق منتج كوفيد جديد تماشياً مع توجيهات البنك المركزي. وعليه، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من فرض الجائحة لتحديات جديدة أثرت على تسيير العمليات اليومية للبنك وتنفيذ مشاريعه، إلا أن فريق تكنولوجيا المعلومات قد أثبت قدرته في الوقت المناسب على وضع حلول تقنية فعالة وضوابط كفيلة بالتغلب على تلك التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، شكل التركيز على مبادرات برنامج التحول الرقمي وتعزيز صمود الأنظمة الأساسية أحد أهم أولويات قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك الأهلي خلال تلك الظروف الصعبة. هذا وسعى البنك لتقديم أفضل تجربة بنكية رقمية لعملائه بما يتماشى مع برنامج التحول الرقمي. كما مضينا في استراتيجيتنا لنصبح الشريك المفضل كلما تعلق الأمر بالخدمات المصرفية الرقمية، وذلك عبر وضع خارطة طريق بهدف تقديم العديد من المنتجات الرقمية التي توفر تجربة مصرفية سريعة وسهلة وآمنة لعملائنا. وبناءً على هذه الرؤية تم إطلاق العديد من المشاريع الهامة، بما فيها ترقية المنصة الحالية للخدمات المصرفية للأفراد عبر الإنترنت والجوّال، وإطلاق محفظة Ahlipay الجديدة عبر الجوال فضلًا عن قيامنا بتحديث أنظمة البطاقات لدينا.

تم اختيار العديد من هذه المبادرات بشكل استراتيجي، كونها تضع أسساً سيعتمد عليها البنك لتقديم المزيد من المنتجات المتنوعة في المستقبل بما في ذلك البطاقات مسبقة الدفع، وتشفير البطاقات وتطوير الاندماج مع الأنظمة الأخرى. ويعتبر نجاحنا في إطلاق النظام المصرفي الجديد للأفراد عبر الإنترنت والجوال في ديسمبر 2020 أحد أهم إنجازاتنا على هذا الصعيد، خاصة وأنه ساهم في إثراء جودة الخدمات المقدمة لعملائنا بشكل كبير.

كما حقق البنك تطورات كبيرة في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بعد تجسيده لقفزة استراتيجية عبر التحول إلى البيئة الافتراضية. إلى جانب القيام بمبادرات الأخرى مثل اعتماد أحدث البنى التحتية وتوحيد قواعد البيانات، مما رفع من مستويات الاستقرار والأداء والأمان لأنظمة تكنولوجيا المعلومات بشكل ملحوظ. وبهدف ضمان تنوع أفضل وتكلفة تنافسية، قام فريق تكنولوجيا المعلومات بإعادة تصميم بنية الشبكة بحذر لاستخدام كل من شركتي الاتصالات (أوريدو وفودافون) في اتصال أجهزة الصراف الآلي لدينا لضمان تنوع أفضل وتكلفة تنافسية.

النظرة المستقبلية

مع تقدمنا نحو المرحلة القادمة من خارطة طريق التحول الرقمي، سيسعى فريق العمل إلى إعادة تصميم العمليات الحالية بهدف تحسين الكفاءة وتقليل التكلفة وزيادة جودة خدمة العملاء. ولتحقيق هذا، سيعمل قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك الأهلي مع أصحاب المصلحة المعنيين كما سيقوم بالاستفادة من التقنيات الجديدة بما في فيها إدارة أساليب العمل وإدارة الوثائق والفرع الرقمي الذكي والأنظمة الموثوقة لإنشاء تدفقات عمل آلية ورقمية. نرى أن الأعمال ستصبح قادرة على تسخير الميزة التنافسية الناتجة عن هذه الحلول الجديدة لبناء قدرات إستراتيجية وتعزيز مكانة البنك أكثر في السوق المحلية.

الموارد البشرية

”أثناء الجائحة، حرص البنك الأهلي على الالتزام بدعم المجتمع، سواء كمنشأة مالية أو كمؤسسة اقتصادية، وإرساء بيئة مرنة للموظفين والعملاء على حد سواء.“

سعد الكعبي
رئيس إدارة الموارد البشرية

خلال الظروف غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد19-، كان تركيزنا منصباً على سلامة ورفاهية رأس المال البشري لدينا مع الالتزام بالتدابير الاحترازية لدولة قطر. وقد ساهم امتلاكنا للتقنيات الموثوقة واتخاذنا لإجراءات صارمة لاستمرارية أعمالنا في التعافي والتعايش في الوقت نفسه مع الظروف الجديدة.

في عام 2020 وعلى الرغم من تداعيات تفشي كوفيد19- واصلنا جذب الكوادر القطرية وتزويدها بالتطوير اللازم من خلال التوجيه والتدريب عبر الإنترنت. كما كان لنا دور فعّال في ”كوادر“، منصة التوظيف الوطنية التي تديرها وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية خاصة وأننا وفّقنا في توظيف المواطنين من خلالها.

في العام 2020 أيضاً، وبمناسبة الحفل السنوي لتوزيع جوائز الخدمة الطويلة، قام البنك الأهلي بتكريم 60 شخصاً من قدامى الموظفين تقديراً لهم على جهودهم وتفانيهم في العمل ومساهمتهم في نجاح وتطور البنك. وقد تم تكريمهم من قبل الرئيس التنفيذي السيد حسن الإفرنجي لإكمالهم 5، 10، 15، 20 و25 عاماً من الخدمة في البنك.

النظرة المستقبلية

من وجهة نظر تنظيمية، لقد أثبتت أزمة انتشار جائحة كوفيد19- أن لدينا قوة عاملة مخلصة ومجتهدة ومتفانية بكل ما للكلمة من معنى. كما تعلمنا أيضاً كيفية التكيّف مع العمل عن بُعد للتغلب على التحديات الجديدة.

كما كانت الإجراءات الاحترازية التي اتخذناها لحماية موظفينا من جائحة كوفيد19- فعالة للغاية. لذا، سيتعيّن علينا مواصلة دعمنا للموظفين الأكثر عرضة لخطر التعرض لهذا الفيروس وذلك بطريقة تكفل لهم مواصلة عملهم بكل أمان.

يجب أن نتذكر ما قاله العالم ألبرت أينشتاين ذات مرة ”تعلم من الأمس، عِش اليوم، وتطلّع إلى الغد بكل أمل.“

”من وجهة نظر تنظيمية، لقد أثبتت أزمة انتشار جائحة كوفيد 19 أن لدينا قوة عاملة مخلصة ومجتهدة ومتفانية بكل ما للكلمة من معنى.“

المسؤولية الاجتماعية للبنك

في قلب المجتمع

البنك الأهلي عنصر رئيسي في المجتمع القطري، ويلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه هذا المجتمع. وعملاً بهذا النهج، ووفق السياسة العامة لمصرف قطر المركزي ونظام الحكومة لهيئة قطر للأسواق المالية المادة 39، كان البنك الأهلي نشطاً في المساهمة في رفاهية ورعاية المجتمع والناس والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة.

وتأكيداً على دوره في المسؤولية الاجتماعية، تبرع البنك الأهلي مرة أخرى إلى الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لمبادرات شهر رمضان.

كجزء من شهر التوعية بسرطان الثدي، قام البنك بحملة لزيادة الوعي بالمرض، أسبابة، الوقاية منه، تشخيصه، وعلاجه بالتعاون مع الجمعية القطرية للسرطان.

مع إدراك البنك بمدى أهمية الرياضة في المجتمع القطري، نظم البنك الأهلي أنشطة رياضية شارك فيها موظفو البنك وعائلاتهم لتعزيز ثقافة الرياضة والحياة الصحية كجزء من اليوم الرياضي للدولة. كما قام البنك الأهلي بدعم نادي المرخية .

خلال عام 2020، واصل البنك رسالته في تقديم الدعم لمجالات رئيسية تساهم في رفع التوعية لدى الناس، كما قدم الدعم الشخصي والمالي.

نظم البنك حملة تبرع بالدم بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية بهدف المساهمة في دعم بنك الدم في قطر ورفع التوعية حول أهمية هذا التبرع.

وتقديراً لجهود موظفينا لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كرّم البنك 60 موظفاً تقديراً لسنوات خدمتهم في البنك حيث أقام احتفالا تكريمياً للموظفين الذين قضوا فترة طويلة في العمل، والتزامهم ومساهمتهم الشخصية في مسيرة نجاح البنك الأهلي.

إدارة المخاطر

”يقوم دور إدارة المخاطر على تحديد المخاطر المنهجية والمحددة التي تؤثر على الاسواق المالية وتحليلها وتوقعها للعمل على تخفيف اثارها. هذا ويتطوّر دور إدارة المخاطر باستمرار لمواكبة التغيرات في نموذج أعمال المخاطر. كما نلتزم في البنك الأهلي بتبني أفضل الممارسات التي تضمن تقدّمنا نحو الأمام، ما من شأنه أن يعكس حرص البنك الدائم على المضي قدمًا والتغلب على التحديات التي تعترض درب أعماله بروح الصمود“.

كريم م. سالم
رئيس إدارة المخاطر بالإنابة

كان العام 2020 مليئاً بالتحديات سواء محلياً أو دولياً وذلك بسبب الجائحة العالمية. نشارك في إدارة المخاطر في تحديد وتحليل وتقييم وقبول وقياس ومراقبة وإدارة جميع المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على أداء البنك وسمعته. فعلى مستوى قسم إدارة المخاطر، تتلخص أعمال البنك أساساً في مخاطر الائتمان؛ ومخاطر السوق، التي تشتمل على مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات.

فيما يلي الأسباب التي من أجلها وضعت سياسات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك الأهلي:

- ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية
- الوقوف على هذه المخاطر وتحليلها
- وضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر
- تحديد مستويات تصاعدية مختلفة للاعتماد
- مراقبة المخاطر والالتزام بالحدود المعتمدة

لا تتضمن طبيعة عمل إدارة المخاطر مسؤولية الإلغاء النهائي والشامل من المخاطر التي تتضمنها في العادة الأعمال المصرفية، لكن هدفها الرئيسي هو وضع تدابير وإجراءات لتوقع المخاطر قبل حدوثها، وتقليل أثر تعرض البنك لتلك المخاطر. وفي حالة سعي البنك إلى تحقيق عوائد تنافسية على درجة المخاطر المحتملة، تقوم مهمة إدارة المخاطر على مراجعة جانب المخاطر الخاص بالبنك والرغبة في قبول المخاطر؛ ويتم تقييم هذه المخاطر من الناحية المالية لأثرها المحتمل الواقع على قيمة الدخل والأصول الخاصة بالبنك، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في الأوضاع السياسية والاقتصادية والسوق وأثرها على أصول البنك. وترتكز طبيعة عمل إدارة المخاطر على كفاءة موظفيها المتخصصين وخبرتهم الفنية والتزامهم المهني؛ وأفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات والاستثمار الدائم في التكنولوجيا والتدريب.

ويشارك مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية في إعداد سياسات وضوابط جميع عمليات المخاطر والمراقبة الدورية لطبيعة عمل إدارة المخاطر وتوجيهها؛ حيث يتولى مجلس الإدارة مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر الرئيسية الخاصة بالبنك سنوياً، بما في ذلك رغبة البنك في قبول المخاطر. كما تخضع عمليات إدارة المخاطر لمزيد من التدقيق والفحص من قبل مدققين مستقلين داخلّيا وخارجّيا ومدققي مصرف قطر المركزي مع العرض الدوري على لجنة المخاطر والالتزام، الأمر الذي من شأنه تعزيز أفضل الممارسات المتبعة في إدارة المخاطر.

وتستند عملية مراقبة إدارة المخاطر في البنك الأهلي إلى السياسات والإجراءات التفصيلية التي تشمل ما يلي:

- نظام مساءلة الإدارات والأقسام الجالبة للإيرادات عن كافة المخاطر والذي من خلاله تكون كل إدارة مسؤولة عن وضع خطة تتضمن معايير وافية للمخاطر والأرباح الملائمة لها، إضافة إلى معايير قبول تلك المخاطر.

- طبيعة عمل ومهام عملية إدارة مخاطر الائتمان التي تنطوي على تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها ومتابعتها والتحكم في عملية إدارة علاقات الائتمان، فهذا يضمن الحصول على الموافقات الصحيحة وتوافر معايير محددة وموحدة لإدارة المخاطر، بما في ذلك تصنيفات المخاطر المحددة لكل علاقة من علاقات الائتمان والمنتجات بصورة صحيحة. كما يضمن تماشي كافة المعايير مع سياسات العمل التي تتسم بوضوح فهمها ومراقبتها، وبما يتوافق مع السياسة العامة للائتمان وإطار المخاطر المعتمد من قِبل مجلس الإدارة.

- التقييم المستمر لمخاطر ائتمان المحافظ ومعايير الموافقة على المنتجات الجديدة؛ الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضوابط متكاملة وحدود للمخاطر تتيح التحكم في التعرض لتلك المخاطر ومتابعة ومراقبة احتمالية حدوثها في ضوء الحدود المعتمدة المشمولة بها والمحددة مسبقًا. ويقوم مجلس الإدارة بتحديد الحدود الشاملة لكل نوع من الأنواع الرئيسية للمخاطر، التي تخصص بعد ذلك لأقسام الإدارات المختلفة ولجميع وحدات الأعمال.

فيما يلي أهم ملامح التطورات التي تكمن في المخاطر الرئيسية ذات الصلة بطبيعة العمل المصرفي – خاصة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وتكنولوجيا المعلومات ومخاطر مكافحة الغش والتزوير:

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن فشل أحد الأطراف في أداء المهام المكلف بها وفقاً للشروط المتفق عليها. وينشأ هذا النوع من المخاطر بصفة أساسية عن إقراض المؤسسات وإقراض الأفراد والشركات الصغيرة والخدمات المصرفية المقدمة إلى القطاع الخاص والتمويل التجاري والخزينة وأنشطة الاستثمار، حيث توجد معايير موحدة لكافة أشكال المخاطر الائتمانية للعميل الواحد ومجموعته. كما يجرى تقييم شامل للتعرض لمخاطر محافظ الإقراض والاستثمار وذلك بصفة مستمرة لضمان تنوع مخاطر الائتمان والتخفيف من حدتها على نطاق واسع؛ حيث تخضع تركيزات المخاطر المحتملة من جانب الدولة أو المنتج أو الصناعة أو تصنيف المخاطر للمراجعة الدورية بشكل منتظم، الأمر الذي من شأنه تجنب التعرض الزائد عن الحدود المقبولة للمخاطر، إضافة إلى ضمان التنوع الواسع النطاق.

هذا وتدار مخاطر الائتمان بفاعلية من خلال عملية تقييم ومتابعة صارمة تبدأ منذ تقديم طلبات تسهيلات العملاء حتى الموافقة عليها وتنفيذها، فضلًا عن الإجراءات التنفيذية من خلال متطلبات عملية الإدارة اليومية بما يتوافق مع سياسة وإجراءات الائتمان المحددة بشكل جيد، والحرص على الالتزام التام باللوائح التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر، بالتنسيق بشكل فعال مع وحدات العمل المختلفة، بمراجعة وتعديل محددات المخاطر لمراقبة جانب المخاطر العام للمحفظة. ويتم قياس الاتجاهات السلبية في جودة المحفظة وتتم معالجتها بشكل فوري من خلال مراجعة وتعديل معايير قبول المخاطر أو تعديل هياكل المخاطر.

وتتم مراقبة المحفظة بشكل فعال من خلال سلسلة من تقارير المخاطر المركزة والمعرفة في سياسة وإجراءات الائتمان. وتقوم هذه التقارير بتتبع سلسلة من مؤشرات الصعوبات الائتمانية وتراقب مدى الالتزام بشروط ائتمان المقترض والضمانات الخاصة بها. في عام 2020، بلغت القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات المتعثرة ما مقداره 852.17 مليون ريال قطري، وهي تمثل 2.48 % من إجمالي محفظة القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء (2019: 693.48 مليون ريال قطري، 2.16 % من إجمالي القروض.)

وتتولى لجنة الائتمان الإشراف على نشاط إدارة المخاطر على المستوى التنفيذي، حيث تقوم هذه اللجنة بما يلي:

- اعتماد سياسة وإجراءات الائتمان
- اعتماد استراتيجيات الائتمان ومعايير اعتماد المخاطر بالنسبة لكافة منتجات الأفراد
- اعتماد الائتمان بالنسبة لمنح الائتمان إلى الشركات وزيادته وتجديده. (ضمن الصلاحيات الموكلة لها تفويض صلاحية الاعتماد إلى مسؤولي المخاطر ورئيس وحدة العمل)
- اعتماد سقوف الدول وتجديدها بشكل سنوي
- تقديم التوصيات إلى اللجنة التنفيذية بشأن سياسات المخاطر والموافقات على الائتمان خارج حدود صلاحياتها
- تحديد الإرشادات الخاصة بالتسعير والتأمينات الخاصة بالائتمان
- مراقبة جانب مخاطر المحفظة الخاصة بالبنك والتوصية بالتدابير الهادفة إلى التصدي لأي اتجاه سلبي
- مراجعة نتائج احتساب الخسائر الائتمانية ECL على أساس شهري والموافقة على تقديم التقارير على أساس ربع سنوي قبل تقديمها إلى الجهات التنظيمية.
- مراجعة واعتماد التعديات المتعلقة بمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS9، بما في ذلك ترحيل الحسابات إلى مراحل مختلفة.
- ضمان كفاية مخصصات الأصول المتعثرة ضمن لجنة الأصول الخاصة.

وتتولى دائرة إدارة المخاطر في البنك الأهلي المسؤولية عن إرساء ثقافة إدارة مخاطر الائتمان الشاملة في وحدات الأعمال بالبنك. ومن خلال التفاعل الدائم مع وحدات العمل وتدريب الموظفين على أساليب إدارة المخاطر، فقد تحسن بشكل كبير مستوى فهم مخاطر الائتمان والوعي بالمخاطر بشكل عام بمرور السنين.

كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بتوفير الدعم لتعزيز وتطوير سلسلة من الأدوات والأساليب مثل نماذج التقييم، وبطاقات النتائج تدعم هذه الأدوات قياس إدارة المخاطر وإدارة المحفظة. ويتم إجراء اختبارات الضغوط والتحمل (Stress Testing) وعملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) وفق إرشادات مصرف قطر المركزي. كما تخضع المخاطر التي يتعرض لها البنك للمراقبة عن كثب بهدف اكتشاف أي من إشارات التحذير المبكرة للتقصير في السداد، الأمر الذي يجعل الإدارة قادرة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المطلوب.

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمارات في السندات والأسهم. لا يشترك البنك الأهلي في معاملات المضاربات أو في المشتقات المركبة للأنشطة التجارية، وبالتالي توجد لدى البنك رغبة محدودة في قبول المخاطر المتعلقة بالتداول. ونتيجة لذلك، إن التعرض لمخاطر السوق لدى البنك ترتبط أساساً بمخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية ومخاطر سعر الصرف الناجمة عن أنشطة الأعمال اليومية في البنك والأنشطة المرتبطة بتيسير أمور العملاء. ولقياس وإدارة هذه المخاطر، يستخدم البنك العديد من أدوات قياس المخاطر منها الحدود النظرية للاستثمارات/الانكشافات، حالة صافي العمولة المفتوحة، تحقيق الدخل خلال المخاطر، مدة الأسهم/ القيمة الاقتصادية للأسهم، مستويات إيقاف الخسارة، وغيرها. ويتم وضع حدود مؤشرات مخاطر السوق هذه بدقة متناهية وبحرص شديد لتعكس رغبة البنك المحدودة في قبول هذه الأنواع من المخاطر.

إدارة المخاطر

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم القدرة على توفير سيولة نقدية بسعر معقول بهدف تلبية المتطلبات المتوقعة أو غير المتوقعة. وتبقى أولوية إدارة مخاطر السيولة في البنك هي القدرة على تلبية (حتى في الظروف القاهرة) جميع الدفعات المستحقة في الوقت المحدد وتمويل جميع الفرص الاستثمارية من خلال جمع أموال كافية سواء من خلال زيادة المطلوبات أو تحويل الأصول إلى سيولة نقدية بسرعة وبتكلفة معقولة.

ويستخدم البنك أدوات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة منها حالة فجوة السيولة الهيكلية، حالة التدفق النقدي الحيوي، نسب السيولة واختبارات الضغط التحمل من خلال تحليل سيناريو. كما طوّر البنك خطة طوارئ السيولة والتي تلخص النهج والممارسات العامة التي يقوم بها البنك لإدارة حالة السيولة لديه خلال الظروف الصعبة. ويتم مراقبة خطة طوارئ السيولة بشكل يومي.

المخاطر التشغيلية

تشير المخاطر التشغيلية إلى الخسائر الناتجة عن عدم كفاية الأنظمة والعمليات الداخلية أو فشلها أو وقوع الأحداث الخارجية العكسية.

ويحتفظ البنك بإطار عمل فعّال لإدارة المخاطر التشغيلية لتحديد مقدار المخاطر التشغيلية والتخفيف من حدتها. كما يقوم البنك بتنفيذ عمليات التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية ORSA بالنسبة لكافة العمليات الرئيسية مرة كل عامين بهدف تحديد المخاطر، وبعد ذلك التوصل إلى طرق لخفض المخاطر الجديدة محتملة الوقوع. يتم رفع تقرير بالحوادث التشغيلية التي تم تكبدها في سياق العمل وتحليلها لتحديد الأسباب الجذرية لها وتعريف التدابير التصحيحية لتجنب تكرار وقوعها.

وبالنسبة للعمليات الهامة، تم تعريف مؤشرات مخاطر رئيسية لمراقبة الأداء وفقًا للأهداف الموضوعة. تتولى لجنة المخاطر التشغيلية ORC اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية، تراقب مؤشرات المخاطر الرئيسية، ومراجعة الحوادث التشغيلية بهدف أن يتخذ البنك، عند الحاجة، التدابير التصحيحية من خلال استحداث ضوابط رقابية جديدة أو تعديل الضوابط القائمة.

تتضمن خطة استمرارية العمل BCP الخاصة بالبنك خططاً شاملة مصممة لتقليل تعطل العمل الناشئ من الانقطاعات الداخلية والخارجية مثل الكوارث الطبيعية أو حالات انقطاع الطاقة الكهربائية. ويتم إجراء اختبار لخطة استمرارية العمل الخاصة بنا بشكل دوري وفقًا لمتطلبات مصرف قطر المركزي. وفي إطار خطة استمرارية العمل، قام البنك بوضع خطة الحماية من الكوارث DRP حيز التنفيذ؛ حيث تضم هذه الخطة عملية الحماية واستعادة أنظمة الحاسب التالي المهمة، بما في ذلك الشبكة المحلية وخوادم قاعدة البيانات والإنترنت الداخلي والبريد الإلكتروني في حال التوقف الناتج عن وقوع كارثة. في 2020 أجرى البنك اختبارات لكل من خطة استمرارية العمل وخطة الحماية من الكوارث بنجاح، وشمل ذلك اختبارات تأدية الوظائف الأساسية، بهدف إعداد مستويات مناسبة من الإعداد لمواجهة احتمال الطوارئ، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات التدقيق.

مخاطر أمن المعلومات

تشير مخاطر أمن المعلومات إلى التأثيرات التي يمكن أن تقع على مؤسسة وتؤثر على أصولها وذلك نتيجة تهديدات داخلية أو خارجية ونقاط الضعف المصاحبة لعمليات البنك الناتجة عن استخدام أنظمة المعلومات والبيئة التي تعمل فيها هذه الأنظمة. إن الهدف الرئيسي لمخاطر أمن المعلومات هو تحليل نقاط الضعف وتوضيح الحدود المطلوبة لأنظمة البنك في الحد من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات.

ويمكن أن يتم هذا الأمر من خلال اختيار وتنفيذ وصيانة ومراقبة أنظمة التحكم بأمن المعلومات بهدف حماية أصول البنك من الاختراق أو الحد من أي ضرر يمكن أن يحدث.

مخاطر مكافحة الإحتيال

بسبب طبيعة عملها وبيئة التشغيل، تتعرض البنوك باستمرار لمحاولات الإحتيال والتزوير، وهي عمليات تشهد ارتفاعاً متواصلاً وتترك تأثيرات كبيرة. يدرك مجلس الإدارة في البنك الأهلي أهمية حماية البنك وعملائه وأصوله من المخاطر العديدة التي يمكن أن تنجم من التأثيرات السلبية لعمليات الإحتيال والتزوير. كما يعي المجلس أهمية وضع إطار قوي لمكافحة الإحتيال والتزوير بهدف تعزيز الحكومة في البنك.

تعمل وحدة مكافحة الإحتيال والتزوير، ضمن إدارة المخاطر، على دعم إدارة البنك في إيجاد بيئة عمل مناسبة مع تركيز خاص على الإحتراس الدائم والتحقيق في الحوادث المصاحبة لمحاولات الإحتيال وكذلك تعزيز الضوابط الداخلية لمنع وضبط محاولات الإحتيال والتزوير.

كما يسعى البنك إلى مواصلة عمليات التشغيل متبعاً نهجاً يقوم على أعلى معايير الأخلاق والسلوك. وتعمل سياسة مكافحة الإحتيال وقواعد الأخلاقيات والعمل المتبعة في البنك على تعميم أهمية اتباع السلوكيات الأخلاقية وممارسات الأعمال النظيفة.

تقرير الحوكمة

السادة مساهمي البنك الأهلي المحترمين

إن تقرير الحوكمة هذا يستند إلى (1) قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015، (2) تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم (68/2015) تاريخ 26/7/2015، («تعليمات الحوكمة»)، و(3) نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 («نظام الحوكمة») ويشار إليها جميعها هنا بعبارة ("قواعد الحوكمة").

في العام 2020، استمر البنك في تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تحقيق أداء مالي مستقر، وهو ما انعكس على نتائج السنة المالية 2020 التي اتسمت بالثبات والاستقرار على الرغم من أن سنة 2020 كانت مليئة بالصعوبات والتحديات.

كما يسرني أن أعلن عن تحقيق نتائج إيجابية للبنك في العام 2020 حيث بلغ الربح الصافي 680.06 مليون ريال قطري مقارنة بـ 675.2 مليون ريال قطري في العام 2019، كما نمت القروض والسلف بنسبة 6% مقارنة بشهر ديسمبر 2019 حيث بلغت 33,513 مليون ريال قطري. وقد انخفضت الإستثمارات بنسبة 5.94% مقارنة بشهر ديسمبر 2019 حيث بلغت 7,074 مليون ريال قطري، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال الإجمالي في ديسمبر 2020 نسبة جيدة بلغت 17.69%، مما يعكس المركز المالي القوي للبنك.

ونتيجة أدائنا الثابت في العام 2020، ومع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على حقوق المساهمين وعلى استقرار المركز المالي للبنك وتوقعات السيولة والميزانية العمومية، فقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% (0.15 ريال قطري لكل سهم) كتوزيع أرباح لسنة 2020.

كما انه وتنفيذاً لاستراتيجية البنك المتمثلة في تحسين التمويل المستقر، فقد اتم البنك الأهلي بنجاح عملية الإصدار الرابعة لسندات بقيمة 500 مليون دولار امريكي في أسواق سندات الدين العالمية

وذلك من ضمن برنامج السندات متوسطة الأجل بقيمة 2 مليار دولار امريكي بسعر عائد ثابت 1.875% وهو ما يعبر عن ثقة المستثمرين الدوليين في دولة قطر والمؤسسات المالية القطرية.

كما يسعدني أن أعلن أنه وكشهادة اخرى على أداء البنك فإن وكالة موديز قد أكدت على التصنيف الائتماني للبنك الأهلي عند A2 / P1. كما أكدت وكالة فيتش الدولية على التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك الأهلي عند "A".

كما استمر البنك في تطوير اعماله من مختلف الأصعدة والاعتماد على التكنولوجيا لتقديم خدمات مميزة للعملاء، حيث تم تحديث نظام الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت والجوال، كما قام البنك بإطلاق منصاته على وسائل التواصل الاجتماعي بحيث يكون دوماً في قلب المجتمع.

كذلك كان للتقطير أولوية لدى البنك، حيث يتم العمل بشكل مستمر على زيادة نسبة الموظفين القطريين واستقطاب الكوادر القطرية.

لقد ارتكز نجاح البنك على كفاءة وتفاني وجهود موظفينا وإخلاصهم، وكذلك على ثقة عملائنا وعلى الدعم غير المحدود من المساهمين الذين نعتبرهم أسس نجاحنا.

وانطلاقاً من ايمان مجلس الإدارة بأن حوكمة الشركة يشكل عنصر رئيسي لضمان الإدارة السليمة للبنك لما فيه صالح كافة الأطراف المعنيين، فقد اتخذ مجلس الإدارة الخطوات اللازمة لضمان امتثال البنك مع قواعد الحوكمة ومع متطلبات الإفصاح والتقارير المالية التي وضعتها بورصة قطر.

أود أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري لمجلس الإدارة، ولفريق الإدارة التنفيذية ولموظفي البنك على النتائج التي تحققت خلال العام 2020 والتي لم يكن من الممكن تحقيقها لولا الجهود المخلصة التي بذلوها.

وختاماً، نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا إلى مزيدٍ من التقدم والإزدهار بما يعود بالنفع على وطننا ومجتمعنا وتراثنا، وعلى النحو الذي يرضي عملاءنا ويحقق مصالح المساهمين.

فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

1. المقدمة

1-1 إن تقرير الحوكمة هذا يستند إلى (1) قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015، (2) تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم (68/2015) تاريخ 26/7/2015، («تعليمات الحوكمة»)، و(3) نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 («نظام الحوكمة») ويشار إليها جميعها هنا بعبارة («قواعد الحوكمة»).

1.2 تتألف حوكمة الشركة من العمليات والضوابط التي تحكم طريقة إدارة البنك وتقديم التقارير عن أنشطته، من ضمنها دور الرقابة الداخلية، ووضع السياسات والإجراءات المناسبة، واتباع إدارة فاعلة والترويج لمبدأ
الشفافية لما فيه مصلحة للتخر.

1.3 يلتزم مجلس إدارة البنك الأهلي بتطبيق معايير حوكمة الشركة والقيام بشكل مستمر بتعزيز وتحسين مبادئ وأطر عمل الحوكمة في البنك لما فيه مصلحة البنك وأصحاب المصلحة المعنيين، من ضمنهم المساهمين، وكذلك تنفيذ المبادئ الرئيسية والأهداف لحوكمة الشركة. وتتضمن هذه المبادئ، على سبيل المثال لا الحصر، (1) حماية المساهمين وزيادة ثرواتهم، (2) رفع مستوى التوعية والمسؤولية لدى مجلس الإدارة، (3) ضمان المعاملة المتساوية بين المساهمين، (4) الالتزام بقواعد القانون والأنظمة المرعية الإجراء، (5) تعزيز الشفافية والإفصاح، (6) تجنب الخلط بين أدوار ومسؤوليات المجلس والإدارة التنفيذية.

1.4 يهدف تطبيق حوكمة الشركة بشكل مناسب، يلتزم المجلس بتنفيذ قواعد الحوكمة وضمان التطبيق المستمر للمعايير الأخلاقية بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة المعنيين، وكذلك حماية صغار المساهمين والتركيز على سياسة الإفصاح عن المعلومات وضمان الشفافية، بالإضافة إلى تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه، والإدارة العليا والتنفيذية واللجان الإدارية.

1.5 خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ولضمان تطبيق قواعد الحوكمة، أشرف مجلس الإدارة بشكل فاعل على الترويج لأعلى مستويات معايير الشفافية والإفصاح والعدالة والمحاسبة، حيث طبق سياسة الفصل الواضح للأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

1.6 تم اعداد هذا التقرير ليعكس مدى تطبيق قواعد الحوكمة لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2020 ويتضمن الإفصاحات المطلوبة في قواعد الحوكمة.

2. مجلس الإدارة

2.1 أعضاء المجلس

(أ) بموجب البند 26 من النظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء، (1) ستة منهم يتم تعيينهم بالانتخاب وتمتد فترة عضويتهم لثلاث سنوات وقد تم انتخابهم للفترة الممتدة بين 2020 و2022، (2)، يقوم جهاز قطر للاستثمار بتعيين عضوين لتمثيله في مجلس الإدارة، و(3) يتم تعيين وعزل العضو التاسع من قبل مجلس الإدارة كعضو مستقل.

(ب) إن مناصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك هي مناصب منفصلة ولا يمكن توليها من قبل الشخص نفسه.

(ت) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بصفات شخصية مثل النزاهة والسمعة الطيبة ويحملون الشهادات العلمية المناسبة والخبرات والمهارات المهنية لكي يقوموا بتأدية مسؤولياتهم ومهامهم بفعالية وليقوموا بمهام القيادة والإشراف لما فيه مصلحة البنك والمساهمين.

2.2 مهام ومسؤوليات المجلس

(أ) يباشر مجلس الإدارة مهامه واختصاصاته وفقاً لميثاق مجلس الإدارة وفي ضوء أحكام القانون وقواعد الحوكمة، وفيما يلي ملخص لمهام واختصاصات المجلس:

i. وضع استراتيجيات العمل والأهداف والسياسات وتطويرها وإعادة تقييمها، واعتماد أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف عليها ومراجعتها.

ii. إقرار الهيكل التنظيمي للبنك وتقييمه وتطويره وتحديد المهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات للإدارة التنفيذية.

iii. تشكيل اللجان وإنشاء برامج عملها وتحديد صلاحياتها وواجباتها ومسؤولياتها وتفويض سلطات اتخاذ القرار وتحديد صلاحيات التوقيع عن البنك.

iv. تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد يتعرض لها البنك واعتماد سياسات المخاطر والالتزام والاجراءات الخاصة بها.

v. الإشراف على تنفيذ وتقييم وتطوير برامج وإجراءات العمل والتحقق من كفايتها وملاءمتها.

vi. تعيين جهاز التدقيق الداخلي والإشراف عليه وضمان حياداته واستقلاليته.

vii. ترشيح مدقق خارجي من ذوي الاختصاص والكفاءة العالية والتعاقد معه وتحديد أتعابه.

viii. مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي والمدقق الخارجي واعتماد الحسابات المرحلية والختامية للبنك.

ix. التحقق من سلامة وصحة البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك ونتائج أعماله، والمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين.

x. الشفافية والمصارحة في الإفصاح عن جميع الأمور الهامة التي تؤثر على أداء البنك ونتائج أعماله والتزامات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة.

xi. دعم وتوضيح قيم الحوكمة وقواعد السلوك المهني من خلال اعتماد سياسات الحوكمة وقواعدها.

xii. تنظيم عملية الترشيح لأعضاء المجلس بشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإجراءات ترشيحهم للمساهمين.

xiii. أداء أي مهام أو مسؤوليات يرى مجلس الإدارة ضرورة القيام بها من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

xiv. المصادقة على الخطة السنوية للتدريب والتعليم في البنك والتي تتضمن برامج حول أنشطة البنك والمواضيع المتعلقة بالحوكمة.

(ب) بالإضافة إلى ما تقدم، يولي أعضاء مجلس الإدارة عناية خاصة تجاه القيام بالواجبات التالية:

(i) المشاركة بفعالية في اجتماعات المجلس وتقديم الرأي بشأن أنشطة المجلس

(ii) ضمان الالتزام بإعطاء الأولوية لمصلحة البنك والمساهمين في الأمور التي قد يحدث فيها تضارب بين مصالح البنك ومصالح الأطراف ذوي العلاقة.

(iii) المساعدة وتقديم الرأي حول العمليات الستراتيجية وسياسات التخطيط للبنك، وكذلك تقديم اقتراحات حول أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية

(iv) تقديم آراء مستقلة فيما يتعلق باستراتيجيات وسياسات البنك، وتقييم الأداء وكفاية وجودة الموارد البشرية ومعايير العمل المعتمدة في البنك

(v) مراقبة أداء البنك في تحقيق أهدافه، مراجعة تقارير الأداء الدورية، واستغلال المهارات والخبرات والاختصاص والمؤهلات لخدمة مصالح البنك والمساهمين.

(vi) الإشراف على حوكمة الشركة وتطوير تطبيقات الحوكمة لدى البنك.

(vii) القيام بأي مهام ومسؤوليات إضافية قد يطلبها المجلس أو رئيس المجلس

(ت) يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول تجاه المساهمين والأطراف الأخرى ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأوراق المالية وبورصة قطر وغيرها من الجهات الرسمية في الدولة.

(ث) يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على الأقل في السنة المالية الواحدة وفقاً للمادة (34) من النظام الأساسي للبنك. واستناداً إلى المادة (35) من النظام الأساسي تعقد جميع اجتماعات مجلس الإدارة بإشعار صادر عن رئيس مجلس الإدارة، أو نائبه في حال غياب الأول. كما يعقد المجلس بطلب من عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة قبل خمسة عشر يوماً (15) على الأقل من تاريخ الاجتماع المقترح، يبين فيه التاريخ والوقت ومكان الاجتماع، ويجب أن يتضمن الإشعار ملخصاً للمسائل المقترح مناقشتها خلال الاجتماع. وفي هذا الإطار اجتمع مجلس الإدارة ثمانية 8 مرات خلال العام 2020.

(ج) يمثل المجلس كافة المساهمين ويلتزم بتحقيق مصالح الشركة وتأدية مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام.

(ح) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالوصول بشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.

(خ) يحضر اجتماع الجمعية العامة جميع أعضاء مجلس الإدارة ويشمل ذلك رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، كما توجه دعوة الحضور إلى كل من إدارة مراقبة الشركات في وزارة الاقتصاد والتجارة، ومصرف قطر المركزي، ومراقب الحسابات الخارجي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وبورصة قطر، والموظفين الرئيسيين في البنك كالرئيس التنفيذي ونوابه ومدير التدقيق الداخلي وغيرهم.

(د) يتم توزيع «ميثاق مجلس الإدارة» على أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمنتخبين (أو المعينين) الجدد بهدف ضمان إدراكهم الكامل والمناسب لكل من سير عمل البنك وعملياته ومسؤولياتهم كذلك.
(ذ) يستند ميثاق المجلس على قواعد الحوكمة وهو ملزم لمجلس الإدارة

(ر) يتضمن «ميثاق مجلس الإدارة»، وفي إطار الأمور العامة، أن يكون أعضاء المجلس مؤهلين مهنياً وعلى دراية وخبرة مناسبة تمكنهم من تولي وظائفهم الإشرافية وأن يمتلكوا القدرة على تقديم المساهمات المهنية فيما يتعلق بالاستراتيجيات والنشاطات التشغيلية وتقييم المخاطر وإدارتها والامتثال للقوانين واللوائح التنفيذية والمحاسبة والتقارير المالية والاتصالات، وأن يراعوا كذلك تخصيص الوقت الكافي في تنفيذ مسؤولياتهم تجاه البنك.

(ز) يمتلك مجلس الإدارة حق الاطلاع غير المقيد على دليل مجلس الإدارة، والذي يتضمن نظام التأسيس للبنك وتعليمات الحوكمة ونظام الحوكمة والسياسات والأحكام ذات الصلة.

(س) يدين كل عضو في مجلس الإدارة بواجب العناية والاخلاص والتقييد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة في القوانين واللوائح ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ودليل مجلس الإدارة.

(ش) على جميع أعضاء مجلس الإدارة العمل دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة البنك وكافة مساهميه.

(ص) على أعضاء مجلس الإدارة العمل بفعالية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

(ض) يتضمن النظام الأساسي للبنك إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغيبهم عن اجتماعات المجلس، إذ تنص المادة رقم (33) منه على «إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقيلًا».

2.3 أعضاء المجلس

(أ) يتألف المجلس الحالي من الأعضاء التالية أسماءهم:

الشيخ / فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005، ويرأس مجلس الإدارة منذ العام 2011. حاصل على بكالوريوس مالية – جامعة سوفولك، بوسطن – الولايات المتحدة الأمريكية.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويملك (25,725,840) سهماً
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: غير تنفيذي

الشيخ / جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2014، ونائب رئيس المجلس منذ 26/08/2020، وهو عضو في مجلس إدارة شركة محمد بن حمد القابضة (قطر). يحمل شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بليموث في لندن، المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020

نائب رئيس مجلس الإدارة ويمثل مؤسسات عبر الشرق التي تملك (25,725,777 سهماً) ويملك شخصياً (25,782,873) سهماً.
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: غير تنفيذي

الشيخ / ناصر بن علي بن سعود آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 1997، ونائب رئيس المجلس من عام 2013 وحتى 31/05/2020، وقد استقال من منصبه كعضو مجلس إدارة بتاريخ 31/05/2020 وأعيد تعيينه كعضو مستقل بتاريخ 29/07/2020 بعد أن تم الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي. وهو حالياً عضو في مجلس إدارة بنك ترست (الجزائر)، شركة ترست للتأمين (الجزائر)، شركة ترست للتأمين (ليبيا)، ترست للاستثمارات، عمان لإعادة التأمين، الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين، مركز التجارة العالمي (قطر)، وشركة الصاري التجارية (قطر). وهو حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020

عضو مجلس الإدارة، كان يملك بتاريخ استقالته (25,940,292) سهماً
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: تنفيذي

الشيخ / فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2015، وهو حاصل على بكالوريوس مالية – جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم.
يمثل شركة المها كابيتال التي تملك (47,549,859) سهماً
الانتخاب/التعيين: 2020
انتهاء المدة: 2022
الوضعية: مستقل – غير تنفيذي

الشيخ / سلمان بن حسن آل ثاني

عضو مجلس إدارة البنك الأهلي منذ مايو 2017. يشغل حالياً منصب المدير المالي في مؤسسة قطر ويشرف على وظائف المالية والاستراتيجية والمخاطر. يحمل شهادة جامعية في الدراسات المصرفية والمالية من جامعة قطر.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم.
يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك (1,159,092,930) سهماً كما في 31 ديسمبر 2020.
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2017
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.
الوضعية: غير تنفيذي

[1] تم تعيين السيد ناصر العبدالله بدلاً من الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني بموجب كتاب جهاز قطر للاستثمار بتاريخ 2020/03/05

Average user base
Social networks Influence
Community involvement
Content Consumption

السيد/ ناصر عبداللطيف العبدالله[1]

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 2020/05/03. ويشغل حالياً منصب مسؤول أول، الدخل الثابت- الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل في جهاز قطر للاستثمار.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم.

يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك (1,159,092,930) سهماً كما في 31 ديسمبر 2020.

الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2020

انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.

الوضعية: غير تنفيذي

السيد/ فيكتور نظيم رضا آغا

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005 . حالياً المدير العام لوكالة السد للسفر، والمدير العام لشركة السد للصرافة - الدوحة، وعضو مجلس إدارة شركة الدوحة للتأمين، وعضو مجلس إدارة شركة الماجدة للاستثمار العقاري.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم.

يمثل شركة الماجدة للاستثمار العقاري والتي تملك (26,741,137) سهماً.

الانتخاب/التعيين: 2020

انتهاء المدة: 2022

الوضعية: مستقل – تنفيذي

السيد/ أحمد عبد الرحمن ناصر فخرو

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 1995. عضو مجلس إدارة شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام – الدوحة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2021

منصب مسؤول أول، الدخل الثابت- الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل في جهاز قطر للاستثمار عضو مجلس الإدارة ويملك (72,787,701) سهماً.

الانتخاب/التعيين: 2020

انتهاء المدة: 2022

الوضعية: تنفيذي

[1] تم تعيين السيد ناصر العبدالله بدلاً من الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني بموجب كتاب جهاز قطر للاستثمار بتاريخ 2020/03/05

2.4 اجتماعات وحضور أعضاء مجلس الإدارة

(أ) الجدول التالي يوضح حضور أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات مجلس الإدارة التي بلغت ثمانية (8) اجتماعات خلال العام 2020، علماً بأن التغيب في كافة الأحوال كان لأسباب خاصة قبلها المجلس، كما أن الأعضاء الغائبين قد قاموا بتعيين عضو لينوب عنهم:

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	8/8
الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	8/8
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	8/6
الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	8/8
السيد ناصر عبدالله عبداللطيف	عضو مجلس الإدارة	8/6
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	8/8
السيد فيكتور نظيم رضا آغا	عضو مجلس الإدارة	8/7
السيد أحمد عبد الرحمن ناصر فخرو	عضو مجلس الإدارة	8/8

2.5 أهم المواضيع التي راجعها المجلس في عام 2020

(أ) الموافقة على البيانات المالية المرحلية

(ب) اتخاذ الإجراءات اللازمة للطرح الرابع للسندات المتوسطة الأجل بقيمة 500 مليون دولار أميركي لمدة 5 سنوات لدعم السيولة والتمويل المستقر

(ت) مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك والمصادقة عليه

(ث) قرارات مختلفة متعلقة بعمليات التشغيل والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالبنك

2.6 إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة:

(أ) بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة:

(i) مبلغ 12,250,000 ريال قطري كأتعاب مجلس الإدارة عن سنة 2019 تم تسديدها خلال عام 2020 بعد المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة

(ii) مبلغ 3,700,000 يمثل بدل الحضور وعضوية اللجان عن عام 2020.

2.7 سكرتير المجلس

(أ) يعين مجلس الإدارة سكرتير يقوم بمهام التسجيل والتنسيق وتدوين محاضر اجتماعات المجلس والتقارير التي تقدم إليه، كما تقدم هذه التقارير إلى المجلس عندما تدعو الحاجة.

(ب) وفق توجيهات رئيس مجلس الإدارة، يوزع سكرتير المجلس المعلومات وينسق بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة المعنيين.

(ت) إن سكرتير المجلس الحالي يحمل شهادة في القانون ويتمتع بأكثر من 15 عاماً من الخبرة في مجال الشؤون القانونية. وقد تولى في السابق مناصب عليا ودولية في مجال الاستشارات القانونية وكذلك عمل في السابق منصب سكرتير مجلس الإدارة. إلى جانب ذلك، حضر العديد من الدورات المتعلقة بعمله ومنصبه سكرتير المجلس وشارك في مؤتمر وندوات حوكمة الشركة.

[2] تغيّب عن اجتماعين عقدوا في الفترة بين تاريخ استقالته 31/05/2020 حتى تاريخ تعيينه كعضو مستقل بتاريخ 29/07/2020

[3] علماً بأن الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني كان قد حضر اجتماعاً من أصل اثنين حتى تاريخ 05/03/2020.

2.8 لجان المجلس

تماشياً مع قواعد الحوكمة وبهدف رفع مستوى كفاءة المجلس في ضبط سير مختلف الأنشطة والوظائف في البنك، قام مجلس الإدارة بتأسيس لجان وأوكل إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة. خلال العام 2020، قامت لجان مجلس الإدارة، وكل منها وفق دورها ومسؤولياتها، بمراجعة الأمور وبإصدار القرارات أو إصدار التوصيات للمجلس فيما يتعلق بمختلف أنشطة وأقسام البنك من ضمنها الإقراض، المصادقة على المناقصات والمشتريات، المصادقة على السياسات، مراجعة المكافآت والعلاوات والتصديق عليها، وغيرها العديد من الأمور المتعلقة بسير الأعمال.

خلال العام 2020، قامت كل لجنة من لجان المجلس بتمرير القرارات أو اصدار توصيات للمجلس حول قضايا ومواضيع معينة تقع ضمن صلاحياتها.

وقدمت كل لجنة من لجان المجلس تقريراً سنوياً كاملاً إلى المجلس حول عملها وتوصياتها. إن غياب أي عضـو من أعضاء اللجان عن أي اجتماع كان لعذر شخصي مقبول من اللجنـة ذات الصلة، حيث تم تكليف احد أعضاء اللجنة (ان وجد) لينوب عن العضو الغائب في الحضور والتصويت.

ولجان المجلس هي:

(أ) لجنة التدقيق

(i) تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني	رئيس اللجنة	6/6
الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	عضو اللجنة	6/6
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو اللجنة	6/6

(ii) مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق

أ) النظر في التوصيات وكذلك تقديم التوصيات اللازمة إلى المجلس بشأن تعيين مدققي الحسابات الخارجيين وأتعاب تدقيق الحسابات وتقييم المدقق الخارجي من حيث المؤهلات والخبرة والموارد والاستقلالية والموضوعية والفعالية والرد على أي أسئلة لإنهاء عقد أو إقالة مدققي الحسابات الخارجيين.

ب) مراجعة واستعراض البيانات المالية قبل عرضها على المجلس، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:
- أي تغييرات في السياسات والإجراءات المحاسبية.
- التعديلات الهامة الناجمة عن التدقيق.
- الالتزام بمعايير المحاسبة.
- الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة في الدولة.

ت) مناقشة المشاكل والتحفظات الناجمة عن عمليات التدقيق المرحلية والنهائية، وأية أمور قد ترغب في مناقشتها مع مدققي الحسابات الخارجيين.

ث) استعراض محتويات التقارير النظامية المطلوبة أو التي أعدتها الجهات الرقابية والردود عليها من قبل البنك.

ج) على أساس سنوي، مراجعة مدى كفاية واكتمال خطة ونطاق التدقيق الداخلي، وضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين والتأكد من أن وظيفة المراجعة الداخلية لديها ما يكفي من الموارد وفعالة في القيام بمسؤولياتها.

ح) على أساس سنوي، مراجعة مدى كفاية واكتمال خطة ادارة التدقيق وتوفير الموارد الكافية لها لتلبية خطتها السنوية.

خ) النظر في نتائج تقارير التدقيق الداخلي، وكذلك أي تقارير خاصة يتم طلبها لأغراض العمل، ولا سيما فيما يتعلق بالملاحظات ذات المخاطر العالية، وردود الإدارة التنفيذية عليها، ومتابعة تنفيذ النقاط المجدولة ضمن المهل المنصوص عليها.

د) ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أي قضايا تتعلق بنطاق عملها أو تراها اللجنة ضرورية لإحاطة المجلس بها أو لاتخاذ القرار المناسب من قبل المجلس

(ب) لجنة المخاطر والالتزام

(i) تتألف لجنة المخاطر والالتزام من ثلاثة أعضاء

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس اللجنة	3/3
السيد أحمد عبدالرحمن ناصر فخرو	عضو اللجنة	3/3
ناصر عبداللطيف العبدالله	عضو اللجنة	3/2[4]

(ii) مسؤوليات وصلاحيات اللجنة

أ) مراجعة نطاق مهام الالتزام ومهام إدارة المخاطر واختصاصات وظائف مدراء هذه الإدارات.

ب) التأكد من وجود سياسات متبعة لإدارة كافة أنواع المخاطر التي تعترض البنك وتوافق هذه السياسات مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة ومدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام.

ت) الاطلاع على التقارير المقدمة من إدارة المخاطر واستعراض الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتقييم ورصد ومراقبة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

ث) على أساس سنوي، مراجعة مدى كفاية واكتمال خطة الالتزام بما في ذلك التدريب على الالتزام والرصد والإبلاغ وتوفير الموارد الكافية لوظيفة الالتزام لتلبية خطتها السنوية.

ج) النظر في أي أمور يحيلها المجلس إلى اللجنة.

ح) رفع التوصية إلى مجلس الإدارة وعرضها عليه للحصول على موافقته بشأن استقالة أو إقالة مدير إدارة المخاطر ومدير الالتزام وموظفيهما.

[4] الاجتماع الأول حضره السيد فيكتور آغا قبل إعادة تشكيل اللجان بتاريخ 2020/08/26 حيث حل السيد ناصر العبدالله مكان السيد فيكتور آغا

خ) تقييم أداء مدير الالتزام ومدير المخاطر والموافقة على الرواتب والمكافآت وغيرها من مسائل تخص أجور جميع موظفي هذه الإدارات (خاضعة لتوجيهات البنك المطبقة والخاصة بسياسات الأجور والمكافآت.

د) مراجعة الترتيبات التي تمكّن الموظفين من الإبلاغ عن المخاوف بشأن مخالفات محتملة في مسائل التقارير المالية أو غيرها من الأمور الهامة، إلى جانب التأكد من وجود الترتيبات اللازمة لإدارة تحقيق مستقل ومناسب لمثل هذه الأمور.

ذ) ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أي قضايا تتعلق بنطاق عملها أو تراها اللجنة ضرورية لإحاطة المجلس بها أو لاتخاذ القرار المناسب من قبل المجلس.

(ت) لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تتألف لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس اللجنة	4/4
الشيخ ناصر بن علي آل ثاني	عضو اللجنة	4/3[5]
السيد أحمد عبد الرحمن ناصر فخرو	عضو اللجنة	4/4

(i) مهام ومسؤوليات اللجنة:

أ) دراسة واعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات والنظم والخطط والموازنات بناء على توجيهات من مجلس الإدارة.

ب) الموافقة على الهيكل العام لنظام المكافآت والحوافز والمزايا، وفقاً للنظام الأساسي للبنك، وإرشادات المصرف المركزي ونظام الحوكمة.

ت) اعتماد نظم وإجراءات وضوابط منح المكافآت والعلاوات وتحديثها في حال استدعى الأمر ذلك.

ث) التوصية لمجلس الإدارة بالمبلغ الكلي للعلاوات والمكافآت المبنية على تقييم الأداء السنوي المتبع.

ج) التوصية لمجلس الإدارة بالمكافآت والبدلات الخاصة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه.

ح) تحديد العلاوات والمكافآت التي تدفع للمدير العام ونوابه حسب نظام تقييم الأداء السنوي وتلك التي تدفع لمدير إدارة التحقيق ومدير الالتزام ومدير إدارة المخاطر.

خ) أي مسؤوليات أخرى توكل للجنة من قبل مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

د) كما ان اللجنة قد قامت بالموافقة على خطة التعاقب الوظيفي وفقاً لتعليمات الحوكمة.

[5] حضر الاجتماع الأول الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني قبل اعادة تشكيل اللجان بتاريخ 2020/08/26 حيث حلّ الشيخ ناصر بن علي آل ثاني مكانه

(ii) مسؤوليات أخرى تقوم بها اللجنة:

أ) اعتماد تاريخ فتح وإغلاق باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

ب) استلام طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة

ت) تقييم المرشحين لعضوية مجلس الإدارة على مبدأ الأهلية (Fitness) والملاءمة (suitability) والمؤهلات الملائمة. (qualification)

ث) عند اكتمال التقييم تقوم اللجنة برفع نتائج التقييم وتوصياتها لمجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بإخطار المصرف المركزي بالتزامن مع إرسال كشف بأسماء جميع المرشحين، مرفقاً معه الاستبيان الشخصي للمرشح وبقية المستندات والوثائق المطلوبة وذلك قبل أسبوعين من موعد انعقاد الجمعية العمومية.

ج) إعادة النظر في عضوية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة متى ما استدعى الأمر ذلك.

ح) تجتمع اللجنة ثلاث مرات سنوياً ويجوز لرئيس اللجنة أو من ينوب عنه دعوة اللجنة للانعقاد في غير موعدها الدوري إذا ما دعت الضرورة لذلك. وفي هذا الإطار اجتمعت اللجنة (4) مرات خلال العام 2020 .

(ث) اللجنة التنفيذية

(i) تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء هم:

الاسم	المنصب	الوضعية[6]
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	رئيس اللجنة	تنفيذي
السيد أحمد عبد الرحمن ناصر فخرو	عضو اللجنة	تنفيذي
السيد فيكتور تنظيم رضا آغا	عضو اللجنة	تنفيذي

(ii) مسؤوليات وصلاحيات اللجنة:

أ) اللجنة مسؤولة عن المصادقة على أي قروض أو ائتمان، تزيد قيمتها عن حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية.

ب) إدارة وتسيير شؤون البنك وفقاً للموازنة السنوية وخطة الأعمال والتعليمات المتعلقة بالسياسات المالية والإدارية والتشغيلية والائتمانية التي يوافق عليها مجلس إدارة البنك من وقت لآخر.

ت) ممارسة الصلاحيات المخولة بها من مجلس الإدارة في منح الائتمان وتجديده ومتابعته واستثمار وتوظيف الأموال التي تتخطى قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية.

ث) اعتماد النظم والمنتجات المصرفية المختلفة والخطط والموازنات ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

ج) أي مسؤوليات أخرى توكل للجنة من قبل مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

تجتمع اللجنة بناءً على طلب من رئيسها أو الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة متى ما استدعت الضرورة ذلك. وتقوم اللجنة بإصدار قراراتها بالتمرير بدون الضرورة لعقد اجتماع. لم تعقد اللجنة أي اجتماع في العام 2020.

(ج) لجنة المناقصات

(i) تتألف لجنة المناقصات من ثلاثة أعضاء هم:

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس اللجنة	1/1
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو اللجنة	1/1
السيد أحمد عبدالرحمن ناصر فخرو	عضو اللجنة	1/1

(ii) مهام ومسؤوليات اللجنة

أ) استلام عروض المناقصات والمشتريات وتفريغها في محضر إثبات.

ب) النظر في عروض البيع أو الشراء للعقارات والأراضي المملوكة للبنك أو التي يرغب البنك في تملكها ورفع التوصيات اللازمة بشأنها إلى مجلس الإدارة.

ت) مراجعة واعتماد الشروط الإدارية والمالية والفنية لكافة المناقصات والمزايدات.

ث) النظر والبت في المناقصات وأوامر الشراء التي تزيد قيمتها عن حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية.

ج) اعتماد اللجان المفوضة من قبلها لفض المناقصات والعطاءات المقدمة لها.

ح) يحق للجنة عند رفع توصياتها إلى جهة الاعتماد ألا تتقيد بأقل الأسعار المقدمة إليها، ويتعين عليها في هذه الحالة الإفصاح عن مبرراتها لذلك ضمن توصيتها المرفوعة لجهة الاعتماد.

تجتمع اللجنة بناءً على طلب من رئيسها أو الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة متى ما استدعت الضرورة ذلك. وتقوم اللجنة بإصدار قراراتها بالتمرير بدون الضرورة لعقد اجتماع. ان لجنة المناقصات قد اجتمعت مرة واحدة في عام 2020.

2.9 المستشارون الخارجيون

(أ) يمكن للمجلس واللجان المنبثقة عنه طلب الاستشارات في أي موضوع متعلق بشؤون البنك. ويتحمل البنك التكاليف والنفقات نظير تعيين هؤلاء المستشارين المستقلين أو استشاريين من قبل البنك.

3. الإدارة

3.1 تتألف إدارة البنك العليا من كبار الموظفين في البنك الذين يرفعون تقاريرهم إلى مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي. والإدارة العليا للبنك مسؤولة عن إعداد الهيكل التنظيمي الذي يصادق عليه في الختام مجلس الإدارة.

3.2 تساهم الإدارة العليا للبنك في تطبيق وتطوير الحوكمة بالتعاون مع مجلس الإدارة وضمان إنجاز العمل بكفاءة ووفق السياسات والإجراءات المطبقة في البنك والقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

3.3 تتألف الإدارة العليا للبنك حالياً من:

حسن أحمد الافرنجي
الرئيس التنفيذي
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 - 2020

ماهالينغام شانكار
نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والعمليات وتكنولوجيا المعلومات
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 - 2020

أحمد شحاته
نائب الرئيس التنفيذي بالإنابة – قطاع التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 – 2020

محمد النملة
نائب الرئيس التنفيذي - إدارة دعم الأعمال والخدمات والموارد البشرية
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 - 2020

سعد الكعبي
رئيس إدارة الموارد البشرية
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 - 2020

تريفور بايلي
رئيس إدارة الخدمات المصرفية الدولية
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 - 2020

جوني الخوري
المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 - 2020

ماهر بركات
رئيس إدارة التحقيق الداخلي
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 – 2020

ديريك كووك
رئيس قطاع الخزينة والاستثمار
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 – 2020

كريم سالم
رئيس إدارة المخاطر بالإنابة
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 - 2020

خلدون الخطيب
رئيس ادارة الالتزام
لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31 - 12 - 2020

بلغ مجموع المكافآت المدفوعة للإدارة العليا للبنك عن عام 2019 والتي تم تسديدها خلال العام 2020، مبلغاً وقدره 8,950,000 ريال.

4. الرقابة الداخلية على التقارير المالية

4.1 تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

(أ) المجلس مسؤول عن وضع الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية ومتابعتها. تم تصميم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتطبيقه بالتوافق مع قواعد الحوكمة بهدف ضمان صحّة التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك لأغراض تقديم التقارير الخارجية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية الإفصاح عن الضوابط والإجراءات المعتمدة لمنع تقديم بيانات خاطئة.

(ب) تبنى المجلس في اجتماعه رقم 6/2018 قرار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO، لتقييم الرقابة الداخلية. وتم تقديم تقييم عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفق متطلبات COSO للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

(ت) تم تقييم إعداد وتطبيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل المدققين الخارجيين شركة ارنست اند يونغ، كونها شركة تدقيق مستقلة، وأصدرت تقريراً إيجابياً عن تقييم البنك في موضوع الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

4.2 مخاطر التقارير المالية

(أ) إن المخاطر الرئيسية للتقارير المالية تتمثل في عدم عكس البيانات المالية للواقع الحقيقي نتيجة أخطاء غير مقصودة أو غير متعمدة، أو نشر بيانات مالية لم تُعدّ في الوقت المحدد لها. ويظهر النقص في التقديم الصحيح لهذه التقارير عندما تتضمن مبالغ البيانات المالية أو الإفصاحات أخطاء (أو سهواً). وتعد الأخطاء في البيانات، عنصراً مهماً في حال يمكن أن تؤثر، سواء بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي تتخذ بناءً على هذه البيانات المالية.

(ب) ولحصر مخاطر التقارير المالية، أسّس البنك الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف إيجاد ضمان مستوى معقول، وليس كاملًا، من مواجهة البيانات المالية الخاطئة وكذلك تقييم كفاءة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في البنك وفق إطار العمل الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO، حيث توصي بوضع أهداف محددة لتسهيل إعداد وتقييم كفاءة نظام الرقابة.

(ت) يتضمن إطار COSO 17 مبدأ رئيسياً و5 عناصر:

I. بيئة الرقابة
II. تقييم المخاطر
III. أنشطة الرقابة
IV. المعلومات والتواصل
V. المراقبة

(ث) تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي 17 مبدأ و خمسة عناصر

(ج) نتيجة تأسيس الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تبنت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

I. الوجود/الحدوث: الأصول والمطلوبات موجودة والمعاملات قد تمت

II. الإنجاز: تم تسجيل كافة المعاملات وأرصدة الحسابات وإدراجها في البيانات المالية

III. التقييم/القياس: تم تسجيل الأصول، المطلوبات، والمعاملات في التقارير المالية بشكل مناسب
IV. الحقوق والواجبات والملكية:

تم تدوين الحقوق والواجبات كأصول ومتطلبات بشكل مناسب.

V. تقديم المعلومات والإفصاح: تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها تم بشكل مناسب.

(ح) في المقابل، إن أي نظام رقابة داخلي، من ضمنه الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن كيفية إعداده وتشغيله، يمكن أن يقدم ضمان جودة معقول ولكن ليس مطلقاً، بحيث يتم تلبية أهداف نظام الرقابة. وعليه، يمكن للرقابة والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية أن لا تمنع وقوع جميع الأخطاء أو عمليات التزوير والاحتيال. بالإضافة إلى ذلك،

يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة بأن هناك عوائق وقيود على الموارد، وأن منافع الرقابة يجب أن تقاس بالمقارنة مع التكاليف.

(خ) بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة بأن هناك عوائق وقيود على الموارد، وأن منافع الرقابة يجب أن تقاس بالمقارنة مع التكاليف.

4.3 مخاطر التقارير المالية

(أ) تتم ممارسة الرقابة ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بواسطة كافة أقسام البنك والبنية التحتية للشركة مع مراجعة صحة السجلات التي تدون ضمن البيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن عمليات الرقابة الداخلية على التقارير المالية تتم من خلال موظفين في مختلف أقسام الشركة.

5. هيكلية نظام الرقابة الداخلية

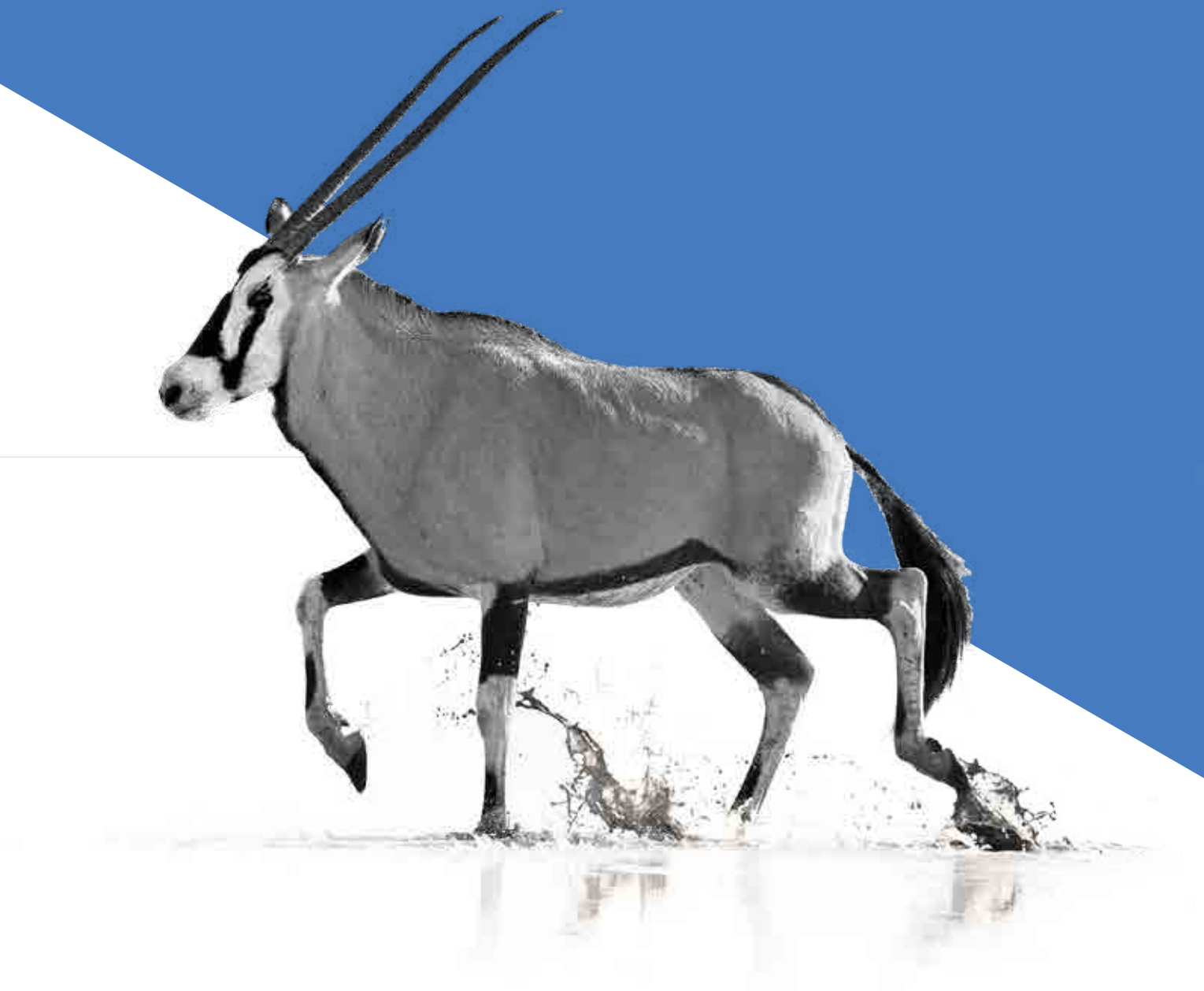

5.1 وظائف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

(أ) تتم ممارسة الرقابة ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بواسطة كافة الأعمال الرقابية للبنك مع مراجعة صحة السجلات التي تدون البيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن عمليات الرقابة الداخلية على التقارير المالية تتم من خلال وظائف في مختلف أقسام الشركة.

5.2 الضوابط للحدّ من مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

(أ) يتألف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الأنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية التي تهدف إلى الحدّ من مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. ويتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتتضمن:

I. العمليات المتواصلة أو الدائمة في طبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات.

II. العمليات التي تجرى على أساس دوري، كالعمليات التي تجرى كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة.
III. العمليات الوقائية أو التحقيقية في طبيعتها

IV. العمليات التي لديها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. إن الضوابط التي لديها تأثير مباشر على البيانات المالية الموحدة تتضمن الرقابة على الدخول والرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات مثل الدخول إلى نظام

المعلومات، والرقابة على النشر حيث يمكن أن تكون هذه الرقابة على سبيل المثال عملية تسوية تدعم مباشرة أحد بنود الميزانية العامة،

V. مكونات تلقائية و/أو يدوية. إن الضوابط التلقائية هي عمليات رقابة مدمجة في عمليات النظام مثل التطبيق الإلزامي لفصل الرقابة على الوظائف وكشوفات شخصية لتحديد كفاءة ودقة المعلومات التي يتم ادخالها. أما مكونات الرقابة الداخلية اليدوية فهي التي تدار من قبل فرد أو مجموعة أفراد مثل صلاحيات العمليات.

5.3 قياس كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الرقابة الداخلية

(أ) في السنة المالية 2020، قام البنك بتقييم لتحديد مدى كفاءة التصميم والتطبيق والتشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فيما يتعلق بـ:

I. مخاطر الخطأ في وحدات خط البيانات المالية الموحدة، على اعتبار ان هذه العوامل هي بمثابة عوامل مادية، ومدى تعرض وحدات البيانات المالية لأخطاء،

II. مدى تعرض هذه الضوابط المحددة للفشل، ومنها درجة التلقائية والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة، كفاءة الموظف، ودرجة الحكم المطلوبة.

(ب) هذه العوامل، مجتمعة، تحدد طبيعة وتوقيت ومدى الدليل الذي تطلبه الإدارة بهدف تقييم كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. ويتم استنتاج الدليل نفسه من الإجراءات المتخذة ضمن المسؤوليات اليومية للموظف أو من الإجراءات المطبقة لغرض تقييم النظام على وجه التحديد. وتشكل المعلومات من مصادر أخرى عنصراً مهماً في عملية التقييم، كون هذا الدليل يمكن أن يؤدي إلى تنبيه الإدارة إلى مشاكل رقابية إضافية أو يمكن أن يثبت النتائج.

(ت) تضمّن التقييم مدى كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الضوابط في مختلف العمليات من ضمنها القروض والسلف إلى العملاء، إيداعات العملاء، الخزينة، الدخل المتأتي من العمولات، الاستثمارات، التقارير المالية، والإفصاحات. كما تضمنت عملية التقييم مدى كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الضوابط على مستوى الشركة، الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح. ونتيجة لتقييم كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تجد الإدارة أي ضعف واستنتجت أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمه وتطبيقه وتشغيله بكفاءة وبطريقة مناسبة لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

6. هيكلية المساهمين في البنك الأهلي

6.1 توزيع الملكية حسب الجنسية

(أ) البنك الأهلي مملوك من قبل أفراد وشركات ومؤسسات قطرية بنسبة 100 % وتتوزع نسبة ملكية كبار المساهمين في البنك وفقاً لما يلي:

المساهمين الرئيسيين (5% فأكثر)	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة في رأس المال
جهاز قطر للاستثمار (بطريقة مباشرة وغير مباشرة)	حكومي	قطر	1,159,092,930	47.71%

توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين

عدد الأسهم	عدد المساهمين	حكومي	خاص	النسبة في رأس المال
أكثر من مليون	121	2	119	97.01%
500 ألف إلى مليون	40	0	40	1.11%
250 ألف إلى 500 ألف	44	0	44	0.61%
100 ألف إلى 250 ألف	100	0	100	0.64%
أقل من 100 ألف	637	0	637	0.64%

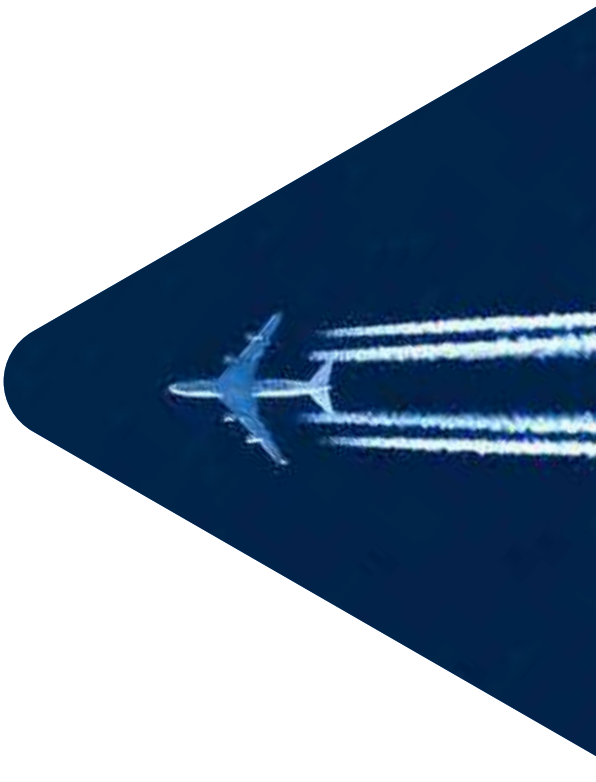

7. الالتزام

7.1 الإفصاحات

(أ) التزاماً من البنك الأهلي بتعليمات الحوكمة ونظام الحوكمة، فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لما يلي، من بين أمور أخرى:

(i) إن أعضاء مجلس الإدارة منتظمين في الحضور أو التمثيل في مجلس الإدارة ولجانه بما يحقق مصلحة البنك وكافة المساهمين دون تمييز وبما يؤدي لإعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وكافة أصحاب المصالح.

(ii) خلال العام 2020، والتزاماً بقوانين وممارسات الحوكمة، أجرى مجلس الإدارة التقييم الذاتي والتقييم المستقل استناداً إلى حضور ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. على مستوى مجلس الإدارة، فإن التقييم السنوي لمجلس الإدارة ولجان المجلس يتم من قبل لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت التي رفعت تقريرها إلى مجلس الإدارة للمراجعة وإصدار التوصيات.

(iii) تم إخطار رئيس المجلس وجميع الأعضاء بمتطلبات المادة 98 من قانون الشركات التجارية والمادة 7 من نظام الحوكمة ووقع الرئيس والأعضاء على إقرار بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً لأحكام القانون ونظام الحوكمة.

(iv) المراجعة الدورية للنظام الأساسي للبنك لضمان الالتزام بتعليمات الحوكمة.

(v) التزام البنك بجميع متطلبات الشفافية والإفصاح إلى بورصة قطر فيما يتعلق بالكشف عن النتائج الفصلية ونتائج نهاية العام وغيرها من الإفصاحات.

(vi) وقد أنشأ البنك آليات ضمن هيكلية الحوكمة وسياساته الداخلية لحماية حقوق أصحاب المصلحة والإجراءات الخاصة بتلقي شكاويهم، إخطاراتهم ومقترحاتهم والتعامل معها بسرية. ويشمل ذلك سياسة إطلاق الصافرة التي تسمح بالإبلاغ بسرية عن أية مخالفات أو أفعال غير أخلاقية،سياسة الإفصاح والشفافية ودليل
حوكمة البنك.

(ب) أما لجهة عدم الالتزام

i. فإن رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل ثاني، عضو في لجان مجلس الإدارة بخلاف نظام الحوكمة، وذلك لكون تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم 68 / 2015 تاريخ 26 - 07 - 2015 حظرت أن يكون رئيس المجلس عضواً في لجنة التدقيق دون حظر عضويته في بقية اللجان. ولقد تم إعلام السلطات الرقابية بتشكيلة المجلس واللجان.

ii. إن النظام الأساسي للبنك وميثاق المجلس ينصان على أن المجلس يتألف من تسعة أعضاء. في حين، يتألف المجلس حالياً من ثمانية أعضاء فقط. هذا علماً بأن المجلس قد قام بتعيين الشيخ ناصر كعضو مستقل تبعاً لاستقالته.

7.2إفصاحات إضافية

(أ) الغرامات الرقابية

(i) لم تكن أي غرامات تم فرضها على البنك والتي تقع ضمن نطاق البند (2) من المادة (4) من نظام الحوكمة، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ذات قيمة مادية أو لها تأثير سلبي على أعمال البنك وأنشطته، كما أنها لم تنتج عن أي أنشطة احتيالية أو غير قانونية للبنك.

(ب) الدعاوى القضائية

(i) خلال العام 2020، أقام البنك العديد من الدعاوى القانونية لتحصيل الديون، وحيث تدعو الحاجة اتخذت الإجراءات وفق قواعد وأنظمة مصرف قطر المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً لما أفصح عنه البنك في بياناته المالية.

(ii) لا تعد الدعاوى المرفوعة ضد البنك ذات طبيعة جوهرية أو قد يكون لها تأثير سلبي على الوضع المالي للبنك أو على عملياته وأنشطته. كما أن الأحكام الصادرة بحق البنك خلال العام 2020 لم تكن ذات قيمة مادية قد تؤثر على أعمال البنك.

(ت) الالتزام بقواعد الإدراج والإفصاح

i. في العام 2020، التزم البنك بمتطلبات الإدراج والإفصاح المعمول بها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

8. الهيكل القانوني للبنك

الاسم	الصفة القانونية
البنك الأهلي (ش.م.ق)	شركة مساهمة قطرية. تأسس البنك الأهلي بموجب المرسوم رقم (40) لسنة 1983 م الصادر بتاريخ 16 / 06 / 1983 م وبدأ نشاطه بتاريخ 04 / 08 / 1984 م، البنك مرخص له بمزاولة العمل المصرفي من مصرف قطر المركزي بموجب الترخيص: رم/ 13 / 1984
شركة الأهلي للوساطة (ذ.م.م)	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100 % تأسست شركة الأهلي للوساطة برأس مال مقداره 50 مليون ريال قطري، الشركة موافق عليها من مصرف قطر المركزي ومرخص لها من هيئة قطر للأسواق المالية، بدأت نشاطها بتاريخ 24 / 07 / 2011 م وتتداول في الأوراق المالية
شركة أي بي كيو فاينانس ليمتد	شركة ذ.م.م تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100 % وهي شركة مسجلة في جزر الكايمن والهدف منها هو إصدار سندات متوسطة الأجل.

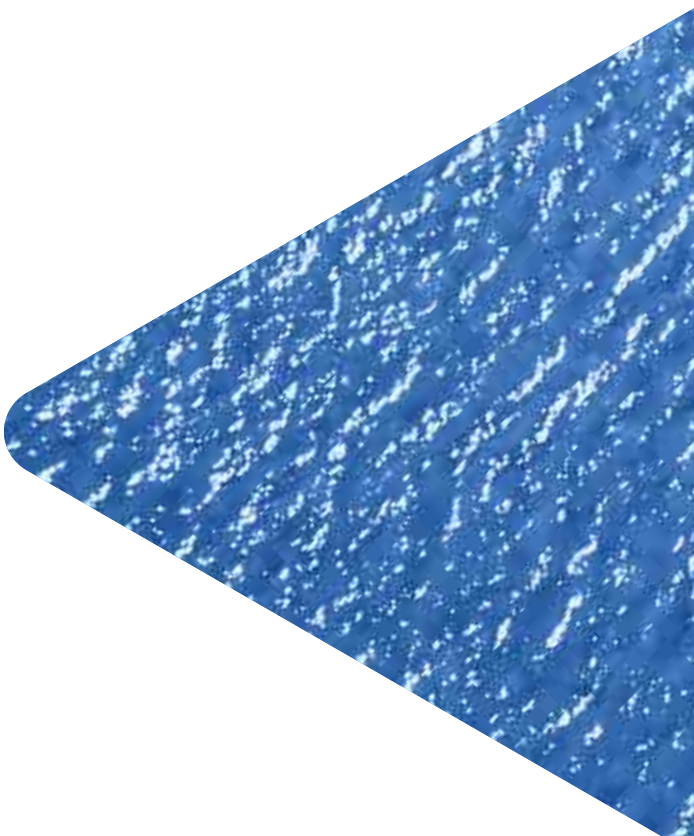

9.حوكمة البنك

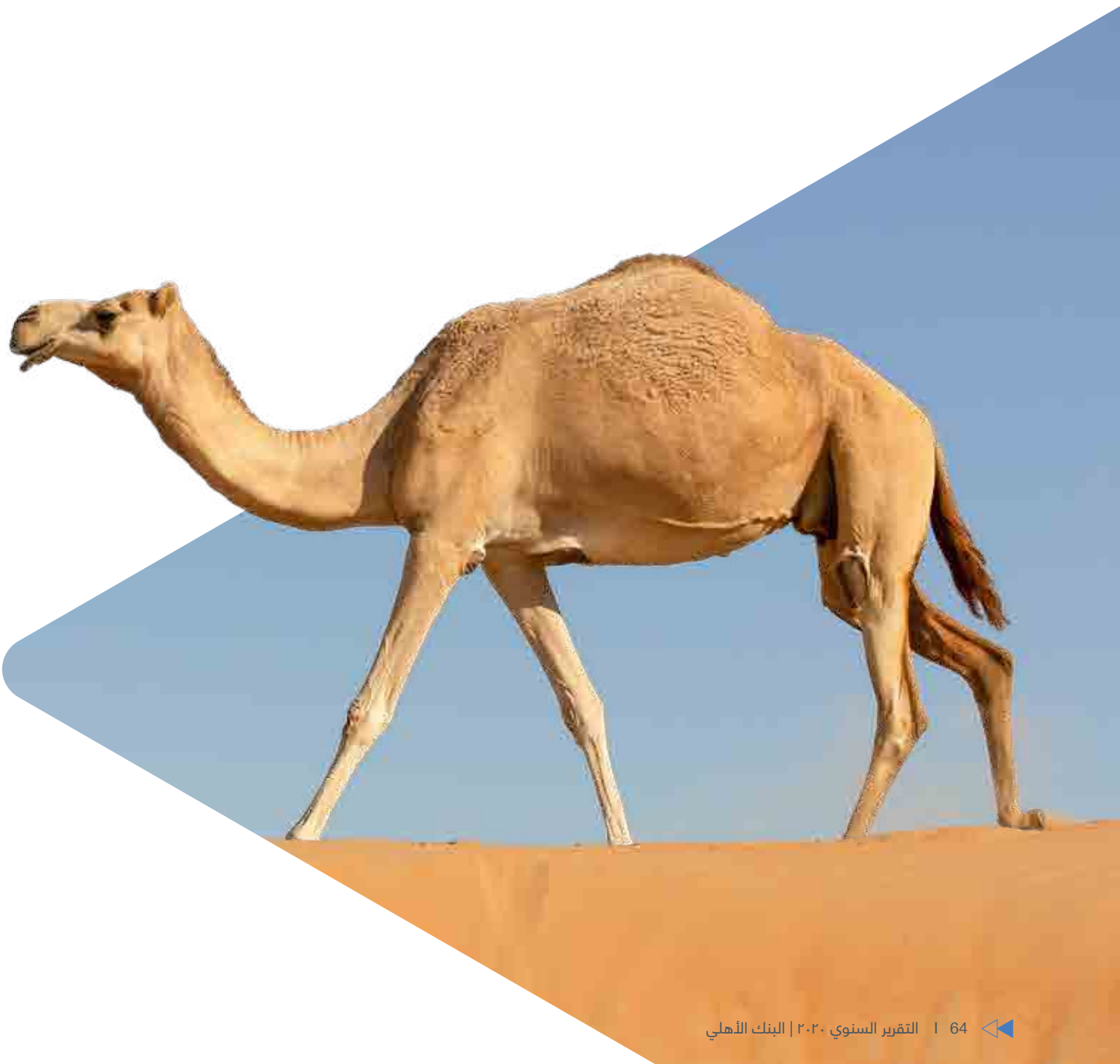

9.1 يسعى البنك الأهلي إلى الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة التي تصدر عن مصرف قطر المركزي ويعمل كذلك على تطبيق جميع متطلبات نظام الحوكمة مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية المتبعة في مجال الحوكمة. وعليه فقد التزم البنك، على وجه التحديد، بمتطلبات وقواعد الإفصاح المعمول بها لدى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يرتكب البنك أي مخالفة جوهرية للمتطلبات القانونية والتنظيمية بما قد يؤثر على مركزه المالي.

9.2 لدى البنك هيكلية خاصة بالحوكمة تم توثيقها ونشرها من خلال السياسات الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة، وتشمل تلك السياسات دون حصر:

الرقم	الموضوع
1	تعميم البنك ونظام التأسيس
2	قانون مصرف قطر المركزي
3	تعليمات الحوكمة (مصرف قطر المركزي)
4	نظام الحوكمة (هيئة أسواق قطر للمال)
5	هيكلية مجلس الإدارة
6	مهام ومسؤوليات لجان المجلس
7	مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية
8	سياسة تسجيل الصوت
9	إجراءات وسياسات إطلاق الصافرة
10	سياسة تضارب المصالح
11	سياسة الحوكمة
12	سياسة المكافآت
13	سياسة توزيع أرباح الأسهم
14	سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة

9.3 يتم تحديث سياسات البنك بشكل دوري أو عند الحاجة لذلك، وتتركز الموافقة على هذه التعديلات من قبل لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت» GNR.

وتتضمن سياسات البنك ما يلي:

(أ) سياسة التعامل للحساب الشخصي

توضح مفهوم الإفصاح والتعهد في تداول الأنشطة الاستثمارية (من خلال نموذج معد لذلك). وتنص هذه السياسة على قواعد وإجراءات التداول بهذه الأنشطة بالإضافة إلى الممارسات المتاحة والمحظورة وفترات حظر التداول لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك، كما تتضمن سجل المطلعين الداخليين والذي يقع تحت مسؤولية مدير الالتزام.

(ب) سياسة وإجراءات إطلاق الصافرة

تعتمد هذه السياسة مبدأ «إطلاق الصافرة» في حال حدوث أي ممارسات محظورة أو غير قانونية أو غير مهنية، وتؤمن الحماية الكاملة للموظف الذي أثار أي مزاعم، ولدى البنك استناداً إلى هذه السياسة لجنة مستقلة تعنى بدراسة حالات الممارسات المحظورة واتخاذ الإجراء التأديبي حيالها والذي قد يصل إلى الفصل من المنصب الوظيفي الذي يشغله المخالف. كما تتضمن معايير الالتزام بالحوكمة الرشيدة والأخلاق والنزاهة والمصداقية الواجب اتباعها في ممارسة العمل المصرفي، كذلك الممارسات المحظورة وغير القانونية وغير المهنية التي تؤدي إلى سوء التصرف والسلوك ومن ضمنها ممارسات تضارب المصالح بين الموظف والبنك أو العميل أو أي أطراف أخرى.

(ت) قانون الشركات التجارية

البنك ملتزم بنصوص قانون الشركات التجارية والتي توضح ما يجب إتباعه في حال وجود أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم مع البنك.

(ث) تعليمات مصرف قطر المركزي

يتم عرض جميع التسهيلات الممنوحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم وأقاربهم على مجلس الإدارة في كل اجتماع للتأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفقاً للحدود والضوابط التي رسمها مصرف قطر المركزي.

(ج) ميثاق أخلاقيات وممارسات المهنة

يُلزم هذا الميثاق جميع الموظفين بعدم استخدام أي معلومات داخلية للانتفاع بها بصورة شخصية منعاً لحدوث تضارب في المصالح، علماً بأنه تم استيفاء التوقيع على هذا الميثاق من جميع الموظفين بما يفيد علمهم وتقيدهم به.

(ح) سياسة الموارد البشرية

تتضمن هذه السياسة الأفعال المحظور ممارستها من قبل الموظفين سواء داخل البنك أو مع أي أطراف خارج البنك والتي منها ما قد يؤدي إلى تضارب في المصالح، كما توضح الإجراءات التأديبية والجزاءات المفروضة بهذا الخصوص.

(خ) سياسة الاتصال

توضح هذه السياسة قنوات اتصال الموظفين الرئيسيين في البنك بمختلف مستوياتهم الوظيفية مع الأطراف ذات العلاقة.

(د) توجيهات الحوكمة

دليل شامل لحوكمة الشركة

(ذ) سياسة الإفصاح والشفافية

تحدد هذه السياسة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق نظام الحوكمة أو أي أنظمة وقواعد أخرى.

10. مدققو الحسابات

10.1 يتم ترشيح مراقب الحسابات القانوني للبنك بتوصية من قبل مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة، بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي، للموافقة على تعيينه وذلك لمدة لا تزيد عن خمس سنوات حسب تعليمات مصرف قطر المركزي. ولا ينظر في إعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي إلا بعد مرور عامين على انتهاء آخر تعيين له.

10.2 يحدد النظام الأساسي للبنك آلية تعيين مراقب الحسابات وواجباته وحقه في الاطلاع في أي وقت على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها بالإضافة إلى حضور اجتماعات الجمعية العامة والإدلاء برأيه بما قام به من تدقيق، علماً بأن مراقب حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 هم السادة/ ارنست اند يونغ، وقد بلغت أتعابهم عن العام 2020 مبلغ 990,000 ريال قطري. وتختص لجنة التدقيق بمناقشة تقرير مراقب الحسابات القانوني معه ورفع توصياتها بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.

10.3 يتمتع مراقب الحسابات باستقلالية تامة ويحضر اجتماعات الجمعية العامة للبنك.

10.4 لا يقوم البنك حسب تعليمات مصرف قطر المركزي بالشروع بأية معاملات مالية مع مراقب الحسابات القانوني أو تقديم أي تسهيلات له أو موظفيه أو أفراد عائلاتهم تفادياً لأي تضارب في المصالح.

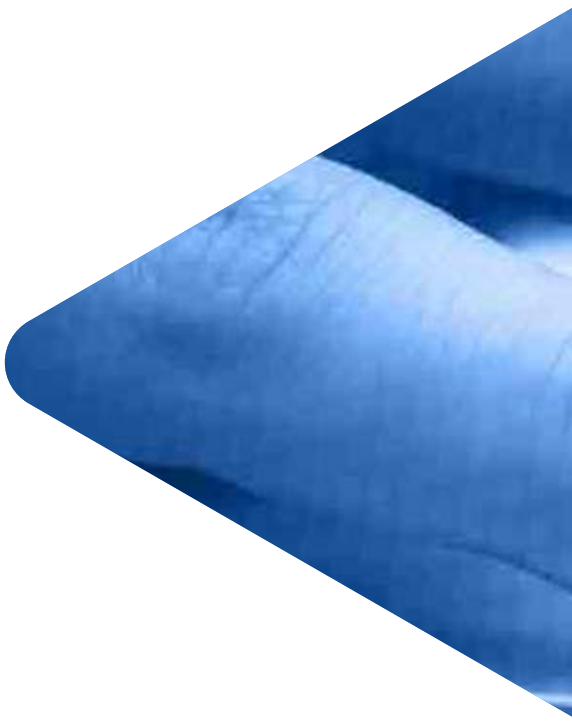

11. الرقابة الداخلية

11.1 يتبع البنك نظام رقابة داخلية معتمد من مجلس الإدارة. يشارك مجلس الإدارة والإدارة العليا في إقرار جميع سياسات وأساليب ومعالجة المخاطر لتقييم المخاطر العامة وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة.

11.2 يعتمد البنك مبدأ دفاع من ثلاثية مستوى الدفاع ضد مختلف المخاطر:

مستوى الدفاع الأول

ويتمثل بمختلف إدارات الأعمال التي تقوم بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها؛ وتتضمن السياسات والإجراءات وأدوار الموظفين والمسؤوليات والتدريب والإشراف على الأنشطة وفق السياسات والإجراءات المعتمدة وفي إطار الحوكمة الخاص بالبنك.

مستوى الدفاع الثاني

ويشمل إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية، كلًا منها وفقاً لصلاحياتها وواجباتها بهدف الحدّ من المخاطر التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها. وتضمن هذه الإدارات مزاولة البنك لأنشطته ضمن حدود المخاطر الملائمة كما تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية المعمول بها. وترفع إدارة المخاطر وإدارة الالتزام تقارير دورية بأعمالها إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

مستوى الدفاع الثالث

ويشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعة وتقييم دوري لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وتضمن تحقيق مستوى الدفاع الأول والثاني لأهدافهما. وترفع هذه الإدارة تقارير دورية بأعمالها إلى لجنة التدقيق.

11.3 لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، لم يسجل أي إخفاق في رقابة البنك يمكن أن يكون له أي تأثير جوهري على مكانة البنك المالية أو على عملياته التشغيلية بشكل عام.

تتألف الرقابة الداخلية في البنك من:

11.4 إدارة المخاطر

(أ) تضمن إدارة المخاطر بأن:

(i) سياسات إدارة المخاطر والإجراءات والوسائل المتبعة صممت بطريقة تتوافق مع التوجيهات التنظيمية ومع رؤية البنك في مواجهة المخاطر.

(ii) استراتيجية العمل العامة وأنشطة الأعمال التي تجري في البنك متوافقة مع مستوى المخاطر ومصادق عليها من قبل المجلس.

(iii) تطوير وتنفيذ أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لما فيه مصلحة البنك

(iv) المراقبة الكافية لمخاطر وقيود المحافظ في مختلف أقسام البنك.

(v) تعتمد وظيفة إدارة المخاطر على كفاءة وخبرات وتفاني الموظفين المختصين للقيام بالمهام المذكورة أعلاه. علاوة على ذلك، يشارك كل من مجلس الإدارة واللجان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية في وضع عمليات المخاطر المختلفة وتقديم الإشراف الدوري والتوجيه لمهام إدارة المخاطر. إن عمليات إدارة المخاطر معرضة لتعديلات إضافية من قبل مدققين داخليين وخارجيين، وكذلك من قبل الهيئة التنظيمية للبنك مع تقديم تقارير دورية إلى المجلس.

(أ) تعمل اللجنة المعينة على تقديم المزيد من المساعدة لتعزيز أفضل ممارسات إدارة المخاطر.

(ب) تقوم إدارة المخاطر بتقديم توصياتها تحت إشراف لجنة المخاطر والالتزام، وتتم مراجعة التوصيات من قبل المجلس الذي يتبنى السياسات الرئيسية لإدارة المخاطر مرة على الأقل في كل عام.

(ت) تقوم إدارة المخاطر بتحديد وتحليل وتقييم وقبول وقياس وإدارة وضبط جميع المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تترك تأثيراً سلبياً على أداء وسمعة البنك. وتتمثل المخاطر الرئيسية المصاحبة لعمل البنك في الائتمان، العمليات، مخاطر السوق وتشمل تبادل العملات الأجنبية، أسعار الفائدة، أسعار الأسهم، السيولة، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل ومكافحة التحايل وتلك المتعلقة بالسمعة.

(ث) يطبق البنك، كجزء من السياسة المحافظة لإدارة مخاطر السوق، قيوداً محافظة بهدف إيجاد التوافق مع محفظة الاستثمار والتجارة ولتكون متوافقة مع حاجات تطوير العمل وظروف السوق.

(ج) على أساس سنوي، تصادق لجنة المخاطر التشغيلية على عملية التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل التي تطرأ لتنفيذ مختلف الأعمال المصرفية في البنك. تجري اللجنة متابعة دورية وتقدم الضوابط المناسبة، عند الحاجة، على ضوء طبيعة ونوعية المخاطر ومدى تكرارها وأسبابها.

(ح) في حالة الكوارث، توضع خطة المعالجة وخطة استمرارية الأعمال من قبل مدقق خارجي مستقل ومن قبل مصرف قطر المركزي.

(خ) تراقب إدارة المخاطر محاولات الاحتيال الداخلية والخارجية، وتحقق وتوصي بمجموعة توجيهات لوضع مزيد من الوسائل التي تحد من مخاطر الاحتيال.

(د) يعمل مراقب أنظمة أمن المعلومات على تحديد ومراقبة وإدارة أمن المعلومات أو المخاطر التكنولوجية، سواء داخلياً أو خارجياً، بهدف الحدّ أو التقليل من التأثيرات السلبية الكبيرة.

(ذ) تم التركيز من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك على الدوام على تحركات السوق والمخاطر المرتبطة بها، ويتأقلم مع أي تغيرات وتوجهات جديدة من خلال تعديل نهج إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات المتبعة. ويعد النهج الرئيسي للحدّ من المخاطر القيام بمراجعة سنوية وتحديث نظام مواجهة المخاطر في البنك من خلال تجديد وتحديث «إطار عمل مواجهة المخاطر» لتغطية التغيرات في عوامل مخاطر السوق، سواء كانت ممنهجة أو موجهة لمنتج محدد في البنك أو أي منتج جديد. تتضمن مجموعة سياسات المخاطر في البنك بشكل أوسع مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر التزوير والاحتيال، ومخاطر متعلقة بالسياسات التي يتم تجديدها وتحديثها لتلائم متطلبات السوق المحلي، التعامل مع التعديلات التنظيمية الحديثة، وكذلك إضافة توجيهات وإرشادات جديدة لتتناسب مع مستويات المخاطر الإجمالية التي وضعها البنك.

11.5 الالتزام

(أ) إن إدارة الالتزام مسؤولة عن تحديد وتوثيق وتقييم مخاطر عدم الالتزام المصاحبة لأنشطة البنك. حيث تتضمن مخاطر عدم الالتزام عقوبات قانونية / تنظيمية، خسائر مادية وتعرض سمعة البنك نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والإجراءات والقواعد والمعايير ذات العلاقة.

(ب) تتضمن مهمة الالتزام بأن السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المناسبة قد وضعت وتم تطبيقها في مختلف أقسام البنك بهدف مراقبة العمليات اليومية والالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية («FATCA») والمعيار المشترك للإبلاغ CRS. بالإضافة إلى ذلك، تقوم مهام الالتزام بمراجعة وتقييم دوري (في كل عام على الأقل) لمدى فعالية هذه السياسات للحدّ من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر التهرب الضريبي.

(ت) يتم رفع تقرير بنتائج تقييم مدى الالتزام إلى لجنة المخاطر والالتزام وإلى الإدارة التنفيذية على أساس فصلي (ثلاثة أشهر).

11.6 التدقيق الداخلي

(أ) دور التدقيق الداخلي رئيسي في ضبط البيئة الرقابية على عمليات البنك من خلال تقديم الرأي المستقل والموضوعي أو الاستشارات لتحسين الأداء. كما يساعد البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال أتباع منهجية منضبطة لتقييم فعالية ادارة المخاطر، والاجراءات الرقابية والحاكمية المتبعة.

(ب) يمثل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث للبنك، حيث يستقي صلاحياته المنوطة به من الميثاق الذي صادقت عليه لجنة التدقيق في البنك، وتكون تبعيته وظيفياً للجنة التدقيق، وإدارياً للرئيس التنفيذي.

(ت) يستند التدقيق الداخلي في أعماله على اتباع تعليمات مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية إلى جانب المعايير الدولية للتدقيق والتي يصدرها معهد المدققين الداخليين.

12. اللجان الإدارية

شكل البنك عدداً من اللجان الداخلية التي تدير العمليات والانشطة اليومية للبنك. ومن بين اللجان الإدارية:

لجنة الأصول والخصوم

(أ) تعقد اللجنة اجتماعاتها دورياً خلال العام، وتكون مسؤولة عن إدارة الأصول والمسؤوليات في البنك والالتزام بسياسة السيولة المصادق عليها ومتابعتها.

لجنة الأصول الخاصة

(أ) هذه اللجنة مسؤولة عن الأصول الخاصة، ضمن أصول البنك، والتي تتطلب المراقبة والضبط بهدف منع الخسائر وضمان التعافي وإعادة الهيكلة والتحصيل والإجراءات القانونية.

(ب) اللجنة مسؤولة عن ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتحصيل الديون فيما يتعلق بجميع الأصول الخاصة وأن المتطلبات التنظيمية المطبقة لتخصيص الأصول الخاصة تطبق وفق المتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية.

لجنة الائتمان

(أ) تعقد اللجنة اجتماعات شهرية منتظمة لمراجعة الأعمال المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة ومناقشة الخطط المستقبلية للخدمات المصرفية للشركات. يتم الموافقة على القرارات عن طريق التداول بينما يتم مناقشة أي استثناءات أو مراجعات خلال اجتماعات اللجنة.

(ب) تبذل اللجنة كل جهودها الممكنة لضمان جودة أصول البنك والحدّ من المخاطر التي تنتج عن أعمال الإقراض.

لجنة الاستثمار

(أ) تعقد اللجنة اجتماعاتها دورياً على مدار العام وهي مسؤولة عن مراجعة استراتيجية الاستثمار في البنك لضمان أعلى مستوى من العوائد على الأصول، وذلك ضمن ضوابط المتطلبات التنظيمية.

لجنة مخاطر التشغيل

(أ) تعقد اللجنة اجتماعاتها دورياً في كل ربع من السنة لمراجعة حوادث مخاطر التشغيل وخطة العمل المطلوبة لمعالجتها. واللجنة مسؤولة أيضاً عن خطة معالجة الكوارث ومتابعة الإجراءات المطلوبة للبقاء على الجهوزية للمعالجة من الكوارث تحسباً لأي مخاطر غير متوقعة.

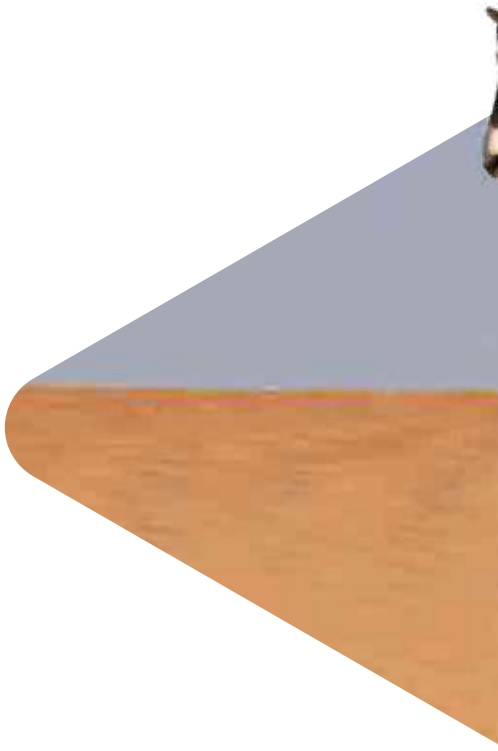

13. معاملات الأطراف ذي العلاقة

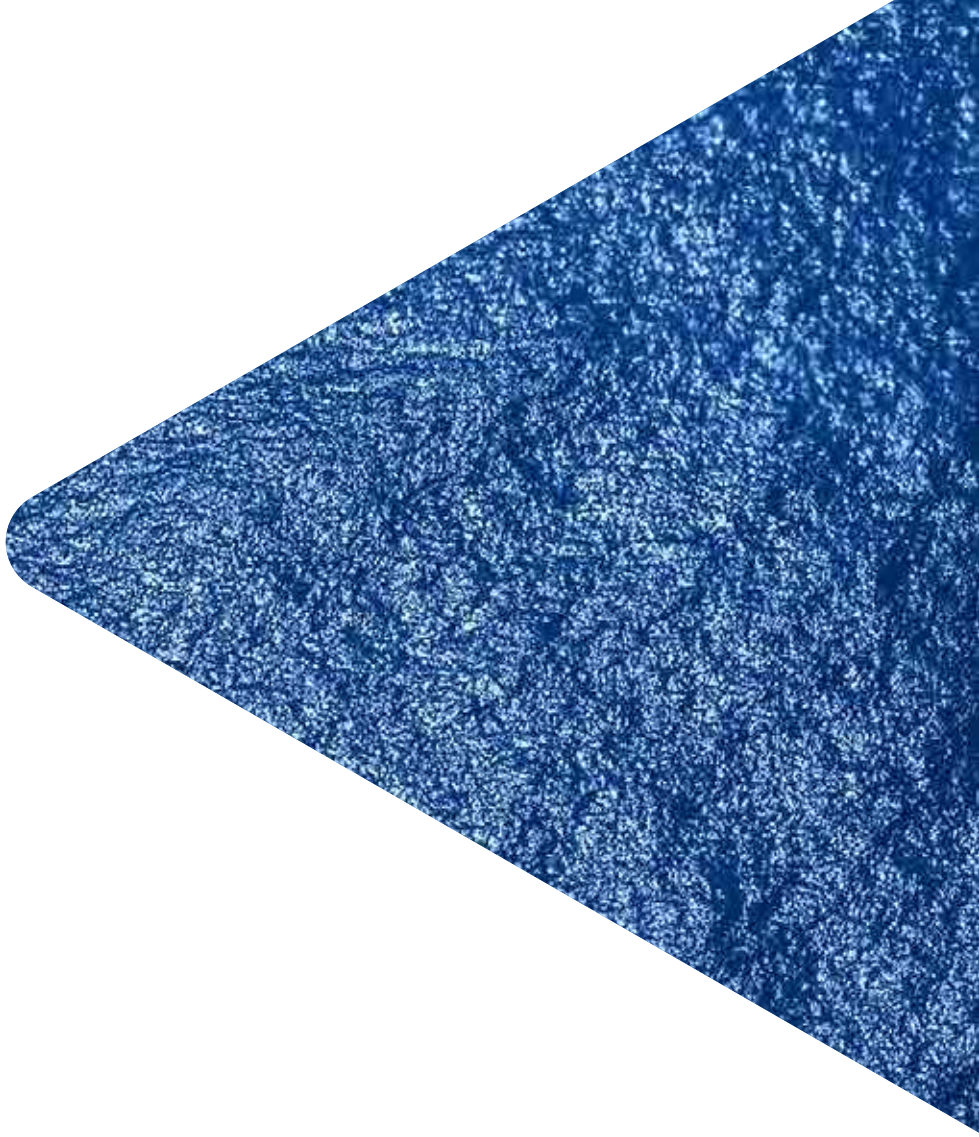

13.1 لقد قام مجلس الادارة باعتماد سياسة الأطراف ذوي العلاقة لتنظيم العلاقة بينهم وبين البنك.

13.2 خلال العام 2020، ووفق تعليمات مصرف قطر المركزي، قدمت جميع المعاملات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والتسهيلات الممنوحة لهم ولعائلاتهم وأقاربهم وشركاتهم التابعة، خلال كل اجتماع لمجلس الإدارة وذلك بهدف التأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفق الحدود المسموح بها من قبل مصرف قطر المركزي وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة.

13.3 كما في 31 ديسمبر 2020، لم تسجل معاملات رئيسية لأطراف من ذوي العلاقة في سجلات البنك والتي قد تتطلب موافقة المساهمين.

13.4 لدى البنك سياسة لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة والتي تضبط معاملات الاطراف ذوي العلاقة والإجراءات ذات الصلة، وكذلك لدى البنك سجل لتلك المعاملات.

13.5 وفقاً لسياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة، يتولى قسم إدارة المخاطر في البنك سجلًا خاصاً («السجل») لتدوين كافة معاملات الأطراف ذوي العلاقة في البنك، ويتضمن كافة التفاصيل عن تلك المعاملات.

13.6 يتوفر السجل الخاص بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة للاطلاع عليه من قبل المساهمين في البنك والمخولين تفحصه بدون أي رسوم. ويلتزم البنك بتحديث هذا السجل بشكل دوري بطريقة تعكس الحالة الحقيقية لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

13.7 يجب على قسم إدارة المخاطر، وبشكل دوري، تحديث السجل ليظهر في كل الأوقات أسماء وتفاصيل الأطراف ذوي العلاقة ومعاملاتهم.

14. حقوق المساهمين

14.1 يجوز للمساهم الاطلاع على سجل المساهمين في البنك مجاناً خلال ساعات العمل الرسمية للبنك، ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر، وذلك استناداً للمادة (11) من النظام الأساسي للبنك، كما يحق له كذلك الحصول على نسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وحيث أن البنك مدرج في بورصة قطر فإنه متقيد بمواد اللائحة الداخلية للسوق والأنظمة والقوانين والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في الدولة بالإفصاح عن وتقديم المعلومات والوثائق المطلوبة لجميع المساهمين.

14.2 يوضح الفصل الخامس من النظام الأساسي للبنك حقوق المساهمين بشأن الجمعية العامة للبنك والمعاملة المنصفة لهم وممارسة حق التصويت وانتخاب الأعضاء. كما يتضمن الفصل السابع منه حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح حيث يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع الأرباح على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة ومناقشة ذلك والموافقة عليه من قبل المساهمين.

14.3 تبعاً للمادة 50 من النظام الأساسي للبنك، يحق لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وعليه دعوتها كلما طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10 % من رأس المال، بشرط أن تكون لدى مراقب الحسابات أو المساهمين أسباب كافية تبرر ذلك.

14.4 تم تعديل النظام الأساسي للبنك لحماية حقوق المساهمين ولضمان أنهم متساوين ويتمتعون بكافة الحقوق المتعلقة بأسهمهم وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

ويظهر هذا الأمر في المادة 8 من النظام الأساسي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 31 من النظام الأساسي بأن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين ويحمي حقوقهم. كما تمنح المادة 35 كل مساهم الحق بحضور الجمعية العامة والمصادقة والاعتراض على القرارات التي تتخذ.

14.5 يتمتع المساهمون بجميع الحقوق الممنوحة لهم بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها تعليمات الحوكمة ونظام الحوكمة.

15. المسؤولية الاجتماعية للبنك

في قلب المجتمع

15.1 البنك الأهلي عنصر رئيسي في المجتمع القطري، ويلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه هذا المجتمع. وعملًا بهذا النهج، ووفق السياسة العامة لمصرف قطر المركزي ونظام الحكومة لهيئة قطر للأسواق المالية المادة 39، كان البنك الأهلي نشطاً في المساهمة في رفاهية ورعاية المجتمع والناس والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة.

15.2 وتأكيداً على دوره في المسؤولية الإجتماعية، تبرع البنك الأهلي مرة أخرى إلى الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لمبادرات شهر رمضان.

15.3 كجزء من شهر التوعية بسرطان الثدي، قام البنك بحملة لزيادة الوعي بالمرض، أسبابة، الوقاية منه، تشخيصه، وعلاجه بالتعاون مع الجمعية القطرية للسرطان.

15.4 مع إدراك البنك بمدى أهمية الرياضة في المجتمع القطري، نظم البنك الأهلي أنشطة رياضية شارك فيها موظفو البنك وعائلاتهم لتعزيز ثقافة الرياضة والحياة الصحية كجزء من اليوم الرياضي للدولة. كما قام البنك الأهلي بدعم نادي المرخية ....

15.5 خلال عام 2020، واصل البنك رسالته في تقديم الدعم لمجالات رئيسية تساهم في رفع التوعية لدى الناس، كما قدم الدعم الشخصي والمالي.

15.6 نظم البنك حملة تبرع بالدم بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية بهدف المساهمة في دعم بنك الدم في قطر ورفع التوعية حول أهمية هذا التبرع.

15.7 وتقديراً لجهود موظفينا لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كرّم البنك 60 موظفاً تقديراً لسنوات خدمتهم في البنك حيث أقام احتفالا تكريمياً للموظفين الذين قضوا فترة طويلة في العمل، والتزامهم ومساهمتهم الشخصية في مسيرة نجاح البنك الأهلي.

15.8 وتأكيداً على دوره في المسؤولية الاجتماعية، فقد قام البنك خلال العام 2020 بدفع 2.5 % من اجمالي أرباحه الصافية للسنة المالية المنتهية 31/12/2019 أي مبلغ 16,630,000 ر.ق. في دعم الأنشطة الرياضية. هذا فضلًا عن قيام البنك بتقديم الدعم المالي المستمر للأنشطة الرياضية والاجتماعية والإنسانية.

الشيخ / فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الهيكل التنظيمي للبنك

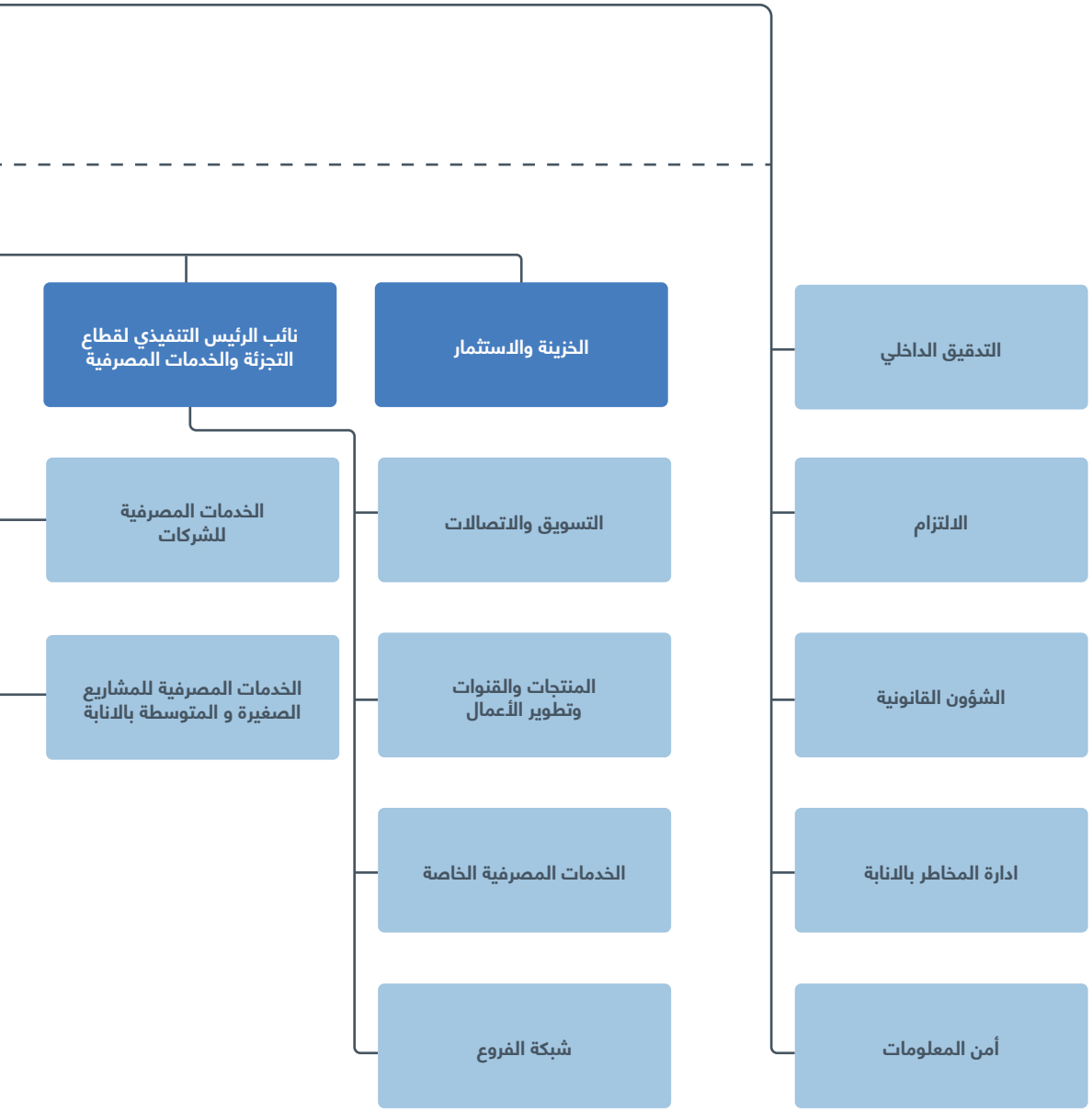

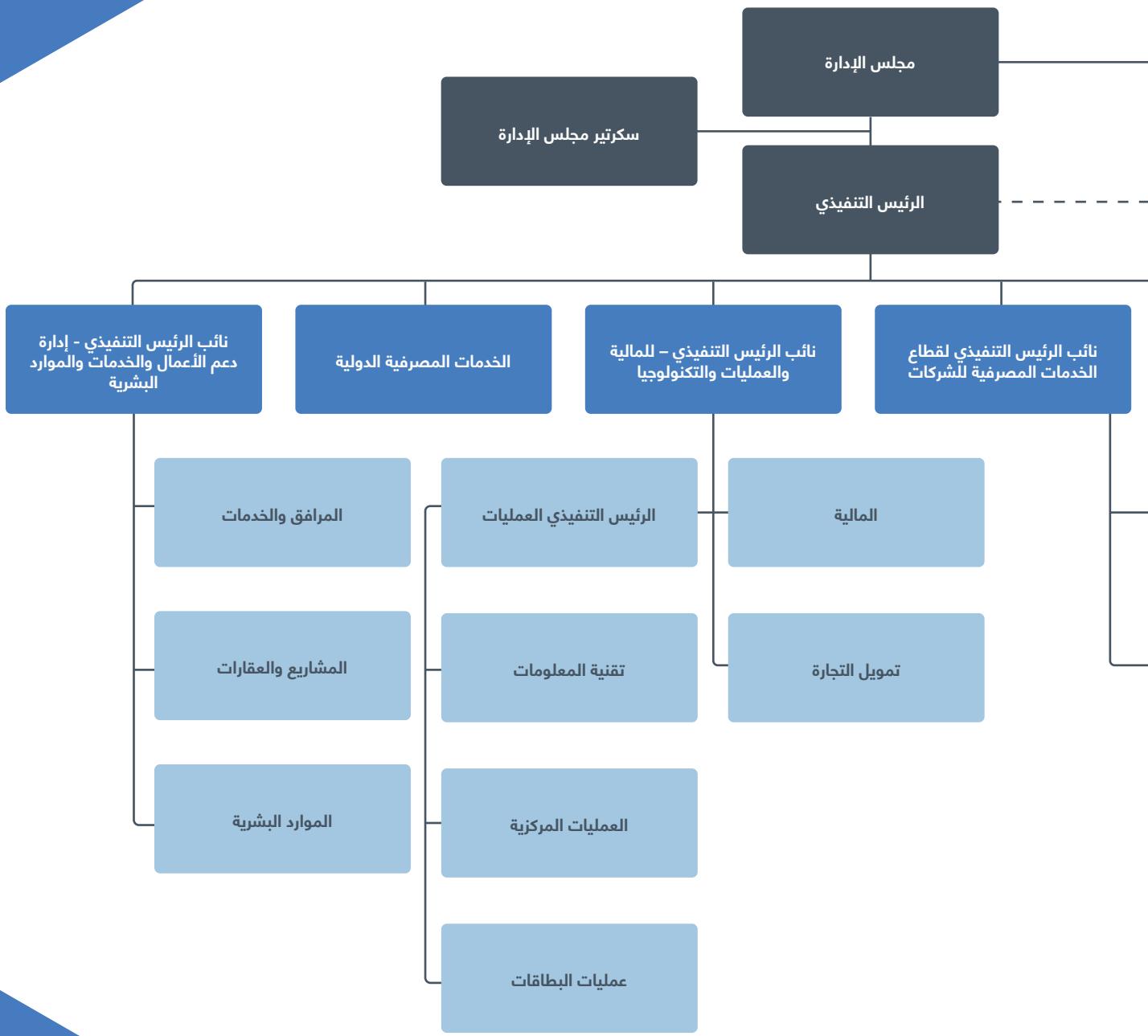
مجلس الإدارة
سكرتير مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي
نائب الرئيس التنفيذي - إدارة دعم الأعمال والخدمات والموارد البشرية
الخدمات المصرفية الدولية
نائب الرئيس التنفيذي – للمالية والعمليات والتكنولوجيا
نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للشركات
المرافق والخدمات
المشاريع والعقارات
الموارد البشرية
الرئيس التنفيذي العمليات
تقنية المعلومات
العمليات المركزية
عمليات البطاقات
المالية
تمويل التجارة

البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2020

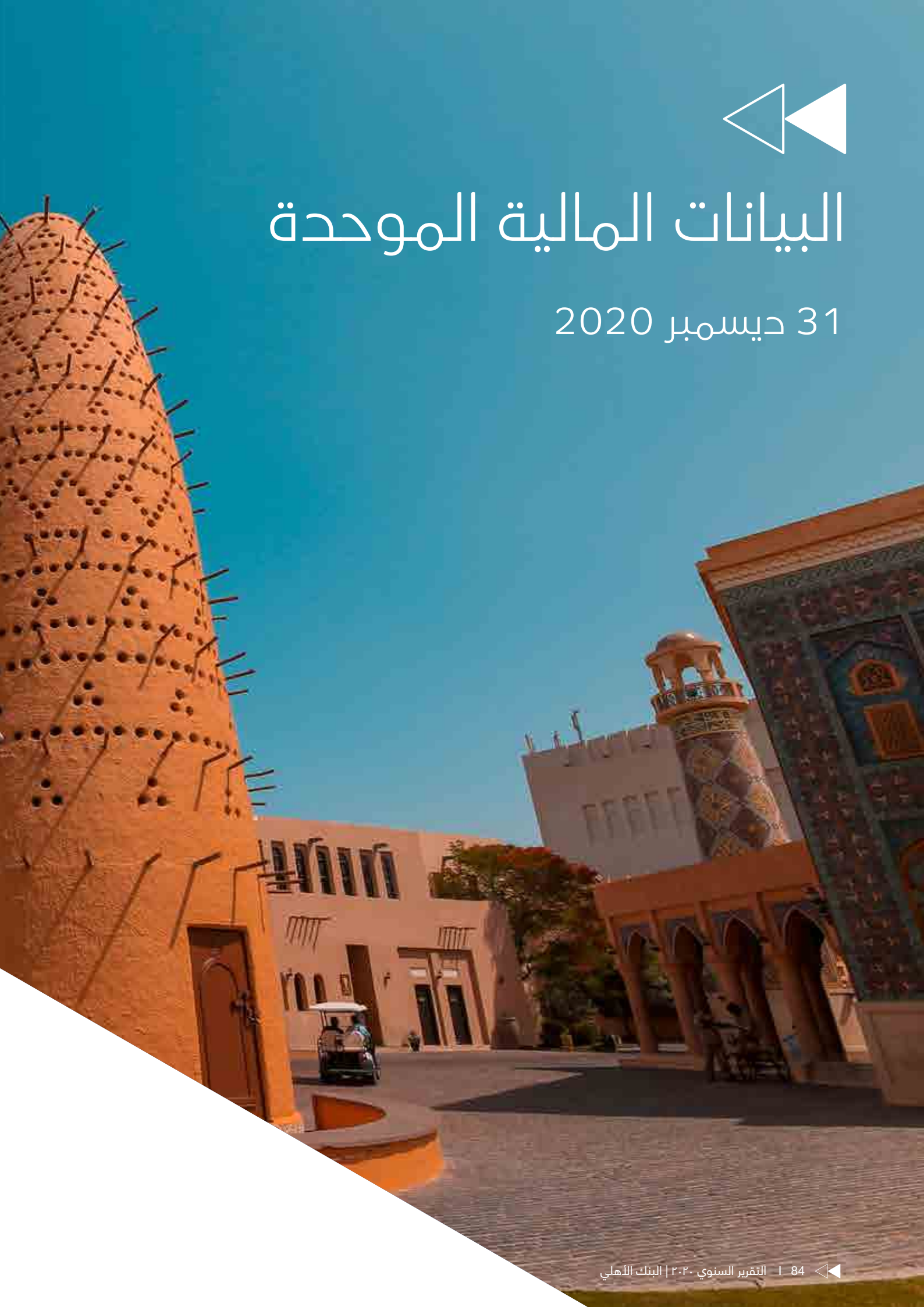

المحتالبيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل	86
بيان المركز المالي الموحد	90
بيان الدخل الموحد	91
بيان الدخل الشامل الموحد	92
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	94
بيان التدفقات النقدية الموحد	98
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	100

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين الكرام في البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة للبنك الأهلي (ش.م.ع.ق) ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2020، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) وأحكام تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال تدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ("ISAs"). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة". ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code")، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان كيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة "مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. كما تُوفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أمور التدقيق الهامة
انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء

نظراً لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف، فهنالك مخاطر بأن تكون مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة غير دقيقة.

تشمل المسائل الهامة التي تم فيها استخدام التقديرات ما يلي:

1. تحديد التعرضات ذات الانخفاض الهام في جودة الائتمان؛
2. الافتراضات المستخدمة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل المركز المالي للأطراف الأخرى، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والمتغيرات المستقبلية للاقتصاد الكلي، إلخ؛ و
3. ضرورة تطبيق تراكبات إضافية (overlays) لتعكس عوامل خارجية حالية أو مستقبلية قد لا يشملها نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يعد تحديد مدى كفاية مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف من المسائل الهامة الخاضعة لتقدير الإدارة. تتطلب لوائح مصرف قطر المركزي أن تقوم البنوك بتقدير مخصص انخفاض القيمة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة. يعرض الإيضاحين 10 و 4(ب)(6) للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول انخفاض قيمة القروض والسلف.

نظرًا للحجم المادي للقروض والسلف المقدمة للعملاء، واستخدام التقديرات في تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، وعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة لقياس مخصصات انخفاض القيمة، فإننا نعتبر هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.

كيفية معالجة أمور التدقيق الهامة خلال أعمال التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:

- اطّلعنا على سياسة انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الخاصة بالمجموعة وقمنا بتقييم مدى الامتثال لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ولوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة.
- قمنا بتقييم معايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان (SICR) المطبقة من قبل المجموعة وأساس تصنيف التعرضات بالمراحل المختلفة في ضوء تأثيرات جائحة كوفيد19- وإجراءات الدعم المختلفة المقدمة من قبل مصرف قطر المركزي. قمنا باختيار عينة من التعرضات وفحصنا تطبيق المجموعة لمعايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان عليها لتقييم الحركة بين المراحل المختلفة.
- قمنا بتقييم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة من خلال مقارنة عينات منها مع الأدلة الداعمة، حيثما انطبق ذلك، وتقييم مدى معقولية التغييرات المجراة على السيناريوهات الاقتصادية لتعكس تأثير جائحة كوفيد-19.
- فيما يتعلق باحتمالية عدم الانتظام (PD) المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قمنا بما يلي:
  - تقييم احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) من خلال فحص عينة من التعرضات ومقارنتها بالأدلة الداعمة ومنهجية المعيار الدولي للتقارير المالية 9.
  - اختيار عينة من التعرضات وفحص امكانية تحويل احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) إلى احتمالات عدم انتظام في نقطة زمنية معينة (PIT PDs).
- فحصنا طريقة احتساب الخسارة بافتراض عدم الانتظام (LGD) المستخدمة من قبل المجموعة في معالجتها المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قمنا بتقييم طريقة المحاسبة وفقاً للنموذج عن طريق إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العينة.
- قمنا بتقييم مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف المنخفضة بشكل فردي (المرحلة 3) وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدراسة وتقييم وفحص الضوابط المتعلقة بإنشاء المعاملات الائتمانية والمراقبة والتسوية، وضوابط احتساب مخصصات انخفاض القيمة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين الكرام في البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تحقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمر آخر

تم تحقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من قبل محقق حسابات آخر، والذي أبدى في تقريره المؤرخ 6 فبراير 2020 رأياً غير متحفظ حول تلك البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2020

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتحقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("IFRSs") وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.

- مراجعة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي

حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور أخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك تقديم الإجراءات المتخذة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً عليه نعتبرها أمور التدقيق الهامة، ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أحد الأمور في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وتعديلاته والأحكام السارية لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي.

زيـــاد نـــادر
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم 258

الدوحة في:

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)
بيان المركز المالي الموحد
في 31 ديسمبر 2020

الموجودات	إيضاحات	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	8	**2,871,877**	1,400,654
مستحق من بنوك	9	**3,509,604**	2,913,310
قروض وسلف مقدمة لعملاء	10	**33,512,690**	31,591,106
استثمارات مالية	11	**7,073,950**	7,520,606
عقارات ومعدات	12	**251,785**	263,570
موجودات أخرى	13	**335,359**	225,634
إجمالي الموجودات		**47,555,265**	43,914,880

المطلوبات	إيضاحات	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي	14	**4,620,856**	4,443,230
شهادات إيداع وأوراق تجارية		**-**	20,000
ودائع عملاء	15	**26,940,562**	25,499,852
سندات دين	16 (أ)	**7,321,378**	5,492,008
قروض أخرى	16 (ب)	**1,602,812**	1,641,601
مطلوبات أخرى	17	**794,590**	859,477
إجمالي المطلوبات		**41,280,198**	37,956,168

حقوق الملكية	إيضاحات	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
رأس المال	18 (أ)	**2,429,663**	2,313,965
إحتياطي قانوني	18 (ب)	**1,791,853**	1,723,847
إحتياطي مخاطر	18 (ج)	**753,108**	679,837
إحتياطي قيمة عادلة	18 (د)	**380**	(12)
أرباح محورة		**1,300,063**	1,241,075
إجمالي حقوق الملكية		**6,275,067**	5,958,712
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**47,555,265**	43,914,880

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في 17 يناير 2021 ووقعها بالنيابة عنه كل من:

الشيخ/ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حسن أحمد الافرنجي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)
بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
إيرادات فوائد	19	**1,756,386**	1,835,902
مصروفات فوائد	20	**(782,895)**	(1,009,569)
صافي إيرادات فوائد		**973,491**	826,333
إيراد رسوم وعمولات	21	**185,791**	209,321
مصاريف رسوم وعمولات		**(8,246)**	(6,724)
صافي إيرادات رسوم وعمولات		**177,545**	202,597
صافي ربح صرف عملات أجنبية	22	**42,072**	32,307
إيرادات من استثمارات مالية	23	**49,580**	43,977
إيرادات تشغيلية أخرى	24	**4,640**	5,293
صافي إيرادات تشغيلية		**1,247,328**	1,110,507
تكاليف موظفين	25	**(176,284)**	(168,048)
استهلاك	12	**(30,646)**	(28,852)
صافي خسارة انخفاض قيمة استثمارات مالية		**(5,624)**	(1,055)
صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف مقدمة لعملاء		**(235,913)**	(139,606)
صافي (انخفاض) / استرداد قيمة موجودات مالية أخرى		**(6,100)**	8,687
مصروفات أخرى	26	**(112,701)**	(106,400)
		(567,268)	(435,274)
ربح السنة		**680,060**	675,233
العائد على السهم (ريال قطري)	27	**0.280**	0.278

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)
بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
ربح السنة		**680,060**	675,233
ايرادات شاملة أخرى للسنة			
بنود يعاد أو قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	18 (د)	**586**	15,768
محققة خلال السنة	18 (د)	**(194)**	81
بنود لا يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:			
		-	(4,372)
إيرادات شاملة أخرى للسنة		**392**	11,477
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**680,452**	686,710

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	رأس المال ألف ريال قطري	إحتياطي قانوني ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير 2019		**2,103,604**	1,656,324
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16		**-**	-
الرصيد المعّدل كما في 1 يناير 2019		**2,103,604**	1,656,324
إجمالي الدخل الشامل خلال للسنة			
ربح السنة		-	-
خسائر شاملة أخرى		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**-**	-
محوّل إلى إحتياطي المخاطر	18 (ج)	-	-
محوّل إلى الإحتياطي القانوني	18 (ب)	-	67,523
محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	32	-	-
مساهمات من وتوزيعات لمالكي حقوق الملكية:			
أسهم مجانية مصدّرة	18 (أ)	210,361	-
توزيعات أرباح مدفوعة	18 (هـ)		-
إجمالي المساهمات من والتوزيعات لمالكي حقوق الملكية		**210,361**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019		2,313,965	1,723,847

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

إحتياطي مخاطر ألف ريال قطري	إحتياطي قيمة عادلة ألف ريال قطري	أرباح مدورة ألف ريال قطري	إجمالي حقوق الملكية ألف ريال قطري
631,078	(11,489)	1,121,114	5,500,631
-	-	(1,387)	(1,387)
631,078	(11,489)	1,119,727	5,499,244
-	-	675,233	675,233
-	11,477	-	11,477
-	11,477	675,233	686,710
48,759	-	(48,759)	-
-	-	(67,523)	-
-	-	(16,881)	(16,881)
-	-	(210,361)	-
-	-	(210,361)	(210,361)
-	-	(420,722)	(210,361)
679,837	(12)	1,241,075	5,958,712

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 – تتمة

	إيضاحات	رأس المال ألف ريال قطري	إحتياطي قانوني ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير 2020		**2,313,965**	1,723,847
إجمالي الدخل الشامل للسنة			
ربح السنة		-	-
خسارة شاملة أخرى		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**-**	-
محوّل إلى إحتياطي المخاطر	18 (ج)	-	-
محوّل إلى الإحتياطي القانوني	18 (ب)	-	68,006
محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	32	-	-
مساهمات من وتوزيعات لمالكي حقوق الملكية:			
أسهم مجانية مصدّرة	18 (أ)	115,698	-
توزيعات أرباح مدفوعة	18 (هـ)	-	-
إجمالي المساهمات من والتوزيعات لمالكي حقوق الملكية		**115,698**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020		2,429,663	1,791,853

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

إحتياطي مخاطر ألف ريال قطري	إحتياطي قيمة عادلة ألف ريال قطري	أرباح مدورة ألف ريال قطري	إجمالي حقوق الملكية ألف ريال قطري
679,837	(12)	1,241,075	5,958,712
-	-	680,060	680,060
-	392	-	392
-	392	680,060	680,452
73,271	-	(73,271)	-
-	-	(68,006)	-
-	-	(17,002)	(17,002)
-	-	(115,698)	-
-	-	(347,095)	(347,095)
-	-	(462,793)	(347,095)
753,108	380	1,300,063	6,275,067

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)
بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**680,060**	675,233
تعديلات للبنود التالية:			
صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف لعملاء		**235,913**	139,606
صافي خسارة انخفاض من استثمارات مالية		**5,624**	1,055
صافي خسارة انخفاض قيمة / (استرداد خسارة انخفاض قيمة) موجودات مالية أخرى		**6,100**	(8,687)
استهلاك	12	**30,646**	28,852
صافي ربح من استثمارات مالية	23	**(41,337)**	(35,988)
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**917,006**	800,071
التغير في أرصدة مستحقة من المصرف المركزي		**(63,903)**	(171,407)
التغير في قروض وسلف لعملاء		**(2,157,497)**	(4,263,160)
التغير في موجودات أخرى		**(109,725)**	(10,939)
التغير في أرصدة مستحقة إلى بنوك والمصرف المركزي		**177,626**	(1,291,563)
التغير في شهادات إيداع وأوراق تجارية		**(20,000)**	(475,672)
التغير في ودائع عملاء		**1,440,710**	3,734,420
التغير في مطلوبات أخرى		**(81,889)**	118,445
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**102,328**	(1,559,805)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات مالية		**(388,314)**	(2,806,531)
متحصلات من بيع أو استحقاق استثمارات مالية		**864,975**	1,271,976
صافي شراء عقارات ومعدات	12	**(18,861)**	(20,628)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		**457,800**	(1,555,183)

	إيضاحات	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
صافي متحصلات من قروض وأدوات دين أخرى		**1,790,581**	960,194
توزيعات أرباح مدفوعة		**(347,095)**	(210,361)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**1,443,486**	749,833
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		**2,003,614**	(2,365,155)
النقد وما في حكمه كما في 1 يناير		**3,164,536**	5,529,691
النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر	29	5,168,150	3,164,536
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
فوائد مستلمة		**1,780,994**	1,747,326
فوائد مدفوعة		**931,999**	913,512
توزيعات أرباح مستلمة		**8,243**	7,989

البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2020

1. الكيان الصادر عنه التقرير

تم تأسيس البنك الأهلي ش.م.ع.ق ("البنك") في دولة قطر عام 1983 كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري رقم 40 لسنة 1983. رقم السجل التجاري للبنك هو 8989. العنوان المسجل للبنك هو شارع سحيم بن حمد في منطقة السد (ص ب 2309 في مدينة الدوحة في دولة قطر). تتكون البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 من البنك وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعاً "المجموعة") ومنفردين ("شركات المجموعة"). تزاول المجموعة بشكل رئيسي الأعمال المصرفية للشركات والأفراد وأنشطة الوساطة ولها 14 فرعاً في قطر.

خلال عام 2018، قام البنك بتغيير اسمه القانوني من البنك الأهلي (ش.م.ق) إلى البنك الأهلي (ش.م.ع.ق) ولكي يمتثل مع أحكام قانون الشركات التجارية القطرية الجديدة الصادرة في 7 يوليو 2015.

الشركات التابعة الأساسية للبنك هي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	رأس مال الشركة	أنشطة الشركة	نسبة الملكية 2020	نسبة الملكية 2019
شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م. (سجل تجاري رقم 47943)	قطر	**مليون 50 ريال قطري**	الوساطة	100	100
البنك الأهلي القطري للتمويل المحدود	جزر كايمان	**دولار أمريكي 1**	إصدار سندات الدين	100	100

2. أساس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادّرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود الهامة التالية المدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة:
المشتقات؛

- الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية للمجموعة. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير الدولية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها وقانون الشركات التجارية القطري للتقارير المالية ومن الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بشكل دائم. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الأساسية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة تحت إيضاح 5.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

(أ) أساس التوحيد

(1) الشركة التابعة
الشركة التابعة هي شركة مستثمر فيها تسيطر عليها المجموعة. يتم إدراج البيانات المالية للشركة التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بداية السيطرة وإلى تاريخ توقف تلك السيطرة.

تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها إذا كانت لها صلة بإيراداتها أو لديها حق في إيرادات متنوعة من إرتباطها بالشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على هذه الإيرادات من خلال سلطتها على الشركة المستثمر فيها.

يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركة التابعة عندما يكون ذلك ضرورياً لتتماشى مع السياسات المحاسبية التي تتبعها المجموعة.

(2) المعاملات المستبعدة عند التوحيد
يتم استبعاد الأرصدة والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة الناشئة من التعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة المكاسب غير المحققة ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه انخفاض في القيمة.

(ب) العملة الأجنبية

المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية
يتم تحويل التعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب السداد بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية الخاصة بالعمليات بمعدلات الصرف السائدة في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام معدلات الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام معدل الصرف في تاريخ المعاملة.

يتم الإعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية ضمن الربح أو الخسارة.

(ج) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(1) الإعتراف والقياس المبدئي
تعترف المجموعة مبدئياً بالقروض والسلف لعملاء والمستحق من وإلى بنوك وودائع العملاء وشهادة الودائع والأوراق التجارية وسندات الدين ومديونيات أخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. إن جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم الإعتراف بها مبدئياً في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

(2) التصنيف
عند الإعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي باعتبار قياسه: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى فقط في حال استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية

3. السياسات المحاسبية الهامة – تتمة

- التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

عند الإعتراف المبدئي بالاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الإيرادات الشاملة الأخرى. وهذا الاختيار يتم على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تحدد بشكل لا رجعة فيه أصلاً ماليًا يفي بخلاف ذلك بالمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة أو عن القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما في الربح والخسارة إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ من خلاله بالأصل المالي على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى الإدارة. وتشمل المعلومات قيد الدراسة ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو غير محتفظ بها سواء لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات مقتصرة على أصل الدين والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل الدين" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. ويتم تعريف "الفائدة" على أنها الثمن المقابل للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل الدين القائم وذلك خلال مدة معينة من الزمن ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات مقتصرة على أصل الدين والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شرط تعاقدي قد يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء التقييم، تأخذ المجموعة في الإعتبار الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والمبالغ المدفوعة مقدماً وأحكام التمديد والأحكام التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات وميزات محددة والتي تعمل على تعديل المقابل للقيمة الزمنية للنقود. أما الأدوات التي لا تحقق مفهوم المدفوعات المقتصرة على أصل الدين والفائدة فسوف يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الإعتراف المبدئي بها، إلا في الفترة التي تلي تغيير المجموعة لنموذج أعمالها الخاص بإدارة الموجودات المالية. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير.

المطلوبات المالية

قامت المجموعة بتصنيف وقياس مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة.

(3) إلغاء الاعتراف

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل أساسي، أو أنها لا تقوم بالتحويل ولا تحتفظ بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. ويتم الاعتراف بأي فائدة في الموجودات المالية المحولة والتي تكون مؤهلة لإلغاء الاعتراف بها والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل. يتم إدراج أي فائدة في أصل مالي محول يكون مؤهلا لإلغاء الاعتراف به والذي يتم إنشاؤه أو الاحتفاظ به من قبل المجموعة كأصل او التزام منفصل. عند الغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل المحول) والمبلغ المستلم (بما في ذلك أي موجودات جديدة تم الحصول عليها ناقصًا أي مطلوبات جديدة مفترضة) وذلك في الربح أو الخسارة.

أي أرباح/ خسائر متراكمة تم الإعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الإعتراف بهذه الأوراق المالية.

يلغى الإعتراف بأصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تكون الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل قد انقضت؛
-
- قيام المجموعة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات أو أن تكون قد تحملت الإلتزام بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل ودون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "مرور"، وإما (أ) أن تكون المجموعة قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وعندما لم تعد تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي ولكنها حولت السيطرة على الأصل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها، ولكنها تحتفظ إما بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالموجودات المحولة أو جزء منها. إذا تم الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع، فلا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة. وتشمل تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع، على سبيل المثال، إقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء.

تلغي المجموعة الإعتراف بالمطلوبات المالية عند تنفيذ إلتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو إنقضائها.

(4) تعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل أساسي. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل أساسي، يتم عندها اعتبار الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي على أنها منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة، ويعاد احتساب معدل فائدة فعلي جديد للأصل. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف الأولي لغرض احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدّلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. وفي هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية المجموعة للأصل المالي بناءً على التدفقات النقدية المعدّلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية المجموعة كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات فوائد.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدّلة مختلفة بشكل أساسي. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد استنادا إلى الشروط المعدّلة وذلك بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدّلة وذلك في بيان الدخل الموحد.

3. السياسات المحاسبية الهامة – تتمة

(5) المقاصة

يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة تلك المبالغ ورغبتها إما في تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يُسمح بذلك بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة مكونة من معاملات متشابهة كما في نشاط المتاجرة بالمجموعة.

(6) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لأصل أو التزام مالي هي المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي به، مطروحا منه سداد أصل الدين مضافا إليه أو مطروحا منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق، ناقصا أي خصم لانخفاض القيمة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تمثل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل ما أو دفعه لسداد التزام ما في معاملة تجارية نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بالمبلغ الأصلي أو، في حال غياب تلك السوق، في السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للمجموعة الوصول إليها في ذلك التاريخ. لا تعكس القيمة العادلة لالتزام ما مخاطر عدم الأداء الخاصة به.

عندما يكون ذلك متاحاً، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام السعر المدرج في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق نشطة إذا تمت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتقديم معلومات تسعير على أساس مستمر.

في حال لم يتوفر سعر مدرج في السوق النشطة، فإن المجموعة تستخدم أساليب التقييم التي تتيح مجالا أكبر لاستخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة وتحد من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. يشمل أسلوب التقييم المختار كافة العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير أي معاملة.

وأفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف الأولي هو عادة سعر المعاملة، أي: القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي تختلف عن سعر المعاملة، وأن القيمة العادلة لا يمكن إثباتها من خلال سعر مدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو بناء على أسلوب التقييم والذي يستخدم فقط بيانات من أسواق قابلة للملاحظة، يتم عندها قياس الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، معدّلة لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وسعر المعاملة. وفي وقت لاحق، يتم الاعتراف بذلك الفرق في الربح أو الخسارة بطريقة مناسبة على مدى عمر الأداة ولكن دون تأخير بما يتجاوز الوقت الذي يمكن فيه دعم التقييم بالكامل بواسطة بيانات السوق القابلة للملاحظة أو موعد إقفال المعاملة.

لو كان للأصل أو الإلتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقوم المجموعة حينها بقياس الموجودات بالمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات بالمراكز القصيرة بسعر الطلب.

يتم تقييم للقمة العادلة للأدوات المالية والمزيد في التفاصيل حول كيفية قياسها في الإيضاح 5 ب (1).

(7) إنخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعد أدوات دين؛ و
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

لا يتم الإعتراف بخسارة إنخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا، باستثناء ما يلي:

- استثمارات أوراق الدين التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛
- أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي.

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرًا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث عدم الانتظام بالأداة المالية المحتملة في غضون 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان. وهي تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية المجموعة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية؛
- التزامات القروض غير المسحوبة: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إعادة هيكلة الموجودات المالية
في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمقترض، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كالتالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد يتم التعامل معها كتدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حاليا في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم ادراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه بدءا من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية
في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي "منخفض القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر جوهري على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:

- الصعوبات المالية الهامة التي يعاني منها المقترض أو الجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك؛
- يصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية؛ أو
- اختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

(د) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقاً نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى المصرف المركزي وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ تخضع لمخاطر غير هامة نتيجة التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(هـ) قروض وسلف لعملاء

إن القروض والسلف لعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا تكون مدرجة في سوق نشط ولا تنوي المجموعة بيعها فوراً أو في المستقبل القريب؛

3. السياسات المحاسبية الهامة – تتمة

يتم قياس القروض والسلف لعملاء مبدئياً بسعر المعاملة والذي يمثل القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة الإضافية المباشرة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(و) استثمارات مالية

تتضمن الاستثمارات في الأوراق المالية ما يلي:

- الاستثمار في أوراق الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الاستثمارات في أوراق الدين وحقوق الملكية التي يتم قياسها إلزاميا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ والتي تمثل القيمة العادلة مع التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛
- الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة لأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بالطريقة نفسها المطبقة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة وحالات عكسها؛ و
- أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بورقة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

تختار المجموعة عرض التغيرات في الإيرادات الشاملة الأخرى في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي ولا يمكن الرجوع فيه. ولاحقا لا يعاد أبدا تصنيف الأرباح والخسائر من هذه الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد بما في ذلك الاستبعادات. لا يتم الإفصاح عن خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. يستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدًا على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بوضوح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المحورة عند استبعاد الاستثمار.

(ز) المشتقات

(1) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تدخل المجموعة في إطار النشاط الإعتيادي لأعمالها في عدة أنواع من المعاملات التي تحتوي على أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتعلق الدفعات فيه بتغيرات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المتعلقة به أو معدلات الرجوع أو المؤشرات.

وتتضمن الخيارات المالية والعمليات آجلة التسليم والعقود الآجلة وإتفاقيات تبادل معدلات الفائدة وإتفاقيات تبادل العملات والتي تنشئ الحقوق والإلتزامات التي لها أثر تحويل واحد أو أكثر من المخاطر المالية المتأصلة في أداة مالية رئيسية متعلقة بها بين أطراف الأداة. عند البداية تعطي أداة مالية مشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بشروط تعتبر مفضلة أو إلتزام تعاقدي لمبادلة موجودات مالية أو مطلوبات مالية بشروط تعتبر غير مفضلة، غير أنها لا ينتج عنها عامة تحويل للأداة المالية الرئيسية المتعلقة بها عند بدء العقد ولا يتم ذلك التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. إن بعض الأدوات تجسد كلا من الحق والالتزام للقيام بالتبادل. بما أن بنود هذا التبادل يتم تحديدها عند بداية الأدوات المالية فإن هذه البنود ونظراً لتغير أسعار السوق المالية قد تصبح إيجابية أو غير إيجابية.

تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تحقق شروط محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة من إعادة قياس

أداة التحوط إلى القيمة العادلة يتم الإعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تعديل الأجزاء المعنية من البند المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له ويتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد.

في 31 ديسمبر 2020 و2019 لم يكن هناك تحوط للقيمة العادلة.

تحوطات التدفق النقدي

فيما يتعلق بتحوطات التدفق النقدي التي تحقق شروط محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة من أداة التحوط والذي يقرر أنه تحوط فعّال يتم الاعتراف به مبدئياً كإحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى. إن أرباح أو خسائر تحوط التدفق النقدي المعترف بها مبدئياً ضمن بيان الدخل الشامل الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترة التي تؤثر فيها معاملة التحوط على بيان الدخل الموحد. عندما ينتج عن معاملة التحوط إعتراف بموجودات أو مطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر المصاحبة لها والتي تم الإعتراف المبدئي بها في بيان الدخل الشامل يتم إدراجها في القياس المبدئي للتكلفة للموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

بالنسبة للتحوطات التي لا تؤهل لمحاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة تنشأ في القيمة العادلة لأداة التحوط تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل الموحد للسنة.

تتوقف محاسبة التحوط عند انتهاء مدة أداة التحوط أو إنهاء ممارستها أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة الفعّالة للأدوات المالية بتواريخ استحقاق ثابتة فإن أي تعديل ينشأ من محاسبة التحوط يتم إطفاؤه على مدى الفترة الباقية حتى الاستحقاق. بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي الفعّالة فإن أي ربح أو خسارة متراكمين على أداة التحوط معترف بها كاحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى يتم الإحتفاظ بها هناك لحين حدوث المعاملة المتوقعة. إذا لم يعد متوقعا حدوث المعاملة المتحوط لها فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين المعترف بهما كإحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى يتم تحويلهما إلى بيان الدخل الموحد.

في 31 ديسمبر 2020 و2019 لم يكن هناك تحوط للتدفقات النقدية.

(2) مشتقات محتفظ بها لأغراض المتاجرة

تتضمن الأدوات المشتقة للمتاجرة لدى المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وتبادلات معدلات الفائدة والعملات الأجنبية. بعد الإعتراف المبدئي بأسعار المعاملة وهي أفضل دليل على القيمة العادلة عند الإعتراف المبدئي يتم لاحقاً قياس المشتقات بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية إن كان ذلك مناسباً. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

(ح) عقارات ومعدات

الإعتراف والقياس

يتم قياس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة مصاريف تنسب بصورة مباشرة لشراء تلك العقارات والمعدات.

إن البرمجيات المشتراة المكملة لعمل المعدات ذات الصلة تتم رسملتها كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء من بند من العقارات أو المعدات أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) من العقارات والمعدات.

يتم تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد بند من بنود العقارات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لبند العقارات والمعدات ويتم الإعتراف به في إيرادات أخرى/ مصروفات أخرى ضمن الربح أو الخسارة.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات العقارات والمعدات للمجموعة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الإعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للعقارات والمعدات ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.

الاستهلاك

إن المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة العقارات والمعدات أو أي مبلغ آخر بديل للتكلفة مطروحاً منه القيمة المتبقية.

3. السياسات المحاسبية الهامة – تتمة

يتم الإعتراف بالاستهلاك ضمن الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند العقارات والمعدات حيث أن هذه هي أقرب ما يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في العقارات والمعدات وهي تستند إلى تكلفة العقارات والمعدات مطروحاً منه قيمته الباقية المقدرة. لا يتم استهلاك الأرض.

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات والمعدات هي كالآتي:

المباني	20سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	5 سنوات
الأثاث والمعدات	3 - 7 سنوات
السيارات	5 سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمارالإنتاجية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها بشكل مستقبلي متى كان ذلك مناسباً.

موجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار
تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن ترتيبات إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الأصل المحدد لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

المجموعة كمستأجر
تطبق المجموعة نهجًا وحيدًا لتحقيق وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل. تقوم المجموعة بتحقيق التزامات الإيجار لسداد مدفوعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام
تقوم المجموعة بتحقيق موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة مطروحًا منها أي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة والاستهلاك. تشتمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة. العمر الإنتاجي المقدر لموجودات حق الاستخدام يتراوح بين سنتين إلى 8 سنوات.

تتم مراجعة القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام لتحديد مدى الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم امكانية استرداد القيمة الدفترية. في حالة وجود مؤشر كهذا وعندما تتجاوز القيمة الدفترية القيمة المقدرة القابلة للاسترداد يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها في حال الاستخدام، أيهما أعلى.

مطلوبات الإيجار
في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإدراج مطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تم القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل
تطبق المجموعة إعفاء تحقيق عقود الإيجار قصيرة الاجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على تحقيق عقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة على عقود الإيجار التي تعتبر ضئيلة القيمة. يتم إدراج مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(ط) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لتلك الموجودات.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة ضمن الربح أو الخسارة. يعاد تقييم خسائر الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير لتحديد أية مؤشرات حول إنخفاض الخسارة أو إنعدامها.يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في حال كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي استهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الإعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ي) المخصصات

يتم الإعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الإلتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الإلتزام، إن كان ذلك ملائماً.

(ك) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة دفع مبالغ محددة لتعويض الخسارة التي تقع عليه بسبب فشل أحد المدينين في الدفع عند حلول الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. يتم الإعتراف مبدئيا بإلتزام الضمانات المالية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب الإعتراف المبدئي يسجل إلتزام المجموعة لكل ضمان إما بقيمة المبلغ المطفأ أو القيمة الحالية لأي مبلغ متوقع عندما تصبح الدفعة بموجب الضمان محتملة، أيهما أعلى قيمة.

(ل) منافع نهاية خدمة الموظفين وصندوق التقاعد

خطط مكافأة نهاية خدمة الموظفين - خطة المنافع المحددة

تحتسب المجموعة مخصص نهاية الخدمة لموظفيها. ويستند استحقاق هذه المنافع إلى آخر راتب للموظف وطول فترة الخدمة وهي مشروطة بإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة التوظيف، يظهر هذا المخصص ضمن بند مخصصات أخرى ضمن مطلوبات أخرى.

خطة صندوق التقاعد والإدخار - خطة المساهمة المحددة

وفقاً للقانون رقم 24 لعام 2002 المتعلق بالتقاعد والمعاشات يطلب من المجموعة المساهمة في برنامج صندوق الدولة للموظفين القطريين وتحتسب على أنها نسبة من رواتب الموظفين القطريين. تقتصر إلتزامات المجموعة على هذه المساهمات والتي يتم تكبدها عند استحقاقها.

(م) رأس المال والإحتياطيات

يتم خصم التكاليف الإضافية التي تنسب بصورة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق ملكية من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.

(ن) توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم إعتمادها فيها من جانب مساهمي البنك. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد من خلال إيضاح منفصل.

(س) إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الإعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد ضمن الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم تماماً المدفوعات والاستلامات المستقبلية المقدرة من خلال الأعمار المتوقعة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية (أو فترة أقصر، إذا كان ذلك مطبقاً) على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. تقوم المجموعة عند إحتساب معدل الفائدة الفعلي بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة آخذة في الاعتبار كافة البنود التعاقدية للأداة المالية وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت ذات قيمة ائتمانية منخفضة (المرحلة 3) بعد الإعتراف الأولي، يتم إحتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). إذا لم يعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فإن احتساب إيرادات الفوائد يعود إلى الأساس الإجمالي.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملة ورسومها المدفوعة أو المستلمة والتي تمثل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية العائدة بصورة مباشرة لاقتناء أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي.

3. السياسات المحاسبية الهامة – تتمة

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد الموضحة في قائمة الدخل الشامل يبضمن مايلي:

- الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحتسبة على أساس معدل الفائدة الفعلي؛و
- التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المؤهلة، بما في ذلك عدم فعالية التحوط والبنود المتحوط لها ذات الصلة في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة.

تحتسب إيرادات الفوائد على الاستثمار في أوراق مالية (الدين) المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والمقاسة بالتكلفة المطفأة وتحتسب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وهي أيضًا المدرجة في إيرادات الفوائد.

(ع) إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الفائدة الفعلي على الأصل أو الالتزام المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم التمويل المشترك على مدار فترة أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما لا يتوقع أن يسفر ارتباط القرض عن سحب القرض، فإن رسوم ارتباط القرض ذات العلاقة يتم الاعتراف بها على مدار فترة الارتباط على أساس طريقة القسط الثابت. وفي حالة وجود هذه الخدمات، تعتبر السيطرة قابلة للتحويل بمرور الوقت حيث يستفيد العميل من هذه الخدمات خلال فترة الخدمة. ترتبط مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بشكل رئيسي برسوم المعاملة عند استلام الخدمات.

(ف) إيرادات من الاستثمارات في أوراق مالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر استبعاد الاستثمارات في الأوراق المالية في الربح أو الخسارة باعتبارها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للاستثمارات في الأوراق المالية.

يتم الاعتراف في الربح أو الخسارة بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من تغيرات القيمة العادلة من إعادة قياس الاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لم يتم الاعتراف بأي أرباح/ خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند الغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية ولكن قد يتم إعادة تصنيفها إلى فئة أخرى من حقوق الملكية.

(ص) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عند نشوء الحق باستلام تلك الأرباح.

(ق) العائدات على السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائدة لمالكي الأسهم العادية في المجموعة على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ر) تقارير القطاعات

يتم إصدار تقارير القطاعات التشغيلية بإسلوب يتسق مع إصدار التقارير الداخلية المقدمة إلى الرئيس التنفيذي. الرئيس التنفيذي هو الشخص أو المجموعة التي تخصص الموارد للقطاعات التشغيلية للشركة وتقوم بتقييم أداءها. ويتم إدراج الإيرادات والمصروفات العائدة بشكل مباشر لكل قطاع عند تحديد أداء القطاع التشغيلي.

(ش) أنشطة الائتمان

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة ائتمانية لا تعامل معاملة موجودات المجموعة في بيان المركز المالي الموحد.

(ت) ضمانات معاد إمتلاكها

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها لتسوية ديون العملاء تحت بند "موجودات أخرى" بالقيمة الدفترية للدين أو بالقيمة العادلة، أيهما أقل. وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي، يجب على المجموعة بيع أي قطعة أرض أو عقارات تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية ديون خلال

فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستحواذ، وبرغم ذلك يجوز تمديد هذه الفترة بعد الحصول على موافقة من مصرف قطر المركزي.

(ث) أرقام المقارنة

يجب الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير بذلك أو يتطلب خلاف ذلك.

(خ) المعلومات المالية للبنك الرئيسي

يتم إعداد بيان المركز المالي وبيان الدخل للبنك الرئيسي المفصح عنه كمعلومات تكميلية باتباع نفس السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه فيما عدا الاستثمار في الشركات التابعة حيث لم يتم توحيدها وتم تسجيلها بالتكلفة.

(ذ) تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

المعايير الجديدة والمعدلة

تتوافق السياسات المحاسبية المطبقة في اعداد هذه البيانات المالية الموحدة مع تلك المتبعة للسنة المالية السابقة، باستثناء المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) والسارية اعتبارًا من 1 يناير 2020، كما يلي:

المعيار	تاريخ السريان
تعريف المادية - تعديلات معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8	1 يناير 2020
تعريف الأعمال التجارية - تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 3	1 يناير 2020
تعديلات مراجع الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية	1 يناير 2020

إن تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة ليس له تأثير مادي على البيانات المالية للمجموعة.

المعايير المصدرة ولم تصبح سارية المفعول بعد

المعيار	تاريخ السريان
إصلاح معيار معدل الفائدة - المرحلة الثانية من تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 9، ومعيار المحاسبة الدولي 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية 7، والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16	1 يناير 2021
المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين	1 يناير 2023
تعديلات مراجع الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية	1 يناير 2021

تم الإفصاح أعلاه عن المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة، إن كانت ضرورية، عندما تصبح سارية المفعول.

(ض) تحويل سعر العرض بين البنوك (آيبور)

اعتباراً من 1 يناير2020، قامت المجموعة بتطبيق تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 – إفصاحات الأدوات المالية المتعلقة بالإصلاحات المعيارية لسعر الفائدة. تتناول التعديلات (المشار إليها بالمرحلة الأولى من مشروع تحويل سعر العرض بين البنوك - آيبور) متطلبات محاسبة التحوط الناشئة قبل تطبيق التيبور، وتقترح إعفاء التحوط لمثل هذا النوع من التحوطات.

المجموعة ليست طرفًا في أية علاقة تحوط مرتبطة بالآيبور كما في 31 ديسمبر 2020.

تقوم الإدارة بتقييم أعمال التحوّل واستعدادية المجموعة لتطبيق معدلات استرشادية بديلة، وتواصل العمل مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم عملية تحوّل منظمة وتخفيف المخاطر الناتجة عن هذا التحول.

4. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ونظرة عامة

ادارة المخاطر

تشمل أعمال المجموعة المخاطرة بطريقة مستهدفة وإدارة تلك المخاطر بشكل مهني. إن الوظائف الرئيسية لإدارة مخاطر البنك تقوم على تحديد المخاطر الرئيسية على البنك وقياسها وقياس مراكز المخاطر وتحديد تخصيصات رأس المال. تقوم المجموعة بشكل دوري بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بها لتعكس التغيرات في السوق والمنتجات وأفضل ممارسات السوق.

إن هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين الخطر والعائد وتقليص التأثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة. تعرف المجموعة المخاطر على أنها إحتمال الخسائر أو ضياع الأرباح والتي يمكن أن تتسبب بها عوامل داخلية أو خارجية.

مقدمة

المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة لكنها تدار من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وعرضة لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه حساسة بالنسبة للربحية المستمرة للمجموعة وكل فرد في المجموعة مسؤول عن التعرض للمخاطر المتعلق بمسؤولياته / مسؤولياتها. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق بما فيها المتاجرة وغير المتاجرة والمخاطر التشغيلية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، فتلك المخاطر تتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي في المجموعة.

- ***هيكلة إدارة المخاطر***

إن مجلس الإدارة هو المسؤول بالكامل عن تحديد ورصد عمليات إدارة ومراقبة المخاطر، غير أن هناك جهات مستقلة منفصلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

- ***اللجنة التنفيذية***

تتحمل اللجنة التنفيذية المسؤولية الكاملة عن وضع استراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وإطار العمل والسياسات والحدود وهي مسؤولة عن أمور المخاطر الأساسية وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات الصلة.

- ***قسم إدارة المخاطر***

قسم إدارة المخاطر مسؤول عن تنفيذ وحفظ الإجراءات ذات الصلة للتأكد من عملية الرقابة المستقلة، وهو مسؤول أيضاً عن مراقبة الإلتزام بمبادئ المخاطر والسياسات والقيود في المجموعة. كل مجموعة أعمال لها قسم لا مركزي يكون مسؤولاً عن الرقابة المستقلة للمخاطر بما في ذلك مراقبة التعرض للمخاطر مقابل حدود وتقييم مخاطر المنتجات الجديدة والمعاملات المهيكلة. يحرص هذا القسم أيضاً على الإحاطة الكاملة بالمخاطر في أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها.

- ***الخزينة***

الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام كما تضعه لجنة الموجودات والمطلوبات من وقت لآخر.

- ***التدقيق الداخلي***

يتـم تدقيق عمليات إدارة المخاطر على نطاق المجموعة سنوياً من قبل إدارة التدقيق الداخلي، حيث تقوم بفحص كل من كفاية الإجراءات المتخذة ومدى التزام المجموعة بالإجراءات. تقوم إدارة التدقيق بمناقشة نتائج التقييم مع الإدارة وترفع تقارير بنتائجها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق.

نظم القياس وتقارير المخاطر

تقاس مخاطر المجموعة باستخدام طريقة تعكس كلا من الخسارة المتوقعة المحتمل وقوعها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة، والتي تكون تقديراً للخسارة الفعلية النهائية استناداً إلى نماذج إحصائية. تستخدم النماذج الاحتمالات المشتقة من الخبرة التاريخية ومعدّلة لتعكس البيئة الإقتصادية. تقوم المجموعة بإجراء توقعاً لأسوأ ما يمكن وقوعه في حالة الأحداث الشديدة التي تقع وتكون في الواقع غير محتملة الحدوث.

يتم تنفيذ مراقبة والسيطرة على المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى حدود تم وضعها من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق بالنسبة للمجموعة إضافة إلى مستوى المخاطر المقبولة من قبل المجموعة، مع التركيز الإضافي على صناعات مختارة. إضافة إلى ذلك تراقب المجموعة وتقيس القدرة الكاملة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض المجمع للمخاطر ضمن كافة أنواع المخاطر وأنشطتها.

يتم فحص المعلومات المجمعة من كافة إدارات الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وضبط وتحديد المخاطر المبكرة. يتم عرض هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

يتضمن التقرير التعرض المجمع لمخاطر الائتمان وتوقعات الائتمان المقاسة واستثناءات الحدود والقيمة المعرضة للمخاطر ومعدلات السيولة وتغيرات مخاطر المحفظة. يتم شهرياً إصدار تقارير مفصلة عن الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية. تقوم اللجنة العليا بتقييم مدى ملاءمة مخصص انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي.

يتم إعداد تقارير مخاطر معدة خصيصاً على كافة المستويات ضمن المجموعة ويتم توزيعها من أجل التأكد من أن كافة إدارات الأعمال يمكنها الوصول إلى المعلومات الضرورية والحديثة.

يتم إطلاع الإدارة العليا وكافة الأعضاء الآخرين المعنيين في المجموعة بشكل دوري حول خطط استخدام حدود السوق وتحاليل القيمة المعرضة للمخاطر واستثمارات الملكية والسيولة إضافة إلى أية تطورات أخرى حول المخاطر.

الحد من المخاطر

تستخدم المجموعة وكجزء من استراتيجيتها العامة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناجمة عن تغيرات في معدلات الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الائتمان والتعرضات الناجمة عن معاملات التوقع.

يتم تقييم المخاطر قبل الدخول بأية معاملات تحوط والتي يتم إعتمادها من قبل السلطة الإدارية المناسبة في المجموعة. يتم تقييم فعالية عقود التحوط من قبل الخزينة والإدارة العليا (على أساس إعتبارات إقتصادية أيضاً تكون ملائمة بشكل أكبر من أساس المتطلبات المحاسبية للمعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالتحوط). تتم مراقبة فعالية كافة علاقات التحوط من قبل الخزينة على أساس ربع سنوي في كل فترة تقرير. وفي حالة عدم الفعالية ستستمر المجموعة بمراقبة الأداء المتوقع للتحوط وتتخذ إجراءات إحترازية إعادة التحوط متى كان ذلك ضرورياً لجعل التحوط أكثر فعالية على الأداة المعنية.

تستخدم المجموعة بصورة نشطة ضمانات للتقليل من مخاطر الائتمان (للمزيد من التفاصيل راجع إيضاح 4 (ب) أدناه حول مخاطر الائتمان).

زيادة تركز المخاطر

ينشأ تركز المخاطر عندما يكون عدد من الأطراف المقابلة يعملون في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات الحساسية النسبية لأداء المجموعة بالنسبة للتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركز الزائد للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على إرشادات محددة للإحتفاظ بمحفظة متنوعة، مع تحديد أسقف لمخاطر القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية. وبناءاً عليها تتم إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية المحددة.

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في فشل أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بإلتزاماته المالية بالصورة التي ينتج عنها خسارة مالية للطرف الآخر. في حالة المشتقات يقتصر هذا على القيمة العادلة الموجبة. تحاول المجموعة الحد من المخاطر الائتمانية عن طريق مراقبة التعرض الائتماني وحصر المعاملات الائتمانية مع أطراف مقابلة معينة والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

ينشأ تركز مخاطر الائتمان عندما يعمل عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات لمخاطر الائتمان حساسية أداء المجموعة بالنسبة للتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

تسعى المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق تنويع أنشطتها في الإقراض لتفادي تركيز مخاطر غير مرغوب مع أحد أفراد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات متى كان ذلك ضرورياً. يعتمد نوع وقيمة الضمانات المستحقة على تقييم مخاطر الطرف المقابل، وتطبق المجموعة مبادئ توجيهية معينة فيما يتعلق بأنواع الضمانات المقبولة وعوامل التقييم.

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي:

- للإقراض لشراء أوراق مالية وعكس صفقات إعادة الشراء: ضمانات نقدية أو أوراق مالية.
- للإقراض التجاري: الرهن على العقارات العقارية والبضاعة والذمم التجارية المدينة والنقد والأوراق المالية.
- لقروض الأفراد: الرهن على العقارات السكنية أو النقد أو الأوراق المالية.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً لإتفاقية القرض وتقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات الإضافية من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر القروض.

كما تستلم المجموعة ضمانات شركات من الشركات الأم للقروض والسلف والأنشطة التمويلية التي تمنح للشركات التابعة.

(1) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر قبل أية ضمانات أو مصادر تعزيز الائتمان الأخرى

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد هو كالتالي:		
أرصدة لدى المصرف المركزي	**2,305,096**	1,187,516
مستحق من بنوك	**3,509,604**	2,913,310
قروض وسلف لعملاء	**33,512,690**	31,591,106
استثمارات مالية – دين	**6,881,503**	7,335,235
موجودات أخرى	**178,319**	44,958
الإجمالي كما في 31 ديسمبر	**46,387,212**	43,072,125
التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى هو كالتالي:		
إلتزامات محتملة	**11,103,719**	9,929,120
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	**10,529,733**	11,021,603
الإجمالي كما في 31 ديسمبر	**21,633,452**	20,950,723
	68,020,664	64,022,848

يمثل الجدول أعلاه السيناريو الأسوأ لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات في بيان المركز المالي الموحد، استندت التعرضات الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الصادر عنها التقرير في بيان المركز المالي الموحد.

(2) تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي المخاطر الائتمانية للمجموعة بقيمها الدفترية (بدون الأخذ في الإعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي دعم ائتماني آخر)، حسب المناطق الجغرافية.

في 31 ديسمبر 2020	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	أوروبا ألف ريال قطري	باقي دول العالم ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
أرصدة لدى المصرف المركزي	2,305,096	-	-	-	2,305,096
أرصدة مستحقة من بنوك	3,394,368	6,657	16,607	91,972	3,509,604
قروض وسلف لعملاء	33,449,563	63,127	-	-	33,512,690
استثمارات مالية – دين	6,313,063	433,956	-	134,484	6,881,503
موجودات أخرى	44,424	25,048	108,847	-	178,319
الإجمالي	**45,506,514**	**528,788**	**125,454**	**226,456**	**46,387,212**

التعرض الآخر لمخاطر الائتمان هو كالتالي:

ضمانات وخطابات اعتماد	10,907,276	1,091	32,602	162,750	11,103,719
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	10,529,733	-	-	-	10,529,733
الإجمالي	**21,437,009**	**1,091**	**32,602**	**162,750**	**21,633,452**

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

في 31 ديسمبر 2019	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	أوروبا ألف ريال قطري	باقي دول العالم ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
أرصدة لدى المصرف المركزي	1,187,516	-	-	-	1,187,516
أرصدة مستحقة من بنوك	2,848,672	5,536	17,332	41,770	2,913,310
قروض وسلف لعملاء	31,523,331	67,775	-	-	31,591,106
استثمارات مالية – دين	6,649,215	548,080	-	137,940	7,335,235
موجودات أخرى	42,846	2,112	-	-	44,958
الإجمالي	42,251,580	623,503	17,332	179,710	43,072,125

التعرض الآخر لمخاطر الائتمان هو كالتالي:

ضمانات وخطابات اعتماد	9,895,890	798	26,572	5,860	9,929,120
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	11,021,603	-	-	-	11,021,603
الإجمالي	20,917,493	798	26,572	5,860	20,950,723

القطاعات الصناعية

يحلل الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر ائتمان بقيمها الدفترية قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات أو أي دعم ائتماني آخر مصنفة حسب قطاعات الصناعة للأطراف المقابلة للمجموعة.

	إجمالي التعرض للمخاطر 2020 ألف ريال قطري	صافي التعرض للمخاطر 2020 ألف ريال قطري	إجمالي التعرض للمخاطر 2019 ألف ريال قطري	صافي التعرض للمخاطر 2019 ألف ريال قطري
ممول				
الحكومة	10,467,204	10,455,999	10,687,708	10,681,631
الهيئات الحكومية	177,808	177,638	201,422	201,306
الصناعة	1,144,903	1,129,822	1,253,072	1,238,167
التجارة	10,071,205	9,707,222	8,653,284	8,336,163
الخدمات	12,363,809	12,235,230	10,495,752	10,423,092
المقاولات	4,729,497	4,355,217	4,010,262	3,790,573
العقارات	5,756,087	5,706,004	5,685,460	5,664,910
الأفراد	2,799,049	2,620,080	2,909,233	2,736,283
إجمالي الممول	47,509,562	46,387,212	43,896,193	43,072,125
غير ممول				
الهيئات الحكومية وشبه الحكومية	2,533,155	2,533,145	1,009,090	1,009,028
الخدمات	1,837,289	1,835,491	2,184,013	2,183,164
التجارة وأخرى	17,263,008	17,251,019	17,757,620	17,750,233
إجمالي غير الممول	21,633,452	21,619,655	20,950,723	20,942,425
الإجمالي	69,143,014	68,006,867	64,846,916	64,014,550

يبلغ الحد الأقصى للتعرض الصافي من الضمانات الملموسة36.33 مليار ريال قطري (2019: 32.04 مليار ريال قطري). وتشمل أنواع الضمانات التي يتم الحصول عليها النقدية والرهون العقارية على العقارات والالتزامات الخاصة بالأسهم.

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(3) جودة الائتمان

تدار جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المقترض الداخلية لتقييم العلاقات عبر محفظة الائتمان الخاصة بها. تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني بعشرة مستويات ذات مؤشرات منها 1 الى 7 تتعلق بحالات منتظمة السداد و8 ألى 10 تتعلق بحالات غير منتظمة السداد. وفي حدود الحالات المنتظمة السداد، فإن تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4 تمثل درجة استثمارية، بينما تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 6 يمثل درجة استثمارية فرعية و7 يمثل حالات تحت الملاحظة. ويمثل تصنيف

	2020		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري
الأرصدة لدى المصرف المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك			
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	5,750,714	10,046	-
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	-	55,041	-
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	-	-	-
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	-	-	-
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	-	-	-
مخصص الخسارة	5,750,714	65,087	-
	(715)	(386)	-
القيمة الدفترية	5,749,999	64,701	-

	2020		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري
قروض وسلفيات مقدمة للعملاء			
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	20,057,707	738,319	-
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	9,777,340	3,194,875	-
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	-	-	18,844
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	-	-	5,869
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	-	-	827,455
مخصص الخسارة	29,835,047	3,933,194	852,168
	(208,053)	(180,991)	(718,675)
القيمة الدفترية	29,626,994	3,752,203	133,493

مخاطر المقترض من 8 إلى 10 حالات دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة على التوالي. يتم تخصيص تصنيف لجميع الائتمانات وفقًا للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة على الأقل في السنة وبصورة أكثر تكرارا في حالة الموجودات غير العاملة.

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية والالتزامات والضمانات المالية.

2020	2019			
الإجمالي ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
5,760,760	4,059,833	41,345	-	4,101,178
55,041	-	149	-	149
	-	-	-	-
	-	-	-	-
	-	-	-	-
5,815,801	4,059,833	41,494	-	4,101,327
(1,101)	(369)	(132)	-	(501)
5,814,700	4,059,464	41,362	-	4,100,826

2020	2019			
الإجمالي ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
20,796,026	18,805,765	281,845	-	19,087,610
12,972,215	9,756,060	2,869,614	-	12,625,674
18,844	-	-	15,751	15,751
5,869	-	-	152,084	152,084
827,455	-	-	525,647	525,647
34,620,409	28,561,825	3,151,459	693,482	32,406,766
(1,107,719)	(118,302)	(149,848)	(547,510)	(815,660)
33,512,690	28,443,523	3,001,611	145,972	31,591,106

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(3) جودة الائتمان - تتمة

	2020		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري
التزامات القروض والضمانات المالية			
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	**6,137,659**	**-**	**-**
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	**738,981**	**18,392**	**-**
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	**-**	**-**	**-**
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	**-**	**-**	**-**
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	**-**	**-**	**-**
مخصص الخسارة	**6,876,640**	**18,392**	**-**
	(12,520)	**(1,009)**	**-**
القيمة الدفترية	**6,864,120**	**17,383**	**-**

	2020		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري
التزامات القروض والضمانات المالية			
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	**1,772,980**	**27,234**	**-**
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	**1,391,786**	**258,904**	**-**
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	**-**	**-**	**-**
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	**-**	**-**	**-**
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	**-**	**-**	**-**
مخصص الخسارة	**3,164,766**	**286,138**	**-**
	(12,122)	**(1,674)**	**-**
القيمة الدفترية	**3,152,644**	**284,464**	**-**

في 31 ديسمبر 2020 و2019، لم يكن أي من الموجودات المالية في بند موجودات أخرى متأخرة السداد أو منخفضة القيمة ولم يتم رصد أي مخصص لالخسارة الائتمانية المتوقعة مقابلها.

2020	2019			
الإجمالي ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
6,137,659	7,017,959	-	-	7,017,959
757,373	306,745	18,436	-	325,181
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
6,895,032	7,324,704	18,436	-	7,343,140
(13,529)	(6,944)	(961)	-	(7,905)
6,881,503	7,317,760	17,475	-	7,335,235

2020	2019			
الإجمالي ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
1,800,214	2,771,197	16,931	-	2,788,128
1,650,690	1,334,842	183,452	-	1518,294
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
3,450,904	4,106,039	200,383	-	4,306,422
(13,796)	(6,695)	(1,601)	-	(8,296)
3,437,108	4,099,344	198,782	-	4,298,126

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(4) الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتسهيلات ائتمانية أخرى في سياق الاعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة وعلى أساس اجمالي لم يكن هناك خلال السنة انخفاض ملحوظ في جودة الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة. بالإضافه إلى ذلك لم يكن هناك تغيير في سياسات الضمانات للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلف ذات قيمة مانخفاضة كما في 31 ديسمبر 2020 هي 654.31 مليون ريال قطري (2019: 646.53 مليون ريال قطري).

(5) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب قرض أو رصيد سند دين استثماري وأية مخصصات ذات صلة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن القرض أو السند غير قابل للتحصيل وذلك بعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع إعتبار لمعلومات مثل تلك المتعلقة بحدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمقترض/ المصدر مثل كعدم مقدرة المقترض/ المصدر على سداد الإلتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للقروض القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه. لم يتم شطب أي الإلتزام خلال السنة (2019: لا شيء).

(6) المدخلات والإفتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان
عند تحديد ما إذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، بما في ذلك نظام تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية، وتصنيفات المخاطر الخارجية، في حال توفرها، وحالة التأخر في سداد الحسابات والحكم الائتماني والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك. قد تقرر المجموعة أيضا أن التعرض قد خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية ترى المجموعة أنها مؤشرات تدل على ذلك وقد لا ينعكس أثرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يتم مراعاة المعايير التالية:

- تخفيض الائتمان درجتين من Aaa إلى Baa ودرجة واحدة من Ba إلى Caa
- إعادة هيكلة التسهيلات خلال الشهور الاثني عشر السابقة
- تسهيلات متأخرة السداد ب45 يوماً كما في تاريخ التقرير

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية
من أجل تقليل مخاطر الائتمان إلى الحد الأدنى، كلفت المجموعة لجنة إدارة الائتمان التابعة لها بتطوير والحفاظ على تصنيف المخاطر الائتمانية للمجموعة لتصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتكون إطار تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة من عشر فئات. تستند معلومات التصنيف الائتماني إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤية لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق الأحكام الائتمانية ذات الخبرة. تؤخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار في التحليل. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى خطر التخلف عن السداد.

درجات مخاطر الائتمان
يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل أجل لاحتمالية عدم الانتظام
تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الانتظام والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

موجودات مالية معاد التفاوض بشأنها
يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغيير ظروف السوق والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بالقرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالقرض الذي أعيد التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة. وحيثما أمكن، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من الاستحواذ على الضمانات، إذا كان ذلك متاحا. قد يشمل ذلك تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية شروط القرض الجديد. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن من المرجح حدوث دفعات مستقبلية.

تعريف عدم الانتظام
تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة عدم انتظام عندما:

- لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من 90 يوما فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة؛ أو
- تصنيف المقترض في الفئة 8 ,9 أو 10.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة عدم انتظام في السداد، تأخذ المجموعة أيضًا في الاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات كمية -مثلا وضع التأخر في السداد وعدم السداد لالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة؛ و
- مؤشرات تتم بناءا على البيانات التي يتم تطويرها داخليًا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة عدم الانتظام في السداد وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف عدم الانتظام في السداد إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية لرأس المال.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم الشخصي حول كيفية أن تقوم التغييرات بالتأثير في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على الخسارة الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على المرحلة 1 والمرحلة 2 من التعرض للمخاطر والتي تعتبر منتظمة السداد. تتم مراجعة المنهجيات والافتراضات ذات العلاقة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
تمثل المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

- احتمالية عدم الانتظام؛
- نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام؛
- التعرض عند عدم الانتظام.

وتُستمد هذه المؤشرات عموما من النماذج الإحصائية المطورة داخليا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية عدم الانتظام هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتستند هذه النماذج الإحصائية في المقام الأول إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء، ويتم تعزيزها ببيانات تقييم الائتمان الخارجي حيثما كان ذلك متاحاً.

نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك عدم انتظام في السداد. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد أطراف مقابلة معدم انتظامة. تراعي نماذج نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام قيمة الضمانات المتوقعة وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأصل المالي.

معلومات مستقبلية مضمنة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة
يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في عوامل الإقتصاد الكلي هذه على الخسارة الائتمانية المتوقعة، المطبقة على المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من التعرض والتي تعتبر ذات أداء. إن المنهجيات والإفتراضات المتضمّنة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الإقتصادية في المستقبل، بشكل دوري وفقًا لسياسة المجموعة حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يتضمن تقييم زيادة المخاطر الائتمانية الجوهرية وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبيّلة.

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

قام البنك بتحليل تاريخي وحدد المتغيرات الإقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

توظف المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التخلف التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلي ذات دلالة إحصائية أو انحراف نتائج PDs المتوقعة عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، يتم استخدام تراكب PD النوعي بواسطة الإدارة استنادًا إلى تحليل المحفظة.

قامت المجموعة بإحتساب ال PD بناءاً على العملية الموضّحة أدناه:

1. الحصول على معدّلات عدم الانتظام الملحوظة (ORD)
يتم احتساب معدّلات عدم الانتظام الملحوظة لمحفظة البيع بالجملة وكل قطاع من قطاعات التجزئة التي يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها بشكل منفصل.

2. الحصول على قيمة المتغيّرات الإقتصاديّة المتوقّعة ذات الصلة.
يتم الحصول على المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتوقّعة ذات الصلة مثل إجمالي الناتج المحلّي الإسمي ومنتجات النفط والغاز وصادرات السلع والخدمات من صندوق النقد الدولي أو منظمة الاقتصاد العالمية أو أي مصدر آخر للبيانات حسب ما هو مناسب.

3. تحويل بيانات الاقتصاد الكلي من نقطة بيانات سنوية إلى شهريّة.
يتم توفير القيم التاريخية والمتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي التي يتم النظر إليها لأغراض تحليل الانخفاض بشكل عام على مستوى سنوي. ومع ذلك، يتم حساب معدّلات عدم الانتظام الملحوظة ODRs بشكل شهري. وفقًا لذلك، تقوم المجموعة بتحويل بيانات الاقتصاد الكلي. إعتمدت المجموعة تقنية الاستيفاء التكعيبي لاستكمال البيانات المتغيرة الاقتصادية.

4. إجراء تحليل للانخفاض
إجراء تحليل المربع الأدنى العادي (OLS) الخاص بـمعدّلات عدم الانتظام الملحوظة ODR لكل من المحفظة على القيمة التاريخية التاريخية للمؤشرات الاقتصادية.

5. اختبار الأهمية الإحصائية للنموذج
يتم تقييم أهمية النموذج الكلي وكذلك كل من القياسات الفردية على أساس اختبارات إحصائية مختلفة مثل معامل التحديد المعدل (R2)، اختبار (F) واختبار (T).

6. توقّع معدّل عدم الانتظام الزمني (PiT)
استنادًا إلى القيمة المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية في ظل سيناريو مختلف وقيمة معاملها وفقًا لتحليل الانخفاض المتعلق بها، يتم تقدير متوّسط عدم الانتظام الزمني (PiT) لكل جزء من حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل سنة من السنوات المتوقعة.

طريقة لتحليل السيناريو
يحفّز مصرف قطر المركزي البنوك للوصول الخسائر الائتمانية المتوقعة النهائية كما في سيناريو خسائر الائتمان المرجحة تحت سيناريوهات إقتصادية كلية مختلفة، وبالنظر إلى ذلك، وضعت المجموعة منهجية لإنشاء سيناريوهات للإقتصاد الكلي في ظل فرضية الإقتصاد كنقطة أساس للمقارنة، سواء كان في حالة إرتفاع أو إنخفاض. راجع الإيضاح 34 للمزيد من التفاصيل حول المدخلات المستخدمة في تحليل سيناريو الاقتصاد الكلي.

تجميع أدوات الخسائر المقاسة على أساس جماعي
بالنسبة إلى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم جمع التعرضات على أساس خصائص المخاطر المشتركة، بحيث تكون مخاطر التعرض داخل المجموعة متجانسة.

استنادًا إلى معدّلات عدم الانتظام الملاحظة والأداء التاريخي والدراسات الإحصائية الداخلية الأخرى، تقوم المجموعة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأقسام الفئات التالية:

1. قروض الرهن العقاري
2. قرض شخصي للمقيمين
3. قرض شخصي للعمالة الوافدة
4. قرض سيارات
5. السحب على المكشوف للشركات التجارية

تفشي جائحة كوفيد - 19
أعلنت منظمة الصحة العالمية وباء كوفيد19- كجائحة عالمية رسميًا بتاريخ 11 مارس 2020. ومنذ النصف الأخير من الربع الأول لعام 2020، كانت البيئة الاقتصادية

والأنشطة التجارية للمجموعة تشهد تغيرات سريعة نتيجة لتفشي الجائحة بشكل غير مسبوق، فضلا عن انهيار أسعار النفط الخام عالمياً. وقد أدى كساد الأسواق وعمليات الإغلاق وفرض القيود على حركة التجارة والأفراد إلى حدوث اضطرابات جوهرية في الأعمال والأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم وبمختلف الصناعات والقطاعات.

التدابير الحكومية

طبقت الحكومات والسلطات التنظيمية بجميع أنحاء العالم بعض التدابير لاحتواء التأثير الاقتصادي الناشئ عن الجائحة. وتماشياً مع ذلك، طبق مصرف قطر المركزي حزمة من الإجراءات لدعم استقرار اقتصاد الدولة، وشملت تلك الإجراءات تأجيل أقساط القروض للقطاعات المتضررة، والاعفاء الجزئي من الفوائد، والاعفاء من رسوم نقاط البيع (POS) ورسوم السحب النقدي من أجهزة الصراف التلي (راجع تعميم مصرف قطر المركزي رقم 5/2020 للمزيد من التفاصيل).

تأثير جائحة كوفيد19- على المجموعة

إن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب أن يستند إلى معلومات معقولة وداعمة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد كبير. عند تقييم ظروف التوقعات، يجب النظر في كل من تأثيرات جائحة كوفيد19- وتدابير الدعم الحكومي الهامة التي يتم اتخاذها.

يتوافق هذا بشكل عام مع الإرشادات الصادرة عن مصرف قطر المركزي والتي تنص على أن تأجيل أقساط القرض قد لا يكون في حد ذاته هو المسبب للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان حيث أن ذلك قد يسبب مشاكل بالسيولة على المدى القصير. وبالمثل، فإن أي خرق للتعهدات بسبب جائحة كوفيد19-، كالتأخر مثلا في تقديم البيانات المالية المدققة وما إلى ذلك، قد لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

يجب أن تضع البنوك تقديرات بناءً على أفضل المعلومات الداعمة المتاحة حول الأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية. عند تقييم ظروف التوقعات، يجب مراعاة تأثير جائحة كوفيد19- وتدابير سياسة مصرف قطر المركزي التي يتم اتخاذها. تستخدم المجموعة أحدث التوقعات المتاحة ذات الصلة لتقدير المتغيرات / السيناريوهات الاقتصادية في المستقبل. إن لجنة الائتمان التابعة لإدارة المجموعة مسؤولة بشكل أساسي عن الاشراف على مستويات الخسائر الائتمانية المتوقعة والمراقبة الحثيثة لتأثيرات جائحة كوفيد19- من خلال المراجعة الدائمة لمحفظة الائتمان، بما في ذلك مراقبة التعرضات الفردية الهامة للعملاء العاملين بالصناعات والقطاعات المتأثرة بشكل مباشر بالجائحة. يتم تقييم العملاء المتضررين بالنظر إلى استقرارية مركز صاحب العمل والنشاط التجاري، وتقوم المجموعة بدعم أي حالة عدم انتظام في التدفقات النقدية قصيرة الأجل.

من المتوقع أن تشهد حركة إقراض الوافدين الأفراد بعض التأثر على المدى القصير إلى المتوسط بسبب الجائحة، مما قد يؤدي إلى مشاكل ائتمانية محتملة. إن المجموعة ملتزمة تمامًا بمساعدة عملائها خلال هذه الفترة المضطربة وفقًا لتوجيهات مصرف قطر المركزي، وقد واصلت المجموعة دعمها للعملاء من خلال التطبيق الجيد لخطط استمرارية الأعمال وإنفاذ إجراءات الصحة والسلامة المعلنة من قبل وزارة الصحة المنوطة بإيجاد آليات للتعامل مع تطورات جائحة كوفيد 19-. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة إجراءاتها الاحترازية والإدارية لمواكبة التغيرات التي تحدث على أرض الواقع.

تأثير الجائحة على معدلات الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية (SICR)

لا تعتبر المجموعة ممارسة العميل لخيار التأجيل وحده سبباً في حدوث زيادة هامة في المخاطر الائتمانية (SICR)، وبالتالي يتم تحديد التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة لهؤلاء العملاء على أساس درجة تصنيف كل عميل. ومع ذلك، وكجزء من عملية التقييم الائتماني للمجموعة، مع الأخذ بالاعتبار الوضع الاقتصادي الحالي وتأثيرات الإغلاق، فقد حصلت المجموعة على معلومات إضافية من عملائها للوقوف على مراكزهم المالية ومدى قدرتهم على السداد، وفي حال ملاحظة وجود مؤشرات بحدوث تدهور مادي في المركز المالي للعميل فتتم مراجعة تصنيفه الائتماني وتعديل مرحلة التعرض الخاصة به، حيثما انطبق ذلك.

التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم بناء ومعايرة نماذج البنك باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية إلى جانب السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية. تم تطوير النماذج الاقتصادية بناءً على علاقة الموجودات المالية مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة ذات الصلة. قامت المجموعة بتحديث متغيرات الاقتصاد الكلي بناءً على أحدث التنبؤات المتاحة. وبالتالي، تم افتراض أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس متوسط سوف ينخفض بنسبة 3.49٪ خلال عام 2020. كما تم أخذ تقديرات المتغيرات الأخرى ذات الصلة

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

في الاعتبار بما يتماشى مع أحدث التوقعات التي قدمها صندوق النقد الدولي وأكسفورد إيكونوميكس. علاوة على ذلك، كانت الترجيحات المخصصة لكل سيناريو للاقتصاد الكلي على مستوى المجموعة في 31 ديسمبر 2020، ٪60 للحالة الأساسية ٪30 إلى للحالة الهابطة و ٪10 للحالة الصاعدة. (31 ديسمبر 2019: ٪62.5 للحالة الأساسية، ٪18.75 للحالة الهابطة والصاعدة). وفقاً لأفضل تقييمات الإدارة، يتم تغطية المخاطر بشكل كافٍ في هذا الوقت وسوف تقوم الإدارة بمراقبة الوضع القائم بصورة مستمرة وكما سوف تستمر في تقديم التحفظات حول المخاطر السلبية.

حساسية الخسائر الائتمانية المتوقعة للظروف الاقتصادية المستقبلية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين مخصصات المجموعة لخسائر الائتمان على الموجودات المالية غير منخفضة القيمة (المرحلتان 1 و 2) بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 31 ديسمبر 2020 بناءً على احتماليات الأوزان المرجحة لثلاثة سيناريوهات مع مخصصات بنسبة ٪100 لخسائر الائتمان الناتجة عن محاكاة كل سيناريو مرجح.

	31 ديسمبر 2020 التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة (ألف ريال قطري)	31 ديسمبر 2019 التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة (ألف ريال قطري)
حساسية تقديرات انخفاض القيمة		
الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض غير منخفضة القيمة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9	**389,044**	268,150
المحاكاة		
سيناريو الاتجاه الصاعد - الوزن المرجح ٪100 - أعلى / (أقل) بمقدار	**(150,769)**	(148,241)
سيناريو الحالة الأساسية - الوزن المرجح ٪100 - أعلى / (أقل) بمقدار	**(26,042)**	1,431
سيناريو الاتجاه الهابط – الوزن المرجح ٪100 - أعلى / (أقل) بمقدار	**102,341**	143,470

المحاسبة عن خسارة التعديل والتسهيلات الحكومية

خلصت المجموعة إلى أن التعديلات الناتجة عن تأجيل أقساط قروض العملاء ضمن إجراءات التخفيف من آثار تفشي جائحة كوفيد19- الصادرة عن مصرف قطر المركزي لم ينتج عنها أي استبعاد لموجودات مالية.

كان مصرف قطر المركزي قد أصدر تسهيلات إعادة شراء (ريبو) بفائدة صفرية للمجموعات المحلية العاملة في قطر لدعم مراكز السيولة للمجموعات التي تقوم بتأجيل تحصيلات القروض للقطاعات المتضررة من الجائحة وبفوائد مخفضة وبموجب ضمانات مقدمة من حكومة دولة قطر. استخدمت المجموعة تسهيلات إعادة شراء (ريبو) بفائدة صفرية حتى 31 ديسمبر 2020.

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن تأثير اليوم الأول لخسارة التعديل والمنافع الممنوحة من قبل مصرف قطر المركزي في صورة تسهيلات إعادة شراء بفائدة مخفضة والخصومات على الفواتير جوهرياً للسنة.

التقديرات والأحكام المتعلقة جائحة كوفيد - 19

تواصل جائحة كوفيد19- تعطيل الأسواق العالمية حيث لا تزال العديد من المناطق الجغرافية تشهد "موجة ثانية" من العدوى بالرغم من السيطرة على معدلات الانتشار في وقت سابق من خلال تطبيق التدابير الاحترازية الصارمة، مثل فرض القيود على السفر وتنفيذ عمليات الإغلاق وتطبيق قواعد صارمة للتباعد الاجتماعي. ومع ذلك، فقد تمكنت حكومة دولة قطر ("الحكومة") من إحكام السيطرة على تفشي المرض حتى الآن، ويرجع ذلك بالمقام الأول إلى تطبيق تدابير غير مسبوقة وفعالة من قبل الحكومة، والتي على إثرها تم إنهاء إجراءات الإغلاق واتخاذ تدابير مرحلية تهدف لرجوع الحياة إلى طبيعتها.

تدرك المجموعة حجم التحديات المرتبطة بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكليّ التي فرضتها جائحة كوفيد19-، والتي سوف يظل تأثيرها ملموساً لبعض الوقت، وتستمر في مراقبة تعرضاتها بصورة دقيقة. قامت المجموعة بإجراء تقديرات محاسبية مختلفة عند إعداد هذه البيانات المالية استنادا إلى توقعات الظروف الاقتصادية التي تعكس الاحتمالات والافتراضات كما في 31 ديسمبر

2020 بشأن الأحداث المستقبلية التي تعتقد المجموعة كونها معقولة في ظل الظروف الحالية، وقد تم استخدام قدر كبير من الحكم الشخصي عند إعداد هذه التقديرات. تخضع الافتراضات ذات الصلة أيضاً لعدم اليقين، ويكون ذلك في الغالب خارجاً عن سيطرة المجموعة. وبالتالي، قد تختلف الظروف الاقتصادية الفعلية عن تلك التوقعات نظرًا لأن الأحداث المتوقعة كثيراً ما لا تحدث كما هو متوقع، وقد تؤثر تلك الفروق بشكل جوهري على التقديرات المحاسبية الواردة في هذه البيانات المالية. إن التقديرات المحاسبية الهامة التي تخضع لتأثير تلك التوقعات والشكوك ذات الصلة تتعلق بشكل أساسي بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وقياس القيمة العادلة، وتقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية. تم بيان تأثير جائحة كوفيد19- على كل من تلك التقديرات بشكل أكثر تفصيلًا في الايضاح ذي الصلة حول هذه البيانات المالية.

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

31 ديسمبر 2020

	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التعرض للخسائر الائتمانية المتوقعة				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	29,835,047	3,933,194	852,168	34,620,409
– استثمارات مالية (أدوات الدين)	6,876,640	18,392	-	6,895,032
– التزامات القروض والضمانات المالية	3,164,766	286,138	-	3,450,904
– مبالغ مستحقة من بنوك	5,750,714	65,087	-	5,815,801
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2020				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	118,302	149,848	547,510	815,660
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	6,944	961	-	7,905
– التزامات القروض والضمانات المالية	6,695	1,601	-	8,296
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	369	132	-	501
	132,310	152,542	547,510	832,362
صافي التحويل بين المراحل				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	(1,582)	(35,009)	36,591	-
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	-	-	-	-
– التزامات القروض والضمانات المالية	-	-	-	-
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	-	-	-	-
	(1,582)	(35,009)	36,591	-

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

مخصص الخسارة - تتمة

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
تم تكبده خلال الفترة (بالصافي)				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء (متضمنة الفوائد المعلقة الخاصة بالمرحلة 3)	91,333	66,152	134,574	292,059
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	5,576	48	-	5,624
– التزامات القروض والضمانات المالية	5,427	73	-	5,500
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	346	254	-	600
	102,682	66,527	134,574	303,783
الشطب				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	-	-	-	-
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	-	-	-	-
– التزامات القروض والضمانات المالية	-	-	-	-
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	-	-	-	-
	-	-	-	-
الرصيد الختامي – كما في 31 ديسمبر 2020				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	208,053	180,991	718,675	1,107,719
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	12,520	1,009	-	13,529
– التزامات القروض والضمانات المالية	12,122	1,674	-	13,796
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	715	386	-	1,101
	233,410	184,060	718,675	1,136,145

	31 ديسمبر 2019			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التعرض للخسائر الائتمانية المتوقعة				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	28,561,825	3,151,459	693,482	32,406,766
– استثمارات مالية (أدوات الدين)	7,324,704	18,436	-	7,343,140
– التزامات القروض والضمانات المالية	4,106,039	200,383	-	4,306,422
– مبالغ مستحقة من بنوك	4,059,833	41,494	-	4,101,327
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2019				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	133,329	166,254	328,642	628,225
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	5,508	1,342	-	6,850
– التزامات القروض والضمانات المالية	14,302	2,792	-	17,094
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	273	117	-	390
	153,412	170,505	328,642	652,559
صافي التحويل بين المراحل				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	(15,027)	(16,406)	31,433	-
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	381	(381)	-	-
– التزامات القروض والضمانات المالية	-	-	-	-
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	-	-	-	-
	(14,646)	(16,787)	31,433	-

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

مخصص الخسارة - تتمة

	31 ديسمبر 2019			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
تم تكبده خلال الفترة (بالصافي)				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء (متضمنة الفوائد المعلقة الخاصة بالمرحلة 3)	-	-	187,435	87,435
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	1,055	-	-	1,055
– التزامات القروض والضمانات المالية	(7,607)	(1,191)	-	(8,798)
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	96	15	-	111
	(6,456)	(1,176)	187,435	179,803
الشطب				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	-	-	-	-
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	-	-	-	-
– التزامات القروض والضمانات المالية	-	-	-	-
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	-	-	-	-
	-	-	-	-
الرصيد الختامي – كما في 31 ديسمبر 2019				
– قروض وسلف مقدمة للعملاء	118,302	149,848	547,510	815,660
– صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية (أدوات الدين)	6,944	961	-	7,905
– التزامات القروض والضمانات المالية	6,695	1,601	-	8,296
– صافي خسائر انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من بنوك	369	132	-	501
	132,310	152,542	547,510	832,362

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة متطلباتها التمويلية عند حلول موعد استحقاقها، كمثال على ذلك، نتيجة سحب الودائع من قبل العملاء أو متطلبات النقد من الالتزامات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات الدين أو الهوامش المستدعاة بالنسبة للمشتقات وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نضوب الموارد المالية المتاحة لإقراض العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو إحتمال عدم المقدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها متأصلة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالبنك وأحداث على مستوى السوق بأكملها ويتضمن ذلك ولكنه لا يقتصر على، أحداث ائتمان وإندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

(1) إدارة مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم تمكن المجموعة من مقابلة متطلباتها التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة من اضطرابات في السوق أو إنخفاض التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللحماية من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع المصادر التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ في الإعتبار إحتياجات السيولة بتوفير رصيد كافي من النقد وما شبه النقد والأوراق المالية الجاهزة للتداول.

بالإضافة إلى ذلك تحتفظ المجموعة بإحتياطي إلزامي لدى مصرف قطر المركزي بمعدل 4،5% من متوسط ودائع العملاء.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمراقبة مواعيد الاستحقاقات على أساس شامل مع المراقبة المستمرة لموقف السيولة من قبل الخزينة.

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(2) تحليل الاستحقاق (متضمنا كافة الموجودات والمطلوبات)

31 ديسمبر 2020	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من شهر ألف ريال قطري
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	2,871,877	2,048,278
مستحق من بنوك	3,509,604	1,903,224
قروض وسلف لعملاء	33,512,690	2,966,161
استثمارات مالية	7,073,950	259,379
عقارات ومعدات	251,785	-
موجودات أخرى	335,359	8,323
الإجمالي	**47,555,265**	**7,185,365**
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	4,620,856	3,915,560
ودائع عملاء	26,940,562	8,436,025
سندات دين	7,321,378	-
قروض أخرى	1,602,812	1,212
مطلوبات أخرى	794,590	326,992
حقوق الملكية	6,275,067	-
الإجمالي	**47,555,265**	**12,679,789**
الفرق	**-**	**(5,494,424)**

من شهر إلى 3 أشهر ألف ريال قطري	من 3 أشهر إلى سنة ألف ريال قطري	من سنة إلى 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
249,160	429,141	145,298	-
1,606,380	-	-	-
3,138,431	6,637,188	12,956,738	7,814,172
-	178,832	3,834,550	2,801,189
-	-	-	251,785
192,851	1,504	132,681	-
5,186,822	7,246,665	17,069,267	10,867,146
705,296	-	-	-
5,730,279	8,329,058	4,444,692	508
-	1,880,787	5,440,591	-
-	509,600	1,092,000	-
124,695	276,017	66,886	-
-	-	-	6,275,067
6,560,270	10,995,462	11,044,169	6,275,575
(1,373,448)	(3,748,797)	6,025,098	4,591,571

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(2) تحليل الاستحقاق (متضمنا كافة الموجودات والمطلوبات) - تتمة

31 ديسمبر 2019	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من شهر ألف ريال قطري
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	1,400,654	620,432
مستحق من بنوك	2,913,310	1,330,878
قروض وسلف لعملاء	31,591,106	1,895,556
استثمارات مالية	7,520,606	203,601
عقارات ومعدات	263,570	-
موجودات أخرى	225,634	10,422
الإجمالي	43,914,880	4,060,889
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	4,443,230	3,988,230
شهادات إيداع وأوراق تجارية	20,000	20,000
ودائع عملاء	25,499,852	8,445,172
سندات دين	5,492,008	19,982
قروض أخرى	1,641,601	-
مطلوبات أخرى	859,477	188,921
حقوق الملكية	5,958,712	-
الإجمالي	43,914,880	12,662,305
الفرق	-	(8,601,416)

من شهر إلى 3 أشهر ألف ريال قطري	من 3 أشهر إلى سنة ألف ريال قطري	من سنة إلى 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
236,037	406,539	137,646	-
1,582,432	-	-	-
2,963,643	6,780,475	12,678,351	7,273,081
109,208	519,404	3,871,038	2,817,355
-	-	-	263,570
82,225	306	132,681	-
4,973,545	7,706,724	16,687,035	10,486,687
182,000	273,000	-	-
-	-	-	-
4,982,040	9,018,992	3,053,648	-
-	-	5,472,026	-
-	255,360	1,386,241	-
357,708	245,773	67,075	-
-	-	-	5,958,712
5,521,748	9,793,125	9,978,990	5,958,712
(548,203)	(2,086,401)	6,840,726	4,395,294

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(2) تحليل الاستحقاق (متضمنا كافة الموجودات والمطلوبات) - تتمة

31 ديسمبر 2020	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة ألف ريال قطري	أقل من شهر ألف ريال قطري
مطلوبات مالية غير مشتقة			
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	**4,620,856**	**4,621,987**	**3,916,544**
ودائع عملاء	**26,940,562**	**27,774,944**	**8,681,445**
سندات دين	**7,321,378**	**7,917,984**	**82,159**
قروض أخرى	**1,602,812**	**1,647,980**	**2,970**
الإجمالي	**40,485,608**	**41,962,895**	**12,683,118**
الأدوات المالية المشتقة			
إدارة المخاطر:			
تدفقات خارجة		**4,886,206**	**1,357,708**
تدفقات داخلة		**(5,017,957)**	**(1,450,675)**
		41,831,144	**12,590,151**

في 31 ديسمبر 2019	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة ألف ريال قطري	أقل من شهر ألف ريال قطري
مطلوبات مالية غير مشتقة			
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	4,443,230	4,453,961	3,996,384
شهادات إيداع وأوراق تجارية	20,000	20,030	20,030
ودائع عملاء	25,499,852	26,063,907	8,564,110
سندات دين	5,492,008	5,994,966	68,509
قروض أخرى	1,641,601	1,748,159	7,929
الإجمالي	37,096,691	38,281,023	12,656,962
الأدوات المالية المشتقة			
إدارة المخاطر:			
تدفقات خارجة		4,265,879	1,628,287
تدفقات داخلة		(4,255,222)	(1,626,241)
		38,291,680	12,659,008

من شهر إلى 3 أشهر ألف ريال قطري	من 3 أشهر إلى سنة ألف ريال قطري	من سنة إلى 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
705,443	**-**	**-**	**-**
5,741,431	**8,659,370**	**4,692,182**	**516**
36,779	**2,241,335**	**5,557,711**	**-**
3,403	**549,095**	**1,092,512**	**-**
6,487,056	**11,449,800**	**11,342,405**	**516**
1,047,913	**2,442,048**	**38,537**	**-**
(1,069,796)	**(2,458,979)**	**(38,507)**	**-**
6,465,173	**11,432,869**	**11,342,435**	**516**

من شهر إلى 3 أشهر ألف ريال قطري	من 3 أشهر إلى سنة ألف ريال قطري	من سنة إلى 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
183,838	273,739	-	-
-	-	-	-
5,052,627	9,255,362	3,191,808	-
31,092	139,394	5,755,971	-
8,377	292,484	1,439,369	-
5,275,934	9,960,979	10,387,148	-
461,329	2,130,619	45,644	-
(459,803)	(2,123,471)	(45,707)	-
5,277,460	9,968,127	10,387,085	-

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن تتأثر أرباح أو رأس مال المجموعة أو مقدرتها في تحقيق أهدافها التجارية سلبياً بالتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة وأسعار البضائع وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

(1) إدارة مخاطر السوق

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السوق لديها ضمن إطار العمل التنظيمي للحدود المقررة من قبل مصرف قطر المركزي. إن وضع إطار عمل داخلي لإدارة مخاطر السوق وضمان التقيد بهذه المنهجية هو مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة والتي تضم الإدارة العليا متضمنة أعضاء جهاز إدارة المخاطر. إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة للفروق أو الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات أو الأدوات خارج الميزانية العمومية التي تصبح مستحقة أو يعاد تسعيرها خلال فترة معينة.

تتم إدارة فجوات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن إطار الحدود الموضوعة من جانب

فيما يلي ملخص مركز فجوة أسعار الفائدة للمجموعة للمحافظ المحتفظ بها لغير المتاجرة:

		إعادة تسعير في:	
31 ديسمبر 2020	القيمة الدفترية	أقل من 3 أشهر ألف ريال قطري	شهر 12-3 ألف ريال قطري
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	2,871,877	1,000,487	-
مستحق من بنوك	3,509,604	3,394,356	-
قروض وسلف لعملاء	33,512,690	5,484,991	26,949,925
استثمارات مالية	7,073,950	53,403	180,052
عقارات ومعدات	251,785	-	-
موجودات أخرى	335,359	-	-
	47,555,265	9,933,237	27,129,977
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	4,620,856	2,993,496	-
شهادات إيداع وأوراق تجارية	-	-	-
ودائع عملاء	26,940,562	12,747,565	6,664,484
سندات دين	7,321,378	63,157	1,819,449
قروض أخرى	1,602,812	1,602,812	-
مطلوبات أخرى	794,590	-	-
حقوق الملكية	6,275,067	-	-
	47,555,265	17,407,030	8,483,933
بنود بيان المركز المالي		(7,473,793)	18,646,044
فجوة حساسية سعر الفائدة		(7,473,793)	18,646,044
فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم		(7,473,793)	11,172,251

المجلس. يتم رصد جميع المخاطر وإبلاغ الإدارة العليا عنها على أساس يومي ويتم تصعيد أية مخالفات على الفور. بالإضافة إلى ذلك يتم رصد جميع أنشطة التداول بشكل مستمر على مستوى لجنة الموجودات والمطلوبات.

(2) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ المحتفظ بها لغير المتاجرة هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في أسعار الفائدة في السوق. تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي الجهة المراقبة للإلتزام بهذه الحدود وتساندها رقابة الخزينة المركزية للمجموعة أثناء الأنشطة اليومية.

	إعادة تسعير في:			
	سنوات 1-5 ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري	غير حساسة للفائدة ألف ريال قطري	معدل الفائدة الفعلي
	-	-	1,871,390	1.11%
	-	-	115,248	1.52%
	259,880	574,601	243,293	4.40%
	3,836,983	2,811,065	192,447	3.91%
	-	-	251,785	-
	-	-	335,359	-
	4,096,863	3,385,666	3,009,522	
	-	-	1,627,360	0.76%
	-	-	-	2.03%
	4,444,692	508	3,083,313	1.90%
	5,438,772	-	-	3.41%
	-	-		2.44%
	-	-	794,590	-
	-	-	6,275,067	-
	9,883,464	508	11,780,330	
	(5,786,601)	3,385,158	(8,770,808)	
	(5,786,601)	3,385,158	(8,770,808)	
	(5,385,650)	8,770,808	-	

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(د) مخاطر السوق - تتمة

31 ديسمبر 2019	القيمة الدفترية	إعادة تسعير في: أقل من 3 أشهر ألف ريال قطري	3-12 شهر ألف ريال قطري
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	1,400,654	-	-
مستحق من بنوك	2,913,310	2,885,066	-
قروض وسلف لعملاء	31,591,106	9,877,682	20,622,407
استثمارات مالية	7,520,606	190,220	456,623
عقارات ومعدات	263,570	-	-
موجودات أخرى	225,634	-	-
	43,914,880	12,952,968	21,079,030
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	4,443,230	4,131,197	273,000
شهادات إيداع وأوراق تجارية	20,000	20,000	-
ودائع عملاء	25,499,852	12,196,307	7,679,922
سندات دين	5,492,008	-	-
قروض أخرى	1,641,601	1,641,601	-
مطلوبات أخرى	859,477	-	-
حقوق الملكية	5,958,712	-	-
	43,914,880	17,989,105	7,952,922
بنود بيان المركز المالي		(5,036,137)	13,126,108
بنود خارج بيان المركز المالي		(728,000)	728,000
فجوة حساسية سعر الفائدة		(5,764,137)	13,854,108
فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم		(5,764,137)	8,089,971

	إعادة تسعير في:			
	1-5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري	غير حساسة للفائدة ألف ريال قطري	معدل الفائدة الفعلي
	-	-	1,400,654	-
	-	-	28,244	2.81%
	226,507	548,373	316,137	5.22%
	3,871,038	2,817,353	185,372	3.83%
	-	-	263,570	-
	-	-	225,634	-
	4,097,545	3,365,726	2,419,611	
	-	-	39,033	2.57%
	-	-	-	2.40%
	3,023,548	-	2,600,075	2.87%
	5,492,008	-	-	3.64%
	-	-	-	3.64%
	-	-	859,477	-
	-	-	5,958,712	-
	8,515,556	-	9,457,297	
	(4,418,011)	3,365,726	(7,037,686)	
	-	-	-	
	(4,418,011)	3,356,726	(7,037,686)	
	3,671,960	7,037,686	-	

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(د) مخاطر السوق - تتمة

تحليل الحساسية

يبين الجدول التالي الحساسية لتغير معقول محتمل في أسعار الفائدة، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة لبيان الدخل الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد للمجموعة.

إن حساسية بيان الدخل الموحد هي الأثر الناتج عن تغيرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيراد الفوائد لمدة سنة واحدة اعتماداً على معدل سعر فائدة متغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغير المتاجرة كما في 31 ديسمبر 2020، متضمنة أثر أدوات التحوط. يتم إحتساب حساسية حقوق الملكية من خلال الكشف عن الموجودات المالية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ذات المعدل الثابت كما في 31 ديسمبر 2020 لأثر التغيرات المفترضة في معدلات الفائدة وتستند إلى افتراض أن هناك تحركات موازية في منحى العائدات. من المتوقع أن يكون أثر الإنخفاضات في نقاط الأساس مساوياً ومقابلاً لأثر الزيادات المعروضة.

		حساسية صافي إيرادات الفوائد		حساسية حقوق الملكية	
العملة	التغير في نقاط الأساس	**2020 ألف ريال قطري**	2019 ألف ريال قطري	**2020 ألف ريال قطري**	2019 ألف ريال قطري
ريال قطري	25	**30,289**	22,499	**-**	-
دولار أمريكي	25	**7,457**	4,781	**826**	2,580

تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على الأسهم الصادر عنها التقرير بالطرق التالية:

- الأرباح المحورة الناجمة عن الارتفاعات أو الانخفاضات في صافي إيراد الفوائد وتغيرات القيمة العادلة الصادر عنها التقرير في بيان الدخل؛ و
- احتياطيات القيمة العادلة الناشئة عن ارتفاعات أو انخفاضات في القيم العادلة لأدوات الدين تسجل مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

تدار المراكز الشاملة لمخاطر سعر الفائدة لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات مشتقة لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة.

(3) التعرض لمخاطر العملات - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

معاملات العملة الأجنبية

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي. تتعرض المجموعة لأثر التقلب في معدلات الصرف الأجنبي السائدة على مركزها المالي الموحد. وضع مجلس الإدارة حدوداً على مستوى التعرض لمخاطر العملات والتي تتم مراقبتها يومياً.

كان لدى المجموعة صافي المراكز المفتوحة التالية في نهاية السنة:

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية:		
جنيه استرليني	**332**	307
يورو	**2,940**	527
دولار أمريكي	**493,195**	346,858
عملات أخرى	**78,566**	77,325
الإجمالي	**575,033**	425,017

تتضمن العملات الأخرى أعلاه تعرضاً للجنيه المصري يبلغ 69,861 ألف ريال قطري (2019: 69.239 ألف ريال قطري). ينشأ هذا التعرض من استثمار المجموعة الاستراتيجي الذي تم في 2006.

تدير المجموعة تعرضها لمخاطر العملات ضمن حدود وضعها مجلس الإدارة. يتم وضع حدود "خلال اليوم" و"الليلة الواحدة" لكل عملة بشكل مستقل وبالإجمالي. إن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي. على الرغم من أن المجموعة لا تتعرض لأية مخاطر عملات فقد تم وضع حدود للتعرض للدولار الأمريكي. إن كافة التعرضات للعملات الأخرى محدودة ولا تتعرض المجموعة بشكل مؤثر إلى مخاطر العملات الأخرى.

تحليل الحساسية

	الزيادة / (النقص) في الربح والخسارة		**الزيادة / (النقص) في الإيرادات الشاملة الأخرى**	
1% تغير في معدل صرف العملة	**2020 ألف ريال قطري**	2019 ألف ريال قطري	**2020 ألف ريال قطري**	2019 ألف ريال قطري
جنيه استرليني	**3**	3	**-**	-
يورو	**29**	5	**-**	-
عملات أخرى	**786**	773	**-**	-

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من تقلبات في مؤشرات الأسهم وأسعارها. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على مبلغ ونوع الاستثمارات التي يمكن قبولها. تتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير المتداولة من محفظة استثمار المجموعة.

الأثر على حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كاستثمارات متاحة للبيع في نهاية السنة، نتيجة للتغيرات في مؤشرات الأسهم ومع بقاء كافة المتغيرات ثابتة هو كالتالي:

	التغير في أسعار الأسهم	**التأثير على حقوق الملكية 2020 - ألف ريال قطري**	التأثير على حقوق الملكية 2020 - ألف ريال قطري
مؤشرات السوق			
بورصة قطر	10%	**11,026**	10,386

4. إدارة المخاطر المالية – تتمة

(هـ) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسائر الناجمة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. يدير البنك مخاطره التشغيلية بصورة رئيسية من خلال إطار عمل المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تتكون من سياسة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر التشغيلية والتي لها ممثلون من كافة الإدارات.
تستخدم المجموعة منهجاً ملتزماً ببازل 3 معروف باسم عملية "التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية" من أجل تقييم وتوثيق والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية التي تتم مواجهتها في إطار نشاط الأعمال الاعتيادية.

تعتمد لجنة المخاطر التشغيلية عن التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية كل عامين وتستعرض المخاطر التشغيلية التي تواجه الوظائف المختلفة في المجموعة بشكل منتظم خلال السنة لتتبع حالة المخاطر المفتوحة وإيجاد الضوابط المناسبة كلما كان ذلك ضرورياً، كما ,ان كل من وظائف الائتمان والتدقيق الداخلي يجريان مراجعات دورية مستقلة لتقييم كفاية الفحص والضوابط في أية فترة مطلوبة.

إن لدى البنك خطة استمرار أعمال موثقة بدقة وخطة استعادة عند الكوارث. تحدد هاتان الوثيقتان الإجراءات الواجب إتباعها في حالات الكوارث. تهدف خطة استمرار الأعمال إلى الكشف عن مستوى الأثر على أنشطة أعمال البنك عند الإضطرار للعمل من موقع مختلف في حالة الطوارئ أو الكوارث الطبيعية. تتضمن الخطة الوصول إلى أنظمة الكومبيوتر والإتصال بالشبكات المحلية ومخدمات قواعد البيانات والإنترنت والشبكة الداخلية والبريد الإلكتروني الخ. إنها عملية موضوعة بإتقان وتتم بشكل دوري خلال السنة. تم إجراء آخر اختبار عند الكوارث واستمرارية الأعمال 20 مارس 2020 و 19 نوفمبر 2020 على التوالي. تم التوقيع على إتمام الإختبارين من قبل كافة الإدارات المعنية للتأكيد على إجراء الإختبارات بنجاح من قبلهم بالإضافة إلى تقرير تم توزيعه على جميع أعضاء لجنة المخاطر التشغيلية للتعليق والمراجعة. تم تدقيق كل من خطة استمرار الأعمال وخطة الاستعادة عند الكوارث بشكل مستقل من قبل محققين من الشركات الاربعة الكبرى خارجيين وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي وتبين أنها شاملة ومنفذة بشكل جيد.

يتم تقديم تدريب أساسي على إطفاء الحرائق للموظفين المسؤولين عن الحرائق بشكل دوري بمساعدة هيئة الدفاع المدني. يتم إجراء تدريب على الإخلاء سنوياً كجزء من إجراءات السلامة والأمان في أنحاء شبكة الفروع.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال التنظيمي
إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل اكتساب ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمانات التي يمكن الحصول عليها من خلال مركز رأسمالي قوي.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال لدى المجموعة وفقا لإرشادات لجنة بازل 3 التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي.

إدارة رأس المال

مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل 3 وتنظيمات مصرف قطر المركزي في 31 ديسمبر كما يلي:

	2020 بازل 3 ألف ريال قطري	2020 بازل 3 ألف ريال قطري
رأس المال الأساسي		
شريحة رأس المال الأولى	**5,910,617**	5,611,617
شريحة رأس المال الثانية	**417,470**	284,852
إجمالي رأس المال التنظيمي	**6,328,087**	5,896,469

الموجودات المرجحة بالمخاطر

	2020 بازل 3 ألف ريال قطري	2020 بازل 3 ألف ريال قطري
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	**33,594,238**	30,679,200
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	**42,049**	38,159
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل	**2,140,932**	2,017,743
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**35,777,219**	32,735,102

	رأس المال الأساسي بدون هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الثانية متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي رأس المال التنظيمي متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام وتكلفة راس المال من الركيزة الثانية وفقا لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
الحد الأدنى الفعلي حسب مصرف قطر المركزي	6.0%	8.50%	10.50%	12.50%	12.50%	13.50%
الفعلي 2020	**16.52%**	**16.52%**	**16.52%**	**17.69%**	**17.69%**	**17.69%**
2019	17.14%	17.14%	17.14%	18.01%	18.01%	18.01%

5. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية للشك في التقديرات
تضع المجموعة تقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما فيها توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أن تكون معقولة في ظل الظروف.

(1) مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها وتوصلت إلى أن لدى المجموعة الموارد للاستمرار للمستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك ليس للإدارة علم بأية شكوك جوهرية يمكن أن تثير ريبة جوهرية حول قابلية المجموعة على الاستمرار في أعمالها. لهذا السبب يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على مبدأ الاستمرارية.

(2) مخصصات خسائر الائتمان

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع الإيضاح 4 (ب) (5). يتم تقييم الاستثمارات في حقوق الملكية وسندات الدين وفق الأساس المبين في قسم السياسات المحاسبية الهامة.

يتم تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وسندات الدين لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة وفق الأساس المشروح في قسم السياسات المحاسبية الهامة.

(3) القيمة العادلة للأدوات المالية

إذا لم يكن هناك للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركزي المالي الموحد سعر مدرج في أسواق نشطة عندها تقوم المجموعة باستخدام تقنيات التقييم التي تتطلب استخدام نماذج حسابية والتي تتحدد باستخدام المدخلات ذات الصلة المتوفرة والتي يمكن ملاحظتها وفي حال لم تتوفر المدخلات التي يمكن ملاحظتها عندها يتم استخدام أحكام لتحديد القيمة العادلة. تتضمن تقنيات التقييم المختارة جميع العوامل التي سيأخذها المشاركون في السوق في الإعتبار عند تسعير معاملة. تتضمن الأحكام إعتبارات متعلقة بالسيولة ومدخلات نموذجية مثل معدلات الخصم والتباين.

(4) حق في استخدام الموجودات

تحديد مدة عقد الإيجار
عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) في مدة التأجير فقط إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا إلى حد ما (أو لم يتم إنهائه).

خصم مدفوعات الإيجار
يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(1) تقييم الأدوات المالية
إن السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

- المستوى 1: الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لأداة مماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم أخرى تكون فيها كافة المدخلات ذات الأثر الهام على القيمة العادلة المسجلة يمكن ملاحظتها سواءاً كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3: أساليب تقييم تستخدم أثراً هاماً على القيمة العادلة المسجلة التي لا تستند على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة - تدرج القيمة العادلة

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير وفق تدرج القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

31 ديسمبر 2020	المستوى 1 ألف ريال قطري	المستوى 2 ألف ريال قطري	المستوى 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	-	136,405	-	136,405
استثمارات مالية (مقاسة من خلال الربح أو الخسارة أو خلال الإيرادات الشاملة الأخرى)	937,288	81,263	-	1,018,551
	937,288	217,668	-	1,154,956
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	-	1,215	-	1,215
	-	1,215	-	1,215

31 ديسمبر 2019	المستوى 1 ألف ريال قطري	المستوى 2 ألف ريال قطري	المستوى 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	-	16,054	-	16,054
استثمارات مالية (مقاسة من خلال الربح أو الخسارة أو خلال الإيرادات الشاملة الأخرى)	1,133,791	80,641	-	1,214,432
	1,133,791	96,695	-	1,230,486
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	-	17,134	-	17,134
	-	17,134	-	17,134

خلال السنة لم يكن هناك تحويل بين المستوى 1 والمستوى 2 من قياس القيمة العادلة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ولم يكن هناك تحويل إلى أو من المستوى 3 من قياس القيمة العادلة.

5. استخدام التقديرات والأحكام - تتمة

الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
القيمة العادلة للاستثمارات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة تبلغ 6,166,486 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2020 (31 ديسمبر 2019: 6.333.266 ألف ريال قطري)، ويتم اشتقاقها باستخدام المستوى 1 من تدرج القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية السائلة أو ذات تاريخ استحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) فإنه من المفترض أن القيم الدفترية تقارب قيمها العادلة. يطبق هذا الإفتراض أيضاً على الحسابات تحت الطلب والودائع تحت الطلب وحسابات التوفير دون تاريخ استحقاق محدد والأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ذات المعدل الثابت والمسجلة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها بمقارنة معدلات الفائدة في السوق عند الإعتراف بها لأول مرة مع معدلات السوق الحالية المعروضة لأدوات مالية مشابهة. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع التي تحتسب عليها فوائد إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في الأسواق المالية للديون ذات خصائص مخاطر الائتمان المشابهة وتواريخ استحقاق مشابهة. يتم إحتساب القيم العادلة للديون المدرجة المصدرة استناداً إلى أسعار السوق المدرجة. بالنسبة لتلك الأوراق المالية المصدرة التي لا تتوفر لها أسعار سوق مدرجة، يتم استخدام نموذج تدفق نقدي مخصوم استناداً إلى منحنى عوائد معدل فائدة حالي مناسب لباقي فترة الاستحقاق.

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية
تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي هي فقط دفعات لأصل الدين والفائدة على أصل المبلغ القائم. راجع الايضاح 4 (ب) لمزيد من المعلومات.

تم إدراج التفاصيل حول تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاح 7.

(3) انخفاض انخفاض قيمة الاستثمارات في سندات الدين
تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع الإيضاح 4 (ب) (5) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض قيمة الموجودات المالية لمزيد من المعلومات.

(4) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات
تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمعدات لإحتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير مع الأخذ بالاعتبار الاستخدام المتوقع للعقارات والمعدات والتقادم الفعلي والفني والتجاري.

6. القطاعات التشغيلية

تم تنظيم المجموعة لأغراض الإدارة في قطاعين تشغيليين رئيسيين:

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض إتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع استنادا إلى الربح أو الخسارة التشغيلية.

الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	تعالج بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد وحساباتهم الجارية وتقديم قروض للعملاء ورهون سكنية ومسحوبات على المكشوف وبطاقات ائتمانية وتسهيلات تحويل الأموال. تمثل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات خدمة الأفراد أصحاب الثروة من خلال نطاق من المنتجات الاستثمارية والصناديق والتسهيلات الائتمانية والأمانات والاستثمارات البديلة.
الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات الوساطة للشركة التابعة	تعالج بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء الشركات والمؤسسات وتقديم خدمات أسواق النقد وخدمات متاجرة وخزينة إضافة إلى إدارة تمويل المجموعة. تقدم خدمات الوساطة من خلال الشركة التابعة المملوكة بالكامل "شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م"

(1) معلومات القطاعات التشغيلية

	الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات ألف ريال قطري	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات وساطة الشركة التابعة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
2020			
صافي إيراد فوائد	**201,106**	**772,385**	**973,491**
صافي إيراد رسوم وعمولات	**52,461**	**125,084**	**177,545**
أرباح صرف عملات أجنبية - بالصافي	**16,138**	**25,934**	**42,072**
إيراد من استثمارات مالية	**-**	**49,580**	**49,580**
إيرادات تشغيلية أخرى	**-**	**4,640**	**4,640**
إجمالي إيراد القطاع	**269,705**	**977,623**	**1,247,328**
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:			
استردادات / (خسائر) انخفاض قيمة ومخصصات	**3,133**	**(250,770)**	**(247,637)**
ربح القطاع الصادر عنه التقرير	**133,316**	**546,744**	**680,060**
موجودات القطاع الصادر عنها تقارير	**7,863,763**	**39,691,502**	**47,555,265**
مطلوبات القطاع الصادر عنها تقارير	**13,606,741**	**27,673,457**	**41,280,198**

	الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات ألف ريال قطري	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات وساطة الشركة التابعة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
2019			
صافي إيراد فوائد	197,682	628,651	826,333
صافي إيراد رسوم وعمولات	51,639	150,958	202,597
أرباح صرف عملات أجنبية صافي	16,866	15,441	32,307
إيراد من استثمارات مالية	-	43,977	43,977
إيرادات تشغيلية أخرى	-	5,293	5,293
إجمالي إيراد القطاع	266,187	844,320	1,110,507
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:			
خسائر انخفاض قيمة ومخصصات	(799)	(131,175)	(131,974)
ربح القطاع الصادر عنه التقرير	123,107	552,126	675,233
موجودات القطاع الصادر عنها تقارير	7,378,633	36,536,247	43,914,880
مطلوبات القطاع الصادر عنها تقارير	12,323,790	25,632,378	37,956,168

* لا يوجد معاملات ضمن المجموعة فيما يتعلق بمعلومات القطاعات التشغيلية أعلاه.

7. الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
	أدوات الدين ألف ريال قطري	أدوات حقوق الملكية ألف ريال قطري	الأدوات المالية المشتقة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2020			
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	-
مستحق من بنوك	-	-	-
موجودات مشتقة	-	-	136,405
قروض وسلف لعملاء	-	-	-
استثمارات مالية:			
مقاسة بالقيمة العادلة	-	181,045	-
مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-
	-	181,045	136,405
مطلوبات مشتقة	-	-	1,215
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	-	-	-
ودائع عملاء	-	-	-
سندات دين	-	-	-
قروض أخرى	-	-	-
	-	-	1,215

القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
أدوات الدين ألف ريال قطري	أدوات حقوق الملكية ألف ريال قطري	التكلفة المطفأة ألف ريال قطري	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال قطري	القيمة العادلة ألف ريال قطري
-	-	2,871,877	2,871,877	2,871,877
-	-	3,509,604	3,509,604	3,509,604
-	-	-	136,405	136,405
-	-	33,512,690	33,512,690	33,512,690
826,104	11,402	-	1,018,551	1,018,551
-	-	6,055,399	6,055,399	6,166,486
826,104	11,402	45,949,570	47,104,526	47,215,613
-	-	-	1,215	1,215
-	-	4,620,856	4,620,856	4,620,856
-	-	26,940,562	26,940,562	26,940,562
-	-	7,321,378	7,321,378	7,321,378
-	-	1,602,812	1,602,812	1,602,812
-	-	40,485,608	40,486,823	40,486,823

7. الموجودات والمطلوبات المالية - تتمة

(أ) التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة - تتمة

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	أدوات الدين ألف ريال قطري	أدوات حقوق الملكية ألف ريال قطري	الأدوات المالية المشتقة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2019			
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	-
مستحق من بنوك	-	-	-
موجودات مشتقة	-	-	16,054
قروض وسلف لعملاء	-	-	-
استثمارات مالية:			
مقاسة بالقيمة العادلة	-	173,969	-
مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-
	-	173,969	16,054
مطلوبات مشتقة	-	-	17,134
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	-	-	-
شهادات إيداع وأوراق تجارية	-	-	-
ودائع عملاء	-	-	-
سندات دين	-	-	-
قروض أخرى	-	-	-
	-	-	17,134

القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
أدوات الدين ألف ريال قطري	أدوات حقوق الملكية ألف ريال قطري	التكلفة المطفأة ألف ريال قطري	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال قطري	القيمة العادلة ألف ريال قطري
-	-	1,400,654	1,400,654	1,400,654
-	-	2,913,310	2,913,310	2,913,310
-	-	-	16,054	16,054
-	-	31,591,106	31,591,106	31,591,106
1,029,061	11,402	-	1,214,432	1,214,432
-	-	6,311,335	6,311,335	6,333,266
1,029,061	11,402	42,216,405	43,446,891	43,468,822
-	-	-	17,134	17,134
-	-	4,443,230	4,443,230	4,443,230
-	-	20,000	20,000	20,000
-	-	25,499,852	25,499,852	25,499,852
-	-	5,492,008	5,492,008	5,492,008
-	-	1,641,601	1,641,601	1,641,601
-	-	37,096,691	37,113,825	37,113,825

8. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
نقد	**566,781**	213,138
إحتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*	**1,213,331**	1,149,428
أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي	**1,091,278**	38,088
	2,871,390	1,400,654
فوائد مستحقة	**487**	-
الإجمالي	**2,871,877**	1,400,654

* إن الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

9. مستحق من بنوك

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
حسابات جارية	**115,248**	28,244
ودائع	**3,390,774**	2,867,834
	3,506,022	2,896,078
فوائد مدينة	**4,683**	17,733
مخصص انخفاض القيمة - المعيار الدولي للتقارير المالية (9)	**(1,101)**	(501)
الإجمالي	**3,509,604**	2,913,310

10. قروض وسلف مقدمة لعملاء

(أ) حسب النوع

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
قروض	**30,951,846**	26,553,574
سحب على المكشوف	**2,903,230**	4,571,219
أوراق مخصومة	**184,562**	613,355
أوراق قبول	**241,657**	314,083
قروض أخرى	**78,497**	85,391
	34,359,792	32,137,622
ربح مؤجل	**(2,734)**	(2,734)
فوائد مستحقة	**263,351**	271,878
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء - التسهيلات المنتظمة (المرحلة 1 و2)	**(389,044)**	(268,150)
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء – التسهيلات الغير المنتظمة (المرحلة 3)	**(718,675)**	(547,510)
صافي القروض والسلف لعملاء (إيضاح 10 (أ) (1))	**33,512,690**	31,591,106

يبلغ إجمالي القروض والسلف للعملاء غير العاملة 852.17 مليون ريال قطري والذي يمثل 2.48% من إجمالي القروض والسلف للعملاء (2019: 693.48 مليون ريال قطري والذي يمثل 2.16% من إجمالي القروض والسلف للعملاء).

يتضمن مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء مبلغ 136.92 مليون ريال قطري يمثل الفوائد المعلقة (2019: 87.26 مليون ريال قطري).

إيضاح 1: حسب قطاعات التشغيل

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
الحكومة والهيئات المعنية	**1,920,466**	3,330,826
الشركات	**25,035,656**	21,734,422
الأفراد	**6,556,568**	6,525,858
	33,512,690	31,591,106

10. قروض وسلف مقدمة لعملاء - تتمة

(ب) حسب الصناعة

في 31 ديسمبر 2020	قروض ريال قطري	مسحوبات على المكشوف ريال قطري	أوراق مخصومة ريال قطري	أوراق قبول ريال قطري	قروض أخرى ريال قطري	الإجمالي ريال قطري
حكومة وهيئات معنية	50,458	1,870,074	-	-	-	1,920,532
صناعة	1,098,438	36,291	-	10,059	115	1,144,903
تجارة	9,715,315	266,375	20,066	65,795	3,654	10,071,205
خدمات	7,770,749	152,166	9,802	5,951	484	7,939,152
مقاولات	3,890,054	523,704	154,694	159,852	560	4,728,864
عقارات	5,719,064	36,792	-	-	231	5,756,087
شخصية	2,707,768	17,828	-	-	73,453	2,799,049
	30,951,846	2,903,230	184,562	241,657	78,497	34,359,792
يخصم: ربح مؤجل						(2,734)
فوائد مستحقة						263,351
مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء						(1,107,719)
						33,512,690

في 31 ديسمبر 2019	قروض ريال قطري	مسحوبات على المكشوف ريال قطري	أوراق مخصومة ريال قطري	أوراق قبول ريال قطري	قروض أخرى ريال قطري	الإجمالي ريال قطري
حكومة وهيئات معنية	74,271	3,256,595	-	-	-	3,330,866
صناعة	1,184,013	60,143	800	8,060	55	1,253,071
تجارة	7,781,122	444,079	221,331	200,048	5,878	8,652,458
خدمات	6,136,422	217,829	15,555	2,327	410	6,372,543
مقاولات	2,994,024	530,986	375,669	103,748	816	4,005,243
عقارات	5,571,695	39,532	-	-	248	5,611,475
شخصية	2,811,927	22,055	-	-	77,984	2,911,966
	26,553,474	4,571,219	613,355	314,183	85,391	32,137,622
يخصم: ربح مؤجل						(2,734)
فوائد مستحقة						271,878
مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء						(815,660)
						31,591,106

(ج) التغيرات في انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**815,660**	628,225
مخصص مكون خلال السنة	**373,582**	345,460
استرداد خلال السنة	**(81,523)**	(158,025)
	1,107,719	815,660
مشطوب خلال السنة	**-**	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**1,107,719**	815,660

10. قروض وسلف مقدمة لعملاء - تتمة

(ج) التغيرات في انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء - تتمة

حسب قطاع الأعمال الداخلي

2020	*الشركات*		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	**المرحلة 2 ألف ريال قطري**	**المرحلة 3 ألف ريال قطري**
الرصيد في 1 يناير 2020	**73,089**	**104,185**	**427,847**
مخصصات مكونة خلال السنة	**102,234**	**52,823**	**169,473**
مبالغ مستردة خلال السنة	**(7,737)**	**(24,322)**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	**167,586**	**132,686**	**597,320**

2019	*الشركات*		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير 2019	87,235	132,962	233,961
مخصصات مكونة خلال السنة	51,415	39,847	196,672
مبالغ مستردة خلال السنة	(65,561)	(68,624)	(2,786)
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	73,089	104,185	427,847

تتضمن الحركة تأثير الفائدة المعلقة على القروض والسلف للعملاء وفقًا لقواعد مصرف قطر المركزي.

الإجمالي			الأفراد		
المرحلة 3 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري
547,510	**149,848**	**118,302**	**119,663**	**45,663**	**45,213**
191,319	**68,046**	**114,217**	**21,846**	**15,223**	**11,983**
(20,154)	**(36,903)**	**(24,466)**	**(20,154)**	**(12,581)**	**(16,729)**
718,675	**180,991**	**208,053**	**121,355**	**48,305**	**40,467**

الإجمالي			الأفراد		
المرحلة 3 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 1 ألف ريال قطري
328,642	166,254	133,329	94,681	33,292	46,094
223,067	56,770	65,623	26,395	16,923	14,208
(4,199)	(73,176)	(80,650)	(1,413)	(4,552)	(15,089)
547,510	149,848	118,302	119,663	45,663	45,213

11. استثمارات مالية

إن تحليل الاستثمارات المالية تم تفصيله على النحو التالي:

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**181,045**	173,969
استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**841,971**	1,043,207
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	**5,997,531**	6,240,649
الإجمالي	**7,020,547**	7,457,825
فوائد مستحقة	**66,932**	70,686
خسارة انخفاض في قيمة أوراق دين	**(13,529)**	(7,905)
	7,073,950	7,520,606

أ) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	2020		***2019***	
	مدرجة ألف ريال قطري	**غير مدرجة ألف ريال قطري**	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري
صناديق استثمارية وحقوق الملكية	**111,184**	**69,861**	104,730	69,239
	111,184	**69,861**	104,730	69,239

ب) القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	2020		2019	
	مدرجة ألف ريال قطري	**غير مدرجة ألف ريال قطري**	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري
أوراق الدين بدولة قطر	**576,708**	**-**	593,697	-
سندات دين أخرى	**253,861**	**-**	438,108	-
حقوق ملكية	**-**	**11,402**	-	11,402
	830,569	**11,402**	1,031,805	11,402

خلال السنة، سجلت المجموعة دخل من توزيعات أرباح بقيمة 8.243 ألف ريال قطري (2019: 7.989 ألف ريال قطري) على هذه الاستثمارات المالية.

ج) التكلفة المطفأة

	2020		2019	
	مدرجة ألف ريال قطري	**غير مدرجة ألف ريال قطري**	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري
سندات دين حكومة دولة قطر	**5,253,742**	**-**	5,186,945	-
أوراق الدين الأخرى	**743,789**	**-**	1,053,704	-
	5,997,531	**-**	6,240,649	-

12. عقارات ومعدات

	أراضي ومباني ألف ريال قطري	تحسينات على مباني مستأجرة ألف ريال قطري	أثاث ومعدات ألف ريال قطري
التكلفة			
في 1 يناير 2020	217,091	103,363	186,238
استحواذات	-	7,195	11,666
في 31 ديسمبر 2020	**217,091**	**110,558**	**197,904**
الاستهلاك المتراكم			
في 1 يناير 2020	60,393	86,071	165,833
استهلاك السنة	6,510	8,004	10,420
في 31 ديسمبر 2020	**66,903**	**94,075**	**176,253**
صافي القيمة الدفترية:			
في 31 ديسمبر 2020	**150,188**	**16,483**	**21,651**

	أراضي ومباني ألف ريال قطري	تحسينات على مباني مستأجرة ألف ريال قطري	أثاث ومعدات ألف ريال قطري
التكلفة			
في 1 يناير 2019	217,091	101,449	167,524
تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16	-	-	-
الرصيد في 1 يناير 2019	217,091	101,449	167,524
استحواذات	-	1,914	18,714
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	217,091	103,363	186,238
الاستهلاك المتراكم			
الرصيد في 1 يناير 2019	53,884	76,987	158,951
استهلاك السنة	6,509	9,084	6,882
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	60,393	86,071	165,833
صافي القيمة الدفترية:			
في 31 ديسمبر 2019	156,698	17,292	20,405

سيارات ألف ريال قطري	حق استخدام الموجودات ألف ريال قطري	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
156	23,959	51,593	582,400
-		-	18,861
156	**23,959**	**51,593**	**601,261**
156	6,377	-	318,830
-	5,712	-	30,646
156	**12,089**	**-**	**349,476**
-	**11,870**	**51,593**	**251,785**

سيارات ألف ريال قطري	حق استخدام الموجودات ألف ريال قطري	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
156	-	51,593	537,813
-	17,397	-	17,397
156	17,397	51,593	555,210
-	6,562	-	27,190
156	23,959	51,593	582,400
156	-	-	289,978
-	6,377	-	28,852
156	6,377	-	318,830
-	17,582	51,593	263,570

13. موجودات أخرى

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
أرباح مدينة (إسلامي)	**4,083**	3,846
مصاريف مدفوعة مقدماً	**27,803**	23,553
مشتقات مالية ذات قيمة عادلة موجبة (إيضاح 30)	**136,405**	16,054
مقترضين متنوعين	**19,143**	30,485
سلف وودائع	**1,469**	1,615
ضمانات معاد إمتلاكها*	**132,681**	132,681
أخرى	**13,775**	17,400
	335,359	225,634

14. مبالغ مسحقة للبنوك والمصرف المركزي

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	**1,600,000**	535
حسابات جارية	**27,070**	38,824
ودائع	**2,993,386**	4,394,209
	4,620,456	4,433,568
فوائد مستحقة الدفع	**400**	9,662
الإجمالي	**4,620,856**	4,443,230

15. ودائع عملاء

(أ) حسب النوع

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
حسابات جارية وتحت الطلب	**3,871,067**	3,131,830
حسابات توفير	**1,283,098**	1,108,261
ودائع لأجل	**21,680,143**	21,005,360
	26,834,308	25,245,451
فوائد مستحقة الدفع	**106,254**	254,401
الإجمالي	**26,940,562**	25,499,852

(ب) حسب القطاع

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
حكومة	**4,068,205**	4,634,670
هيئات حكومية وشبه حكومية	**4,285,108**	4,528,324
شركات	**10,204,884**	8,814,720
أفراد	**8,276,111**	7,267,737
	26,834,308	25,245,451
فوائد مستحقة الدفع	**106,254**	254,401
الإجمالي	**26,940,562**	25,499,852

16. (أ) سندات دين

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 3،625% مستحقة الدفع في أبريل 2021	**1,819,449**	1,817,243
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 3،50% مستحقة الدفع في فبراير 2022	**1,817,630**	1,815,599
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 3،125% مستحقة الدفع في فبراير 2024	**1,809,516**	1,806,721
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 1.875% مستحقة الدفع في سبتمبر 2025	**1,811,626**	-
	7,258,221	5,439,563
فوائد مستحقة الدفع	**63,157**	52,445
الإجمالي	**7,321,378**	5,492,008

16. (ب) قروض أخرى

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
تسهيلات قرض لأجل	**1,602,812**	1,641,601

يوضح الجدول أدناه القروض الأخرى للبنك كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019:

		2020		2019	
العملة	**سعر الفائدة السنوي الاسمي**	**تاريخ الاستحقاق**	**المبلغ ألف ريال قطري**	تاريخ الاستحقاق	المبلغ ألف ريال قطري
دولار أمريكي	سعر ليبور لثلاثة أشهر + 110 نقطة أساس	نوفمبر 2023	**910,000**	يونيو 2022	910,000
دولار أمريكي	سعر ليبور لثلاثة أشهر + 120 نقطة أساس	ديسمبر 2021	**109,200**	ديسمبر 2021	109,200
دولار أمريكي	سعر ليبور لثلاثة أشهر + 85 نقطة أساس	يوليو 2022	**182,000**	يوليو 2021	182,000
دولار أمريكي	سعر ليبور لثلاثة أشهر + 100 نقطة أساس	ديسمبر 2021	**182,000**	ديسمبر 2020	182,000
دولار أمريكي	سعر ليبور لثلاثة أشهر + 100 نقطة أساس	ديسمبر 2021	**182,000**	ديسمبر 2021	182,000
دولار أمريكي	سعر ليبور لثلاثة أشهر + 100 نقطة أساس	ديسمبر 2021	**36,400**	ديسمبر 2020	72,800
			1,601,600		1,638,000
			1,212		3,601
			1,602,812		1,641,601

17. مطلوبات أخرى

	2020	2019
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مصروفات مستحقة الدفع	**89,747**	86,193
مخصصات أخرى (إيضاح (أ) أدناه)	**43,595**	51,560
فواتير مستحقة الدفع	**12,543**	20,074
مشتقات مالية ذات قيمة عادلة سالبة (إيضاح 30)	**1,215**	17,134
إيراد غير محققة (عمولة مستلمة مقدماً)	**96,670**	108,112
ودائع نقدية	**229,272**	184,675
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**3,760**	2,768
صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	**17,002**	16,881
صندوق تقاعد الموظفين	**1,382**	1,661
مستحقات متعلقة بأوراق القبول	**241,657**	314,183
مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية	**13,796**	8,296
أخرى	**43,926**	47,155
	794,590	859,477

(أ) مخصصات أخرى

2020

	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ألف ريال قطري	مطالبات قانونية ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**51,034**	**526**	**51,560**
المخصص المكون	**8,182**	**-**	**8,182**
	59,216	**526**	**59,742**
المخصص المستخدم	**(15,647)**	**(500)**	**(16,147)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**43,569**	**26**	**43,595**

2019

	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ألف ريال قطري	مطالبات قانونية ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	47,196	526	47,722
المخصص المكون	7,647	-	7,647
	54,843	526	55,369
المخصص المستخدم	(3,809)	-	(3,809)
الرصيد في 31 ديسمبر	51,034	526	51,560

18. رأس المال والإحتياطيات

(أ) رأس المال

العدد بالمليون سهم (بعد التجزئة)	أسهم عادية 2020	2019
مصدرة في بداية السنة	**2,313.96**	2,103.60
أسهم جديدة مصدرة (مجانية)	**115.70**	210.36
مصدرة في 31 ديسمبر	**2,429.66**	2,313.96

في 31 ديسمبر 2020 كان رأس المال المصرح به يتكون من 2,429.66 مليون سهم عادي (2019: 2,313.96 مليون سهم). هذه الأدوات لها قيمة إسمية بواقع 1 ريال قطري للسهم. إن كافة الأسهم المصدرة مدفوعة بالكامل.

إصدار أسهم مجانية
بتاريخ 26 فبراير 2020 أصدر البنك أسهم مجانية (أسهم عادية) بمعدل سهم واحد لكل 10 أسهم يملكها المساهمون العاديون بعد موافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد بتاريخ 26 فبراير 2020 (2019: سهم واحد لكل 10 أسهم).

(ب) الإحتياطي القانوني

وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وتعديله، يشترط تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يصبح الإحتياطي القانوني مساوياً 100% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطري وتخضع لموافقة مصرف قطر المركزي. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة بتحويل مبلغ 68.0 مليون ريال قطري إلى الإحتياطي القانوني بما يمثل نسبة 10% من صافي الأرباح (2019: 67.52 مليون ريال قطري).

ج) إحتياطي المخاطر

وفقا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 102/2011 فإنه من المطلوب الإحتفاظ بنسبة 2.5% من صافي القروض والسلف للعملاء باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة مقابل ضمانات نقدية. كان إجمالي المبلغ المحوّل إلى إحتياطي المخاطر هو 73.27 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 48,76 مليون ريال قطري).

18. رأس المال والإحتياطيات - تتمة

(د) إحتياطي القيمة العادلة

يتكون هذا الإحتياطي من تغيرات القيمة العادلة المعترف بها عن الموجودات المالية المقاسة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
في 1 يناير	**(12)**	(11,489)
المحقق خلال السنة	**(194)**	81
صافي التغير في القيمة العادلة لحقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**-**	(4,372)
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**586**	15,768
في 31 ديسمبر	**380**	(12)

(هـ) أسهم مجانية وتوزيعات أرباح مقترحة

تم اقتراح توزيع أرباح نقدية بواقع 1.15 ريال قطري للسهم بإجمالي مبلغ 364.449 ألف ريال قطري من قبل مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 1 ريال قطري للسهم بإجمالي مبلغ 347.095 ألف ريال قطري).

وافق مجلس الإدارة أيضاً على إصدار أسهم مجانية بمعدل سهم واحد لكل عشرين أسهم يحتفظ بها كل مساهم عادي كما في 31 ديسمبر 2020 بإجمالي 115.698 ألف ريال قطري (2019: سهم واحد لكل 10 أسهم بإجمالي 115.698 ألف ريال قطري).

يخضع توزيع الأرباح النقدية وإصدار الأسهم المجانية المقترحة أعلاه إلى موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

19. إيرادات فوائد

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
أرصدة لدى مصرف قطر المركزي	**3,109**	7,660
مستحق من بنوك	**38,974**	87,200
سندات دين	**252,608**	230,964
قروض وسلف لعملاء	**1,461,695**	1,510,078
	1,756,386	1,835,902

تتضمن المبالغ المذكورة أعلاه إيراد فوائد محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية التي تتعلق بالبنود التالية.

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة	**1,701,521**	1,807,018
الموجودات المالية يتم قياسها بالقيمة العادلة	**54,865**	28,884
الإجمالي	**1,756,386**	1,835,902

20. مصروفات فوائد

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
أرصدة لدى مصرف مركزي	**7**	6,257
مبالغ مستحقة لبنوك	**39,648**	70,350
ودائع عملاء	**505,398**	712,387
أخرى	**237,842**	220,575
	782,895	1,009,569

إن الأرصدة المذكورة أعلاه تتضمن مصاريف فائدة محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية على المطلوبات المقاسة بالتكلفة المطفأة.

21. إيرادات رسوم وعمولات

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
رسوم متعلقة بالائتمان	**97,274**	113,784
رسوم وساطة	**6,631**	14,303
خدمات مصرفية	**13,217**	12,912
عمولة عن تسهيلات غير ممولة	**66,131**	65,424
أخرى	**2,538**	2,898
	185,791	209,321

22. ربح من عمليات نقد أجنبي - صافي

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
تعامل في النقد الأجنبي	**42,042**	32,267
إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات، متضمنة المشتقات	**30**	40
	42,072	32,307

23. إيرادات من استثمارات مالية

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
صافي أرباح من استثمارات، متضمنة ربح القيمة العادلة، مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**41,337**	35,988
توزيعات أرباح	**8,243**	7,989
	49,580	43,977

24. إيرادات تشغيلية أخرى

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
إيرادات إيجارات	**4,636**	5,270
أخرى	**4**	23
	4,640	5,293

25. تكاليف موظفين

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
رواتب أساسية	**77,098**	77,598
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	**3,709**	3,559
تكاليف نهاية الخدمة	**8,182**	7,647
تدريب	**275**	531
أخرى	**87,020**	78,713
	176,284	168,048

26. مصروفات أخرى

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
أتعاب مهنية	**11,492**	9,107
إتصالات وتأمين	**17,055**	16,668
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**12,250**	12,250
إيجار وصيانة	**9,489**	9,169
تكاليف أجهزة كومبيوتر وتكنولوجيا المعلومات	**23,321**	17,516
تكاليف التسويق	**4,602**	5,497
طباعة وقرطاسية	**3,075**	2,705
أخرى	**31,417**	33,488
	112,701	106,400

27. العائد الأساسي والمخفف للسهم

يحتسب العائد الأساسي والمخفف لسهم البنك بقسمة صافي ربح السنة العائد لأصحاب حقوق ملكية البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة:

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
ربح السنة العائد لأصحاب حقوق ملكية البنك (ألف ريال قطري)	**680,060**	675,233
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (بعد التجزئة)	**2,429,663,013**	2,429,663,013
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)	**0.280**	0.278

* لا يوجد أية أسهم مخففة في أي فترة خلال السنة، حيث أن العائد المخفف للسهم يساوي العائد الأساسي للسهم.

تم إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم كما يلي:

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المؤهلة في 1 يناير	**2,313,964,774**	2,313,964,774
الأسهم المجانية المصدرة خلال السنة	**115,698,239**	115,698,239
المتوسط المرجح لعدد الأسهم في 31 ديسمبر	**2,429,663,013**	2,429,663,013

28. إلتزامات محتملة والتزامات أخرى

(أ) إلتزامات محتملة

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
تسهيلات غير مستغلة - قابلة وغير قابلة للإلغاء	**10,529,733**	11,021,603
ضمانات	**10,107,892**	8,932,239
إعتمادات مستندية	**995,827**	996,881
	21,633,452	20,950,723

(ب) التزامات أخرى

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	**2,422,047**	2,311,476
إتفاقيات تبادل معدلات الفائدة	**-**	728,000
الإجمالي	**2,422,047**	3,039,476

تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة
هي إلتزامات تعاقدية لمنح قروض وتسهيلات متجددة. نظراً لإمكانية انتهاء الفترة المتاحة لاستخدام هذه الإلتزامات قبل سحبها من قبل العملاء فإن المبالغ الاجمالية للعقود لا تمثل بالضرورة إلتزامات لتدفقات مستقبلية.

خطابات ضمان وإعتمادات مستندية
تلزم خطابات الضمان والإعتمادات المستندية المجموعة بتسديد دفعات محددة نيابة عن العملاء عند إخفاقهم في الوفاء بإلتزاماتهم تجاه الغير وفقاً لشروط العقد. تحمل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية الجاهزة نفس مخاطر الائتمان الخاصة بمنح القروض. ضمانات الائتمان يمكن أن تكون في شكل إعتمادات مستندية غير قابلة للإلغاء وضمانات للدفعات المقدمة ومطلوبات تظهير من سندات معاد خصمها.

29. النقد وما في حكمه

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
نقد وأرصدة لدى بنوك	**773,307**	279,470
ودائع في أسواق المال بأجل استحقاق أصلي أقل من ثلاثة أشهر	**4,394,843**	2,885,066
	5,168,150	3,164,536

*لا يتضمن النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي الإحتياطي النقدي الإلزامي.

30. المشتقات

في 31 ديسمبر 2020:	القيمة العادلة الإيجابية ألف ريال قطري	القيمة العادلة السلبية ألف ريال قطري	القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق ألف ريال قطري
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة/ تحوط القيمة العادلة			
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	**136,405**	**(1,215)**	**2,422,047**
إتفاقيات تبادل معدلات الفائدة	**-**	**-**	**-**
الإجمالي	**136,405**	**(1,215)**	**2,422,047**

في 31 ديسمبر 2019:	القيمة العادلة الإيجابية ألف ريال قطري	القيمة العادلة السلبية ألف ريال قطري	القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق ألف ريال قطري
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة/ تحوط القيمة العادلة			
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	16,054	(13,451)	2,311,476
إتفاقيات تبادل معدلات الفائدة	-	(3,683)	728,000
الإجمالي	16,054	(17,134)	3,039,476

في إطار النشاط الإعتيادي، تدخل المجموعة في عدة عمليات تتضمن أدوات مالية مشتقة. تمثل الأداة المالية المشتقة عقداً بين طرفين حيث يعتمد السداد على التغير في أسعار واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو الأسعار أو المؤشرات.

تتضمن أدوات المشتقات المالية عقود الخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية وتبادل أسعار الفائدة والعملات والتي تنشئ حقوقاً وإلتزامات مما يؤدي إلى تحويل أحد أو عدة مخاطر مالية موجودة في الأداة المالية الأساسية بين أطراف الأداة المالية. في تاريخ التعاقد، تمنح أداة المشتقات المالية أحد الأطراف حق تعاقدي لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع طرف آخر بموجب شروط قد تكون إيجابية أو حق تعاقدي لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع طرف آخر بموجب شروط قد تكون سلبية. إلا أنه، في الإجمالي لا ينتج عنها تحويل للأدوات المالية الأساسية عند بدء التعاقد، كما أنه ليس من الضروري أن يتم هذا التحويل في نهاية التعاقد. بعض الأدوات تحمل حقوق وواجبات لإجراء التحويل. نظراً لأن شروط التحويل يتم تحديدها عند التعاقد للأداة المالية، حيث تتغير الأسعار في أسواق المال، فإن هذه الشروط قد تصبح إيجابية أو سلبية.

أنواع منتجات المشتقات

عقود صرف العملات الآجلة هي عقود إتفاقيات تعاقدية لبيع أو شراء عملة معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. يتم تصميم عقود صرف العملات الآجلة وتعقد صفقاتها مباشرة خارج الأسواق النظامية.

إن عقود التبادل هي اتفاقيات بين طرفين لتبادل فوائد أو فروق عملات أجنبية بناءاً على مبلغ إفتراضي معين. بالنسبة لعقود تبادل أسعار الفائدة يتبادل المتعاقدان عموماً مبالغ أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة بناء على قيمة إفتراضية بعملة واحدة.

القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق

خلال 3 شهور ألف ريال قطري	شهر 12 – 3 ألف ريال قطري	سنوات 5 – 1 ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
771,280	**1,650,767**	-	-
-	**-**	-	-
771,280	**1,650,767**	**-**	**-**

القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق

خلال 3 شهور ألف ريال قطري	شهر 12 – 3 ألف ريال قطري	سنوات 5 – 1 ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
1,231,514	1,079,899	63	-
-	728,000	-	-
1,231,514	1,807,899	63	-

المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

إن معظم مشتقات المجموعة المحتفظ بها لأنشطة المتاجرة تتعلق بصفقات مع العملاء، وكذلك بغرض تحسين المراكز والموازنة. يتضمن تحسين المراكز إدارة مراكز أرصدة المجموعة على أمل تحقيق ربح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات، وتتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات بهدف تحقيق أرباح منها.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

تطبق المجموعة نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات لأغراض التحوط بهدف تقليل تعرضها لمخاطر تغيرات أسعار العملات وأسعار الفائدة. يتم هذا بالتحوط ضد المخاطر لأدوات مالية معينة وصفقات متوقعة مستقبلاً، وكذلك باستخدام تحوطات استراتيجية لمخاطر بنود بيان المركز المالي الموحد بصفة شاملة.

تستخدم المجموعة عقود صرف العملات الآجلة للتحوط ضد مخاطر عملات محددة بشكل خاص. يتم التحوط لمخاطر أسعار الفائدة أيضاً عن طريق مراقبة مدد استحقاق الموجودات والمطلوبات والدخول في عقود تبادل أسعار الفائدة لحماية صافي مراكز أسعار الفائدة. وحيث أن التحوط لصافي مراكز الأرصدة غير مؤهل للمحاسبة الخاصة بالتحوط، يتم احتساب المشتقات بنفس الطريقة المستخدمة للأدوات التجارية.

31. أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بتقديم خدمة وساطة الاستثمار وخدمة الأمانة. وبالتالي تم استبعاد هذه الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة من البيانات المالية الموحدة والتي بلغت 172,550 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2020 (2019 183,525 ألف ريال قطري).

32. صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية

خلال السنة قامت المجموعة بتكوين مخصص بمبلغ 17,002 ألف ريال قطري (2019: مبلغ 16,881 ألف ريال قطري للسنة المنتهية) تمثل نسبة 2.5% من أرباح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وفقاً للقانون رقم 13 لسنة 2008 والتوضيحات الإضافية الصادرة للقانون في سنة 2010.

33. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة منشآت تمارس عليها المجموعة نفوذاً هاماً ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في المجموعة.

تدخل المجموعة في معاملات مع المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسين في المجموعة أو الكيانات المسيطر عليها أو مسيطر عليها بشكل مشترك أو تخضع لنفوذ تلك الأطراف. يتم منح كافة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للأطراف ذات العلاقة بأسعار السوق وهي كلها منتظمة ولا يوجد مقابلها أية مخصصات لخسائر ائتمانية محتملة.

كانت أرصدة الأطراف ذات العلاقة المضمنة في البيانات المالية الموحدة على النحو التالي:

	2020		*2019*	
	أعضاء مجلس الإدارة ألف ريال قطري	**المساهمين ألف ريال قطري**	أعضاء مجلس الإدارة ألف ريال قطري	المساهمين ألف ريال قطري
الموجودات:				
قروض وسلف لعملاء	**833,976**	**-**	786,970	-
المطلوبات:				
ودائع لعملاء	**1,452,411**	**1,512,951**	2,074,645	1,474,847
بنود غير ممولة				
خطابات ضمان وإعتمادات مستندية والتزامات وتسهيلات ائتمانية غير مباشرة	**10,595**	**-**	16,027	-
بنود بيان الدخل:				
إيرادات فوائد ورسوم وعمولات	**44,955**	**-**	47,512	-
مصروفات فوائد ورسوم وعمولات	**40,390**	**24,247**	63,848	39,351
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**12,250**	**-**	12,250	-

(أ) المعاملات مع كبار موظفي الإدارة

فيما يلي تعاملات كبار مسؤولي الإدارة (بخلاف أعضاء مجلس الإدارة) وأقربائهم المباشرين مع المجموعة خلال السنة:

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
قروض أخرى	**4,183**	4,103

تكون مكافآت كبار موظفي الإدارة للسنة المنتهية مما يلي:

	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
رواتب ومنافع موظفين قصيرة الأجل	**33,867**	21,407
منافع طويلة الأجل	**4,929**	11,051
	38,796	32,458

البيانات المالية للبنك الأم

أ) بيان المركز المالي - البنك الأم

	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	**2,871,876**	1,400,653
مستحق من بنوك	**3,509,604**	2,913,310
قروض وسلف مقدمة لعملاء	**33,512,690**	31,591,106
استثمارات مالية	**7,073,950**	7,520,606
استثمار في شركة تابعة	**50,000**	50,000
عقارات ومعدات	**251,265**	263,055
موجودات أخرى	**335,097**	225,278
إجمالي الموجودات	**47,604,482**	43,964,008
المطلوبات		
مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي	**4,620,856**	4,443,230
شهادات إيداع وأوراق تجارية	**-**	20,000
ودائع عملاء	**26,985,409**	25,544,073
قروض من شركة تابعة	**7,321,378**	5,492,008
قروض أخرى	**1,602,812**	1,641,601
مطلوبات أخرى	**809,400**	857,106
إجمالي المطلوبات	**41,339,855**	37,998,018
حقوق الملكية		
رأس المال	**2,429,663**	2,313,965
احتياطي قانوني	**1,859,168**	1,723,460
احتياطي مخاطر	**826,379**	679,837
احتياطي قيمة عادلة	**380**	(12)
أرباح محورة	**1,149,037**	1,248,740
إجمالي حقوق الملكية	**6,264,627**	5,965,990
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**47,604,482**	43,964,008

ب) بيان الدخل - البنك الأم

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2020 ألف ريال قطري	2019 ألف ريال قطري
إيرادات فوائد	**1,756,386**	1,835,791
مصروفات فوائد	**(783,914)**	(1,010,718)
صافي إيرادات فوائد	**972,472**	825,073
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**170,958**	188,469
ربح صرف عملات أجنبية، بالصافي	**42,072**	32,307
إيرادات من استثمارات مالية	**49,580**	43,977
إيرادات تشغيلية أخرى	**4,640**	5,293
صافي إيرادات تشغيلية	**1,239,722**	1,095,119
تكاليف موظفين	**(173,231)**	(165,032)
استهلاك	**(30,462)**	(28,616)
خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف مقدمة لعملاء	**(247,637)**	(131,974)
مصروفات أخرى	**(109,068)**	(96,564)
ربح السنة	**679,324**	672,933

ahlibank.com.qa